



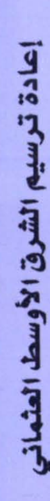
جيم إيمرنج

إعادة ترسيم الشرق الأوسط العثماني

الحداثة والبيروقراطية الإمبراطورية والدولة الإسلامية

ترجمة: محمد صلاح علي

3495



إعادة ترسيم الشرق الأوسط العثماني
جيم إيمرنج
3495

إعادة ترسيم الشرق الأوسط العثماني

الحداثة والبيروقراطية الإمبراطورية والدولة الإسلامية

تأليف: چيم إيمرنچ

ترجمة: محمد صلاح علي



2023

المركز القومى للترجمة
أسسه جابر عصفور فى أكتوبر 2006
مدير المركز: كرمة سامى

- العدد: 3495
- إعادة ترسيم الشرق الأوسط العثماني: الحداثة والبيروقراطية الإمبراطورية والدولة الإسلامية
- المؤلف: جيم إيمرنج
- المترجم: محمد صلاح علي
- الطبعة الأولى 2023
- المحرر : أسماء يس
- المشرف على الإصدارات: حسن كامل

هذه ترجمة:

REMAPPING THE OTTOMAN MIDDLE EAST:
Modernity, Imperial Bureaucracy, and the Islamic State
By: Cem Emrence

رقم الإيداع: (2023 / 19739)	الترقيم الدولى: 978-977-92-2773-3

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: 27354524 فاكس: 27354554
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

فهرس المحتويات

شكرٌ وتقدير

لقد أعانني الكثيرون على تحويل خطةٍ بحثيةٍ طموح إلى هذا الكتاب، وأود أن أشكر محرري مجلتي **التاريخ العالمي** و**نشرة رابطة دراسات الشرق الأوسط**، إذ سمحا لي بمناقشة أفكاري حول التأريخ العثماني على صفحات مجلتيهم. فقد صدرت نسخةٌ موجزة من هذه الأطروحة في مقالتي «مساراتٌ إمبراطورية ومقارنات كبرى: الإمبراطورية العثمانية في أواخر عهدها» المنشورة في العدد الثالث من المجلد الثالث من مجلة التاريخ العالمي، ص 289–311. وكذلك نشرتُ نسخة سابقة من الفصل الأول في مقالة «ثلاث موجات لتأريخ أواخر العصر العثماني بين 1950 و2007م» في نشرة رابطة دراسات الشرق الأوسط في العدد الثاني من المجلد الحادي والأربعين، ص 137–151. وقد شاركني حضورُ ورشة جريت ليكس عن الدولة العثمانية (Great Lakes Ottoman Workshop) معارفهم حول التخوم العثمانية، وساعدني عرضٌ تقديمي في ورشة السياسات الاحتجاجية المنعقدة في جامعة كولومبيا في عام 2007م في وضع الحدود المعرفية للمشروع، وكذلك انتفعتُ بندوةٍ عن الإمبراطوريات المقارنة في اللقاء السنوي للجمعية التاريخية الأميريكية في عام 2009م في إعادة دراسة العثمانيين من منظورٍ مقارن. وقد أثارت لجنة مناقشة أطروحتي في جامعة بنجامتون (Binghamton University) أسئلةً مهمة على مستوى المفاهيم والمنهج، ناقشتُها في هذا الكتاب؛ وكان لتعليقات مُشرفي تشالار كيدر (Çağlar Keyder) فضلٌ كبير. وقد أتممت هذا الكتاب في جامعة ماساشوستس-أمهرست حيث أعمل باحثًا في مرحلة ما بعد الدكتوراه في قسم التاريخ.

وأود استغلال الفرصة السانحة هنا لأشكر شوكت باموق (Şevket Pamuk) على دعمه لمسيرتي المهنية على مر السنين، وحسن قيالي (Hasan Kayalı) الذي لم يتوانَ عن مساعدتي، لا في قراءة مخطوط الكتاب كاملًا فحسب، بل كان دومًا إلى جانبي في أي حاجةٍ في عملي. وقد كانت چوانا جودفري (Joanna Godfrey) وچينا ستيڤنتون (Jenna Steventon) وتوماس هوسكينز (Tomasz Hoskins) -محرريّ دار آي بي توريس- داعمين لا يبخلون قط بآرائهم، وساعدني دانييل تشارد (Daniel Chard) في مشكلات التدقيق اللغوي. ولا يكفي شكر عائلتي ما عانوه في تحملهم دراساتي العليا وعملي على هذا الكتاب. وأخيرًا، كانت عائشة جول (Ayşegül) إلى جانبي طوال هذه السنين العسيرة السعيدة.

مدخل

كان البلقان والشرق الأوسط في نهاية الحرب الباردة عناوينَ يومية في صدر الصحف، وتحولت المنطقتان إلى مناطق نزاعٍ كبرى تغير فيها تعريف سيادة الدول والهوية الجمعية تغيرات مؤثرة. ومثّلت [مفاهيم] الدولِ الفاشلة والعنف الطائفي ومقاومة الغرب خريطةً ذهنية تكفي المراقب البعيد ليسكِّن فيها المآسي الإنسانية الممتدة من البوسنة إلى العراق. ويرى هذا المنظورُ الصراعَ السياسي في أوراسيا نتاجًا طبيعيًا لنزاعات تاريخية بين وحداتٍ عرقية ودينية وحضارية. وقد دعم مؤرخ الإمبراطوريات أنتوني باجدين (Anthony Pagden) هذه الأطروحة بقوله مؤخرًا أن المنطقة كانت لقرون ميدانًا للحرب بين الشرق والغرب[1].

تزعم الرؤى السائدة حول تاريخ المنطقة أن التجربة الأوراسية اتسمت بوجود هوياتٍ ثقافية متنافرة، جنَّدتها منافسةُ القوى العظمى والدول القومية المتصارعة على مر التاريخ. وقد استُعمِلت العديد من الأطروحات الفكرية –من قبيل صدام الحضارات والحروب الطائفية وخطاب البلقنة ونزاعات الحرب الباردة والمخيلة القومية– لتفسير الماضي وشرح الواقع الحاضر للمتابعين المعاصرين. لكن هذه السردية الشاملة والاختزالية معًا تتسم بقصورٍ هائل، إذ لم تأخذ في اعتبارها ما كان للعثمانيين من أثرٍ على انتقال المنطقة نحو الحداثة في القرن التاسع عشر.

وكذلك لم تتناول الدراسات المتعلقة بالإمبراطورية العثمانية هذه القضية. إذ اقتصرت دراسات أواخر العصر العثماني على دراسة التجربةِ الإمبراطورية من زاويةِ الرؤية التحديثية لدى نخب الدولة، أو الأثر الجوهري للاقتصاد العالمي، أو الطبيعة المرنة لتفاعلاتها الداخلية. وفي الوقت عينه، تنظر سرديات الدولة القومية الأكثر شيوعًا إلى أواخر العصر العثماني من زاويةٍ قومية تظهر فيها الدولة العثمانية جائرةً أو عاجزةً أو كليهما معًا. وعلى رغم اختلافهما، يشترك نمطا الكتابة هذان في أمرٍ واحد، ألا وهو إخفاقهما في تقديم سرديات عن الإمبراطورية تكشف حالات الانتقال المتعددة التي عَبَرت بها المجتمعات العثمانية إلى العصر الحديث في أواخر عهد الدولة.

يهدفُ هذا الكتاب إذن إلى تحقيق هذه المهمة وكشف النقاب عن مسارات الحداثة البديلة في الشرق الأوسط العثماني. ولتحقيق ذلك، يقدِّم الكتابُ نظرةً من داخل الإمبراطورية، ويفسر تنوع العالم العثماني بالإشارة إلى خطوط تاريخية. فأطرح في كتابي

---

(1) 1.Pagden (2008)

هذا أن الساحل والداخل والتخوم مثّلت جميعًا مساراتٍ متمايزة [بعضُها عن بعض] نحو الحداثة في القرن التاسع عشر، مخالفًا في ذلك نماذج التاريخ الخطية وتلك المتمحورة حول الدولة. وقد قدَّم كلُ مسارٍ عثماني [من الثلاثة] نظامًا فريدًا في المنطقة وأفرز مخرجاتٍ كان لها أثرها على الشرق الأوسط الحديث.

المنهج

أستعمل هنا مفهوم الخط التاريخي (Historical Trajectory) لفهم التنوع في العالم العثماني، وتشير مقاربة الخط التاريخي هذه إلى أن التجربة التاريخية متنوعةٌ مكانيًا، ومحدودةٌ زمانيًا، وتتبع نمطًا متقيدًا بالمسار [التاريخي السابق عليه] (path-dependent)، ويحدث هذا التقيُّد عندما تظل القرارات الكبرى المُتَّخذة في لحظاتٍ مفصلية ما مؤثرةً لوقتٍ طويل وتؤدي إلى نتائج بعيدة المدى[2]. وعلى ذلك، تدرس خطة البحث ما نشأ من حالات اضطرارٍ أدت إليها علاقات الدولة بالمجتمع وعلاقات المحلي بالعالمي، التي رَسَخت بمرور الوقت بسبب ارتفاع تكلفة التراجع عنها؛ تلك التكلفة النابعة من مصروفات بناء هذه العلاقات أو من العوائد المتزايدة الناشئة عنها بمرور الوقت. تكشف مصروفات البناء هذه عن الطبيعة المقيّدة لقرارات التأسيس، أما العوائدُ فتثبت ما يمكن تراكمه من عوائد من عمليات التعلم الناجحة[3].

ينظر تحليل الخطوط هذا إلى السببية التاريخية من منظور التقيد بالمسار، فيحدد الأصولَ الحافلة بالحوادث، ويشدد على السيرورات الداعمة، ويبحث عن المُخرجات المهمة. وكما يشير آندرو آبوت (Andrew Abbott)، تمثل نقاط التحول لحظاتٍ طارئة وفوضوية تسمح للشبكات بإمكانية إعادة التشكل[4]. وفي حين تعزز الحلقة التاريخية التالية [على نقطة التحول] الاتجاهَ الجديد، فإن السيرورات هي التي تحوّل الحلقات إلى خطوط مستقرة، وتفعل السيرورات الكبرى ذلك عبر آليات رد الفعل. فالاستقرار –كما أشارت كاثلين تيلين

---

(2) انظر للمزيد عن فكرة التقيُّد بالمسار: Pierson (2000); Mahoney (2004).

(3) تأمل تطور نظام التجارة الحرة إلى مسار تاريخي عالمي في القرن التاسع عشر؛ إذ بمجرد توقيع اتفاقية تجارةٍ حرة، كان على الدول الضعيفة الاعتراف بها وإلا واجهت دبلوماسيةَ مدافع الأسطول البريطانية. وبمرور السنين، كان التراجع عن مسار التجارة الحرة خيارًا غيرَ مطروح، إذ نشأ بالفعل في الأفق فاعلون محليون يرتبطون ارتباطًا قويًا بالاقتصاد العالمي. انظر حول النقطة الأولى Horowitz (2005).

(4) لا تُعرف نقاط التحول إلا بعد الواقعة، وتشكل أساس التاريخ «الحافل بالحوادث». انظر على التوالي: Abbott (1997); Sewell (2005).

(Kathleen Thelen) في وقتٍ ما- لا يمكن التسليم باستمراره، بل هو أمر تجب مساندته ليدوم[5].

وقد ألهمت أفكار التقيد بالمسار بحوثًا مبدعة، فقد بيَّن توماس إرتمان (Thomas Ertman)، في دراسته لبناء الدول في أوروبا أوائل العصر الحديث، أن توقيت التنافس الجيوسياسي وتنظيم الحكم المحلي هما اللذان مهَّدا الطريق لأنظمة سياسية فريدةٍ من نوعها في المنطقة[6]، وأثبت چيمس ماهوني (James Mahoney) كيف أن خيارات النخب المحلية في نقطةٍ مفصلية في إجابتهم على سؤال بناء الدولة وإسباغ الطابع التجاري على الزراعة أدت إلى تعزيز أنظمة سياسية مختلفة بعضها عن بعض في أميركا الوسطى[7]. وفي دراستهم لتحولات ما بعد الاشتراكية في أوروبا الشرقية، خلُص ديفيد ستارك (David Stark) ولاسلو بروست (Laszlo Bruszt) إلى أن التنوع الإقليمي ما هو إلا نتاج الاختيارات المؤسسية المختلفة في قضايا الخصخصة وحقوق المواطنة[8].

ومن ثم، تكمن القوة التحليلية الخاصة بمقاربة التقيد بالمسار في قدرتها على تفسير التنوع النمطي في مجموعةٍ ما. فقد برهنت الدراسات المعاصرة على وجود طرقٍ بديلة لتشكل الدولة في أميركا اللاتينية، وللأصول الإقليمية للفاشية في أوروبا في فترة ما بين الحربين، ولتطور أنظمة رفاهٍ فريدة في أوروبا[9]. وفي السياق نفسه، اختلفت مقاربة التقيد بالمسار عن سرديات التضافر والأطروحات النسقية في العلوم الاجتماعية، والتي تفترض على الترتيب وجود مسارٍ واحد (كالتحديث مثلًا) أو تفسِّر التغير الاجتماعي بمتغيرٍ واحد (كالرأسمالية)[10]، وكذلك يختلف عن أطروحات الاستمرارية في حقل التاريخ، التي تعرض تحليلًا سكونيًا للبنى الثابتة أو الأيديولوجيات راسخة الجذور.

---

(5) Thelen (1999).

(6) ففي حين كان الضغط العسكري (هل كان مبكرًا أم متأخرًا؟) يحدد محتوى الدولة الأوروبية إما وراثية أو بيروقراطية، كانت طبيعة الحكومة المحلية (هل كانت الإدارة مركزية أم تشاركية؟) هي الأساس في تحديد ما إذا كان النظام سيصبح استبداديًا أم دستوريًا. ووفقًا لإرتمان (1997)، كانت بريطانيا دستورية بيروقراطية، وكانت فرنسا استبدادية وراثية، وكانت ألمانيا استبدادية بيروقراطية، وكانت المجر دستورية وراثية.

(7) يرى ماهوني (2001) أن الليبرالية قامت جِذرية في جواتيمالا والسلفادور، وإصلاحية في كوستاريكا، ومُجهضة في هندوراس ونيكاراجوا.

(8) Stark and Bruszt (1998).

(9) انظر لأجل أنماط تشكل الدولة في أميركا اللاتينية: Centeno (2002)، وRiley (2005) لأجل الأصول الإقليمية للفاشية في إيطاليا. ونجد مناقشةً لأنظمة الرفاه الأوروبية في: Esping-Anderson (1990).

(10) نجد نقدًا لهذه المواقف لدى: Tilly (2001); Tilly (1995).

يشـــير هذا المشـــروع، بتحويله التركيز من نقاط التحول إلى الســـيرورات الصـــانعة للمسارات، إلى أن [سيرورات] السياسة الداخلية والاقتصاد والتنازع هي التي شكّلت الشرقَ الأوسـط العثماني في القرن التاسـع عشـر. فقد كانت أولًا مراكزَ أسـاسـية لمراكمة النفوذ والثروة والمكانة في أواخر عهد المجتمع العثماني، وثانيًا رسَّخت طبيعتُها التفاعلية سلطةَ القيادات المتشابكة[11]. وثالثًا، شكّلت السيرورات الثلاثة هياكل التراتبية المحلية، وحددت الصفقات الخاصة بين «الأطراف» والدولة العثمانية، وكذلك طبيعة التفاعلات بين وكلاء الإمبراطورية والمجتمع العالمي.

ووفقَ هذه الأطر، ستكون أطروحتي في هذه الدراسة أطروحةً ثلاثية. فأولًا، كان الاقتصاد في الساحل، والسياسة في الداخل، والتنازع على التخوم، سيروراتٍ أساسية أطلقت مساراتٍ إقليمية في أواخر عهد الإمبراطورية العثمانية. وثانيًا، رسَخَتْ الخطوط/المسارات العثمانية عندما وقع التضافر بين النماذج الاقتصادية والسياسية ونماذج التنازع، وإن كانت مأسسة هذه السيرورات مختلفةً في كل مسار عن نظيره. وأخيرًا، صنعت المسارات العثمانية، أيضًا، فاعلين إقليميين استغلوا الرأسمالية العالمية وتحول الدولة والتنافس الجيوسياسي في بناء تجارب إمبراطورية متنافسة. وفي المجمل، يطرح الكتاب مقولةً مفادها أن فهم العالم العثماني في القرن التاسع عشر وميراثه يجب أن ينطلق من استكشاف الخطوط التاريخية التي تشكلت إقليميًا وتأسست على شبكات، وكانت مُقيَّدةً بمساراتها [التاريخية السابقة عليها].

مسارات إمبراطورية

حوى الشرق الأوسط العثماني في القرن التاسع عشر ثلاثة خطوط تاريخية، هي الساحل والداخل والتخوم. تمثَّل الإطار الساحلي في مدن الموانئ ومناطق الظهير الساحلي التجارية في غرب الأناضول وساحل شرق المتوسط، وتمثَّل مسار الداخل في تجربة قلب الأناضول وسوريا وفلسطين، أما التخوم فاشتملت على الأراضي الحدودية المتنازَع عليها في شرق الأناضول والعراق وشبه الجزيرة العربية. تشكّلت هذه الخطوط [التاريخية] العثمانية بفعل علاقات السوق وخطاب الحداثة على الساحل، والبيروقراطية الإمبراطورية ومفهوم الدولة الإسلامية في الداخل، وشبكات الثقة الدينية وسياسات الحشد في التخوم.

---

[11] إن فهمي للنخبة هو انعكاس لمفهوم نخبة السلطة الذي وضعه تشارلز رايت ميلز (C. W. Mills) قبل خمسين عامًا. انظر: Mills (1956). وعن أنماط السلطة، انظر: Mann (1986-1993).

تحرك المسار الساحلي بفعل الاقتصاد العالمي. إذ شيَّد النموذج الساحلي، بعد أن تأسس بهدف التجارة الخارجية، جغرافيا اقتصادية جديدة انتفع منها في الغالب التجارُ غير المسلمين في الداخل، ومهَّدت الطريق لهيمنة الطبقة الوسطى على مدن الموانئ[12]. وكان الترتيب التاريخي الجديد ناشئًا كذلك عن توسع المجال العام، وكان لسانه الصحافةُ الإصلاحية في مدن الموانئ والمجالس البلدية المستقلة وسياسة تحالف الطبقات. وأقام التجار وأصحاب الحرف قرب نهاية القرن حكمَ طبقةٍ وسطى في الساحل العثماني أسست فضاء الساحل على قيم العالَمية والتجارة الحرة والحداثة.

أما أقاليم الداخل فقد اندمجت في خطٍ تاريخي واحد بين عامي 1840 و1860م، إذ سنحت الفرصة لذلك في سوريا وفلسطين بعد انسحاب القوات المصرية في عام 1841م. وبعد عقدين متأزمين، منعت الكتلةُ المسلمة بروزَ طبقات تجارية غير مسلمة، وقطعت إجراءاتُ المركزة العثمانية الطريقَ على أي حكمٍ أكثر استقلالًا، ثم وقَّع المركز الإمبراطوري عقدًا سياسيًا جديدًا مع الكتلة المسلمة المدينية، ليعيد بذلك خلق التحالفات العائلية في الداخل. وألحقت الإدارة البيروقراطية فرصًا اقتصادية بالنفوذ السياسي، ومكَّنت لهيمنة الإسلام السني أيديولوجيًا، وغيرت شكل الصراعات لتصبح نزاعات غنائمية على الدولة العثمانية[13].

وفي المقابل، سارت التخوم العثمانية في اتجاهٍ جديد في عصر الإمبريالية. إذ كان الحشد السياسي - بوصفه أكبر عملٍ جماعي في الشرق الأوسط - ريفي الطابع ويقوم على الوساطة الدينية، ويعتبر الدولة الإمبراطورية كيانًا فاسدًا فاجرًا[14]. وكان للتخوم فرصةٌ أكبر في مأسسة الاستقلال المحلي بفعل إدارتها المقاومة الطائفية للحكومة المركزية. وكان الأمر كذلك بوجه خاص عندما امتلكت النخبة المحلية سلطةً أخلاقية، وأقامت أساس قوتها خارج الهياكل البيروقراطية، وضمنت النجاة اقتصاديًا بمدفوعات جزية الخُوَّة[*]. وفوق ذلك، فتح التنافس الإمبريالي لقيادات التخوم بابًا آخرَ لعقد الصفقات مع العثمانيين وأطرافٍ أخرى في الوقت عينه[15].

---

[12] Review (1993).

[13] Hourani (1968).

[14] Sırma (1980).

وعن استقرار النظام المرتبط بتصور وجود حاكمٍ عادلٍ كفء مع نخب موحدة موالية، انظر: Goldstone (2001).

[*] الخوة هي جزية حماية كانت تفرضها قبائل البدو على سكان الحضر والقرى مقابل حمايتهم أو عدم التعرض لهم بأذى. واكتسبت تسميتها من اعتبارها نظيرًا للأخوة بين العشائر، إذ يرعى الأخ الأكبر أخاه الأصغر ويحميه. (المترجم)

[15] Anscombe (1997).

وقد حافظت التحالفات السياسية والشبكات الاقتصادية والدعاوى الجماعية على الطابع المتفرد الخاص بالخطوط التاريخية العثمانية. فقد كانت الطبقات الوسطى في الساحل، والتحالفات المسلمة في الداخل، وشبكات الثقة الدينية في التخوم هم حكام المنطقة. وفي حين ربطت المجالس البلدية والإدارية الطرفين الأولَ والثاني بالسياسة العامة في الإمبراطورية، عملت قياداتُ التخوم في [إطار] الدولة وخارجها معًا. وكذلك كانت النماذج الاقتصادية مخصوصة في كل خط تاريخي؛ فتاجَرَ التجار غير المسلمين على الساحل في المحاصيل النقدية مع السوق العالمي، وعززت حيازات الأرض الكبيرة والأسواق المحلية قوةَ ذوي المصالح المسلمين في الداخل[16]، وتمكنت قيادات التخوم من معارضة نمطي التتجير كليهما، وحصَّلوا جزية الخوة لأجل بقائهم الاقتصادي والسياسي.

وقد كان للفعل الاحتجاجي الجماعي مخزونه المتفرد في كل خطٍ عثماني. ففي المسار الساحلي، نشأت عمليات الحشد في مدن الموانئ من النزاعات التوزيعية التي اشتعلت حول الثروات الاقتصادية الجديدة. أما في الداخل، فقد تنافست بيوتات النخبة المسلمة على المناصب البيروقراطية الرفيعة، بعد أن اختفى من المشهد سخطُ أصحاب الحرف والخصوم غير المسلمين. وفي التخوم، صاغ أصحابُ الدعوات الدينية هوياتٍ احتجاجية طائفية تعمل على تنظيم حركاتٍ ضخمة. وفي المجمل، كان الصراع على السوق، والسياسات الغنائمية، وخطابات الحكم الذاتي والإحياء الديني، هي الأسس الأيديولوجية والمادية التي قامت عليها المطالبات في الشرق الأوسط العثماني.

لقد اتسمت الإمبراطورية العثمانية في أواخر عهدها في القرن التاسع عشر بجغرافيات سياسية متمايزة اجتماعيًا وماديًا. إذ انطبق تعبير **الحكم الواهن** (Thin Rule) على التخوم القاحلة التي اصطدمت فيها الشبكات الدينية الريفية –المستندة إلى مدفوعات الخوة– بالدولة العثمانية بسبب المركزة. وكان هناك **حكم متنازع عليه** (Contested Rule) في الساحل، حيث تمتعت الطبقات الوسطى غير المسلمة بمغانم التجارة الأجنبية والخدمات الأوروبية، في حين اقتصرت على صفقات سياسية محدودة مع الدولة العثمانية. لكن في الداخل، ساد

---

(16) Tabak (1988).

لقد كان صعود مصالح ملاك الأرض نمطًا عامًا في الاقتصادات التي تملك أراضٍ شاسعة وعمالة قليلة في العالم الثالث في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. انظر: (2002) Williamson.

حكمٌ توافقي (Consensual Rule) استندت فيه السيطرة الشاملة للدولة العثمانية في أواخر عهدها إلى المؤسسات البيروقراطية والأسواق الداخلية وكتلةٍ سنية متنفذة[17].

انتهت الخطوط التاريخية العثمانية إلى مخرجاتٍ بعيدة المدى. إذ أصبح الساحل موضعَ الحداثة، بما يحمله من قيمِ الطبقة الوسطى والتفاعلات العالمية والمجال العام المتسع. وهيمن التحول الذي قادته الدولة، مع القيم المحافِظة، على مناطق الداخل، حيث اتسم الداخل بشرعية الدولة والقيم الأخلاقية للإسلام السني. أما في التخوم، فقد أعاق التنافس الجيوسياسي البناءَ الناجح للدولة، مما سمح لذوي المصالح المحلية بتفاوضٍ فعال مع الدولة المركزية حول الحكم الذاتي. وعلى رغم القطع السياسي الذي أحدثه إطار الدولة القومية بعدئذٍ في القرن العشرين، حافظَ الساحل على هيئته العالمية، واستمسك الداخل بهويته المحافِظة، واستعملت التخوم التمردَ والإسلام المخالف للتوجه الرسمي لرفع مطالبات سياسية.

ومن المفيد هنا توضيح المفاهيم المركزية المستعمَلة في هذه الدراسة. إن الزعم التحليلي الأعم في هذا الكتاب أن كل خط تاريخي عثماني مثَّل مسارًا فريدًا نحو الحداثة في الشرق الأوسط، وأنا أعرِّف الحداثة بوصفها حلقةً من النظام العالمي في بداية القرن العشرين اتسمت بالتوسع الرأسمالي وبناء الدولة المتسارع والتنافس الإمبريالي. ومن ثم، فما أعنيه بالخط التاريخي أنه تمفصل مع أحد الجوانب الرئيسة في المشروع الحداثي عبر تطوير علاقات ثابتة متكررة بين الفاعلين المحليين وفاعلي الإمبراطورية والفاعلين العالميين. ووفقَ ذلك، تنظر هذه الدراسة إلى الخط التاريخي بوصفه تشكلًا اجتماعيًا محدودًا بمكانٍ وزمانٍ معيَّنين، يمثل نظامًا (اقتصاديًا وسياسيًا وأخلاقيًا) مقيَّدًا بمساره السابق عليه.

لقد كان للخطوط التاريخية العثمانية في أواخر عهد الدولة خصائصُ مشتركة. أولًا، استعمل كلُ مسار المواردَ الاقتصادية والسياسية والأطر الثقافية لبناء نظامٍ إقليمي. وثانيًا، كان حفر المسار سيرورةً نشطة لا واقعًا تاريخيًا مسبقًا. فمجرد الوقوع على شاطئٍ ساحلي أو في منطقةٍ داخلية أو إقليمٍ حدودي لا يعني حتمًا «الانضمام المجاني» إلى خطٍ تاريخي بعينه. وثالثًا، اعتمدت قوة أي مسار تاريخي في موقعٍ بعينه على درجة التوافق بين

[17] لاحظ النمط المتفرد لفجوة السيادة في كل مسار. فالعثمانيون لم يتمكنوا من تحقيق سيطرة فعالة (سيادة داخلية) على التخوم، وتنازلت عن سيادتها القانونية الدولية على شبه الجزيرة العربية. أما على الساحل، فكانت المشكلة الأساسية هي فقدان السيطرة على تدفقات البضائع (سيادة الاعتماد المتبادل) وتآكل السيادة الوستفالية بفعل الامتيازات الأجنبية. انظر مقارنة الأنواع الأربعة من السيادة في: Krasner (1999), pp 3-42.

السيرورات الأساسية. ورابعًا، نشأت المسارات العثمانية بترتيبٍ متتالٍ حاولَ تلافي تجربة مسارٍ سابق عليه (كما في حالة الساحل والداخل) أو استنساخه (كما في حالة الداخل والتخوم). وأخيرًا، كانت الخطوط التاريخية العثمانية تشكلاتٍ متباينة، توزِّع الموارد والقيادة توزيعًا متفاوتًا. وكانت مدن الموانئ الكبرى وعواصم الولايات الداخلية والتخوم النائية هي الأكثر استفادةً في كل مسارٍ عثماني.

وأطرح أيضًا في الصفحات التالية أن الخطوط التاريخية العثمانية في أواخر عهد الدولة كانت تمتلك قواعدَ اجتماعية متنافسة. فالطبقات الوسطى في الساحل إنما تشمل تجارًا محليين وجماعاتٍ من أصحاب الحرف المرتبطين جميعهم بالتدفقات [المالية] العالمية، والذين كانوا طلائع التحديث في عالم شرق المتوسط. أما الكتلة المسلمة المدينية فقد كانت قيادةً موحَّدة تهيمن على المناطق الداخلية بالسيطرة على الأرض والبيروقراطية المحلية والنظام الأخلاقي في المجتمع العثماني في أواخر عهده. أما مجتمعات التخوم، فأتبع تشارلز تيلي (Charles Tilly) في تعريفه إياها بوصفها شبكات ثقةٍ نجحت في الحد من وصول الأجانب إلى موارد المجتمع[18]، فكانت قيادات التخوم بمنزلة الحُجَّاب في المجتمع العثماني، وحشدوا أطرًا ثقافية فريدة (كالرسائل الدينية) لحماية الاستقلال الطائفي أو الإقليمي أو كليهما.

النظرية

على رغم الانتساب الفكري الصلب لهذه الدراسة للمؤسسية التاريخية، فإن لها أصولًا نظريةً منتقاة من مصادر عدة. فقد انتفعتُ في الكتاب كله بالعديد من مدارس التاريخ والعلوم الاجتماعية لتفسير كل مسارٍ عثماني. فقد أبان تحليل النظم–العالم (World-systems)(*) وعلم الاجتماع الاقتصادي الجديد عن الكيفية التي نشأ بها الخطُّ التاريخي

(18) Tilly (2005).

(*) اخترنا ترجمة World-Systems بـ «النظم–العالم» لأنها تؤدي مراد صاحبها عن غيرها من الترجمات العربية للكلمة. فقد شاع بين المترجمين والباحثين العرب، وفقًا للدكتور محمد حمشي، استعمال تحليل النظم العالمية وتحليل النظام العالمي وغيرها من المقابلات التي تغفل هذه المطة/الرابطة (–) بين الكلمتين، وهي مقصودة من كاتبها إيمانويل ڤالرشتاين مؤسس مدرسة النظم–العالم، بحيث تشير حسب قوله إلى «أننا نتحدث عن نظم هي بحد ذاتها عالم، وإن لم يكن عادةً يشمل المعمورة كلها»، وهو الأمر الذي أدركه مترجمو ڤالرشتاين إلى اللغات الأخرى فأبقوا عليها في الترجمات الفرنسية والإيطالية والإسبانية. وأيضًا، تنطبق هذه الإشارة من ڤالرشتاين على محتوى الكتاب الذي بين أيدينا، إذ يشير المؤلف إلى أن الخطوط التاريخية العثمانية المختلفة كانت وكأنها عوالم مختلفة في إطار الإمبراطورية العثمانية الأوسع. انظر: إيمانويل ڤالرشتاين، **بعد الليبرالية**، ترجمة محمد حمشي، دار مدارات للأبحاث والنشر، 2020، ص 13–14، الهامش رقم (1). (المترجم)

الساحلي مع الاندماج في الاقتصاد العالمي، ثم تحوله بعد ذلك إلى ترتيبٍ جديد من ترتيبات الطبقة الوسطى مع دخول الفاعلين المحليين. لكن الأمر الأساسي تمثَّل في طابع المحلية الراسخة الذي اتسم به هذا الاقتصاد، فلا عجب إذن في أن دورات التجارة ارتكنت إلى الثقة والمعاملة بالمثل والأطر الثقافية، واعتمدت النتائجُ الاقتصادية اعتمادًا كبيرًا على التحكم الكفء في خطوط الاتصالات وتدفق المعلومات على الساحل العثماني[19].

وقد وظَّفتُ التفسير المؤسسي لفهم رسوخ الحكم العثماني في الداخل، إذ تمكنت المؤسسات العثمانية من حل مشكلات العمل الجماعي لدى الكتلة المسلمة، وذلك عبر تنسيق مصالح النخبة، ووضع نصوصٍ ثقافية مشتركة ترتكز على الإسلام السني، والسماح للمواطنين المسلمين بترقٍ اجتماعي. وقام الانصياع للحكم العثماني على ما أسمته مارجريت ليڤي (Margaret Levi) «تعهداتٍ صادقة وإجراءات مُنصِفة»[20]. لقد كان العالم العثماني [مستقرًا] يمكن التنبؤ به، إذ التزمت الدولة بتعهداتها ولم يبرز في الداخل أيُ فاعلٍ اجتماعي ذو موارد اقتصادية ويحمل منظومات فكريةٍ منافسة. فكما يُذكِّرنا آرثر ستينشكومب (Arthur Stinchcombe)، لا يمكن للمؤسسات أن تُحسِن في عملها إلا بالجمع التام بين الموارد والالتزام الموثوق فيه[21].

وقد انتفعتُ شديد الانتفاع في تفسير الحكم الواهن في التخوم بتأملاتٍ أساسية استقيتُها من مؤسسية الاختيار الرشيد وكتابات السياسات الاحتجاجية. إذ زعم محللو الاختيار الرشيد زعمًا مقنعًا مفاده أن مشكلات الوكالة (principal-agent) تحد من قدرة الحكومة المركزية في المناطق النائية، بسبب ارتفاع تكاليف المراقبة، وأن ضعف حضور الدولة يُمكِّن الأهالي من استعمال التمرد استراتيجيةً للمساومة[22]. ولمَّا كان الحشد الجماهيري فعالًا في عقد الصفقات مع المركز، بيَّنت لنا كتابات السياسات الاحتجاجية كيف جرى فعلُ ذلك في التخوم العثمانية. فقد اعتمد أصحاب الدعوات الدينية –ممن كانوا حركيين ذوي نفوذ– على الروابط العشائرية القائمة، وحشدوا الفرق الدينية المخالفة للتوجه الرسمي، واستغلوا الفرص السياسية السانحة لحماية الاستقلال المحلي[23].

---

(19) يدعو علم الاجتماع الاقتصادي الجديد إلى سوسيولوجيا للأسواق تأخذ في اعتبارها الجاد الشبكات والتوافقات الثقافية والاقتصاد السياسي. انظر صياغةً قديمة للموضوع في: Granovetter (1985)؛ وانظر أيضًا: American Behavioral Scientist (2007). ونجد تطبيقًا لهذه الأفكار على التاريخ الاقتصادي في: Greif (2006).

(20) Levi (1997), pp 16-30.

(21) Stinchcombe (1997).

(22) عن مشكلات الوكالة، انظر: Kiser (1999)، وللنقطة الثانية انظر: Brustein and Levi (1987).

(23) لمقدمة حديثة انظر: McAdam, Tarrow and Tilly (2001). وعن أهمية العلاقات الشبكية سابقة الوجود في عملية بناء عملٍ جماعي، انظر: Gould (1995).

وقد جلّى لي الاقتصادُ المؤسسي القواعدَ الاقتصادية التي قام عليها استقلال التخوم. فغياب الدولة بوصفها ضامنةً لتنفيذ التعاقدات كان سببًا مهمًا من أسباب عدم مرور التخوم العثمانية بتجربة الاندماج السوقي مقارنةً ببقية أقاليم الإمبراطورية[24]. لكن الآليات غير الرسمية يمكنها أن تحمل أهميةً مناظرة في التبادل الاقتصادي لما تتسم به القواعد الرسمية، وذلك وفقًا لطرح روي بن وونغ (Roy Bin Wong) في دراسته عن الصين في عهد أسرة تشينغ[25]. وقد ناقشتُ في هذا السياق قيودًا غير رسمية متنوعة فُرضت على الأسواق – من قبيل جزية الخوة والزكوات– أعاقت الاندماج السوقي في التخوم الشرق أوسطية، وعززت الرخاء الاقتصادي لزعامات التخوم.

وكذلك استفاد نموذج الخطوط التاريخية الذي نقدمه في كتابنا هذا من المقاربات المكانية في حقل التاريخ العالمي، إذ دعا النموذج المكاني إلى [توظيف] وحدات تحليلٍ جديدة في كتابة تاريخ الإمبراطوريات، وذلك بإثبات أن الإمبراطوريات لم تكن قط كياناتٍ متجانسة. فالدراسات الخاصة بالتخوم الروسية والصينية، وكذلك البحوث الجارية عن البحار والمناطق الساحلية، قد أوضحتا بالقدر نفسه أن السواحل والتخوم قد مرت بتجارب (إمبراطورية) متميزة[26]. وتسير هذه الدراسة في الاتجاه نفسه بتقديمها سردًا مخصوصًا لكل خطٍ تاريخي في التاريخ العثماني المتأخر، لتفترق بذلك عن تأريخ الإمبراطوريات من أعلى لأسفل، وكذلك السرديات القومية الاسترجاعية والدراسات التاريخية الجزئية.

ومن المهم هنا تجلية الانعطاف المكاني الذي تتخذه هذه الدراسة، لأجل تمييزه عن المنظورات الجغرافية المحضة. إذ يحذرنا توماس جيرين (Thomas Gieryn) من أن الأماكن (places) وحدها (لا الفضاءات spaces) هي التي تضفي الديمومة على الهويات الاجتماعية والمعايير الثقافية والتراتبيات الاقتصادية[27]. إذ ليس محض الجغرافيا هو ما يشكِّل خبرة مكانٍ بعينه، بل خصائصه المؤسسية وترتيبه التنظيمي[28]. وفي هذا الصدد،

---

(24) Pamuk (2006).

وللدفاع عن هذا الموقف، انظر: North (1990); Olson (1993). وللتفسيرات المؤسسية الأخرى، انظر: Kuran (2011); Bates (2001).

(25) Wong (2001).

وقد قدَّم Ingram and Clay (2000) دعمًا نظريًا لهذه الأطروحة بتوضيحهما أن الأنماط المؤسسية تعتمد أولًا وقبل كل شيء على المعايير الخاصة والمبادرات اللامركزية.

(26) انظر عن التخوم: Khodarkovsky (2002); Brower and Lazzerini (eds) (1997). وانظر لأجل مقدمة مفيدة حول الدراسات البحرية: AHR Forum (2006).

(27) Gieryn (2000).

(28) لأجل مقاربة تنظيمية للحوكمة والتراتبية، انظر: Cooley (2005).

كانت الجغرافيا شرطًا ضروريًا لكن غيرُ كافٍ وحده لنشأة المسارات العثمانية. وقد خبرت الأقاليم العثمانية في أواخر عهدها أنواعًا مختلفةً من صنع الأماكن بسبب الرأسمالية ومركزة الدولة والتنافس بين الدول، والذين أفرزوا بدورهم الساحل والداخل والتخوم خطوطًا تاريخيةً إقليمية في أثناء القرن التاسع عشر.

خلفية الكتاب وخطته

بُنى هذا المشروع على التفاعل بين الأفكار والدلائل المادية. فعلى رغم أن بحوث النظم–العالم وحقل التاريخ العالمي وتحليل الشبكات والمدرسة المؤسسية وعلم الاجتماع التاريخي وكتابات السياسات الاحتجاجية والنقاشات الثائرة حول منهجية العلوم الاجتماعية؛ على رغم أن كل ذلك قد أثرى المنتجَ النهائي، فإنني أدين بفضلٍ عميم لزملائي مؤرخي الإمبراطورية العثمانية. فهذه الدراسة ما كانت لتتم لولا الخطى الحاسمة التي اتُخذت في الحقل في الثلاثين عامًا الماضية لأجل إنتاج ثلاث مجموعات باهرة من المعارف، ألا وهي نمو أدبيات الاقتصاد السياسي للإمبراطورية العثمانية في ثمانينيات القرن العشرين، والتأريخ العربي للشرق الأوسط العثماني في تسعينياته، ثم الأطروحات النقدية الأوسع للتاريخ العثماني المتأخر حول التخوم والجماعات المهمشة.

وقد أثَّرت بعض الوقائع المعاصرة أيضًا في تشكيل أفكاري حول العثمانيين، فقد أعاد مؤخرًا انقضاءُ الحرب الباردة وتآكل نظام الدولة القومية، مع الأشكال المتغيرة للشرعية والهوية في الشرق الأوسط؛ تلك «اللحظةَ الإمبراطورية» التي دفنت معها لوقتٍ طويل ما حملته من صدمات ومواطن فشل ونجاح. ومن هنا فوجئنا بأن الأرضية المشتركة قد تجلَّت واضحة لنا جميعًا: يجب أن نراجع الأثرَ الغربي، ونبحث أكثر الدولة العثمانية والفاعلين المحليين المشاركين في صنع هذه المنطقة. وهذه هي الرسالة التي يسعى الكتاب إلى دعمها، فلا أنا أنتوي رثاء الإمبراطورية بلا رقيب، ولا تقبيح التاريخ العثماني المتأخر تقبيحًا صريحًا. بل أنوي تقديم تقييمٍ نقدي لتاريخ الإمبراطورية عبر تتبع حال العثمانيين المتنوع في كل منطقة[29].

وهنا يجب توضيح مواطن قصور هذا العمل. فتحليلي للإمبراطورية العثمانية يُخرج البلقانَ وشمال أفريقيا من حدود الدراسة، وذلك لأسبابٍ تحليلية. فأنا أعتقد أن «الطرق

---

[29] ومن الاستثناءات الحديثة التي تحاول فهم الطابع المتنوع الذي اتسمت به أقاليم الدولة العثمانية في الفترة بين عامي 1700 و1850م: Khoury (2008).

التاريخية الأخرى» المؤدية إلى ما وصلت إليه الإمبراطورية العثمانية في أواخر عهدها تتطلب أولًا وقبل كل شيء فحص محركات سببيةٍ مختلفة وسيرورات أكبر حجمًا. فالاستعمار والمستوطنون البيض في شمال أفريقيا، والقومية وتدخلات القوى العظمى في البلقان، ما هم إلا عاملان يجب اعتبارهما في ثنايا التحليل. وكذلك، يجب اعتبار شرق الأناضول مع مقدونيا وكوسوفو -وإن مسَّهم الكتاب مسًا رقيقًا- جزءًا من مسارٍ تاريخي مستقل يحمل في تضاعيفه تهييجًا قوميًا وعنفًا طائفيًا ونزاعًا جيوسياسيًا بعد مؤتمر برلين في عام 1878م. ولذلك، تركتُ دراسة المسارات العثمانية الأخرى (الاستعمارية والقومية والصراع) إلى عملٍ آخر.

وعلى الجانب الفكري، يمثل هذا الكتاب دراسةً تاريخيةً يحركها التحليل، تستهدف إدخال الحالة العثمانية إلى النقاشات الأوسع في العلوم الاجتماعية التاريخية المقارنة وتاريخ العالم. فهي تستخدم هيكلَ السردية السببية ومقاربة تاريخية كلية علائقية، لرسم أنماط تاريخيةٍ طويلة المدى وتتبع المُخرجات ذات الأهمية. وبناءً على ذلك، تشدد الدراسة التركيز على بناء النظريات متوسطة المدى والإطار المفاهيمي والاعتبارات المنهجية. فعلى عكس المعتاد في دراسات الإمبراطورية العثمانية، تستقصِ هذه الدراسة الولايات العثمانية الآسيوية كلها، لأكثر من مئة عام، لأجل التقاط التنوع المُنمَّط في العالم الإمبراطوري.

وجريًا على ذلك، فأنا لم أدرس مصادرَ رئيسة عن موقعٍ أو إطارٍ زمنيٍ بعينه من المتاح في السجلات الإمبراطورية والقومية والإقليمية والاستعمارية، بل اعتمدتُ على غالب الكتابات المتاحة والمتنامية حول الإمبراطورية العثمانية في أواخر عهدها، واستكملتُ عملي بقراءاتٍ واسعة في العلوم الاجتماعية والتاريخ، منها قراءات نظرية في العلوم السياسية وعلم الاجتماع والنقاشات المنهجية في العلوم الاجتماعية مع دراسات مقارنة في التاريخ العالمي وعلم الاجتماع التاريخي. وقد منحتني هذه المقاربة التركيبية فرصةً لأقيِّم التجربة العثمانية في أواخر عهدها على خطةٍ تسترشد بالنظرية، وتخرجُ بتحليلٍ مقارن موثوقٍ به تجريبيًا.

وفي المجمل، يُقدِّم الكتاب إجاباتٍ جديدة على العديد من الأسئلة المهمة حول التاريخ العثماني المتأخر في الشرق الأوسط، منها مثلًا: كيف كانت طبيعة الحكم العثماني في أواخر عهده حيث تمكن من حفظ الشرعية الأيديولوجية لكنه لم يمنع انهيار الإمبراطورية؟ كيف أضفى الإسلام الشرعية على الدولة العثمانية وفي الوقت نفسه كان أيديولوجيا احتجاجية؟ ما الذي تعنيه الكوزموبوليتانية/العالمية والاستقلال والسياسة الاحتجاجية في الشرق الأوسط؟ وهل من مغزىً لمناقشة المجتمع المدني في الإمبراطورية العثمانية؟ وما

الذي جدَّ على التجربة العثمانية في القرن التاسع عشر؟ وهل يمكن لمقاربة الخطوط التاريخية الإقليمية أن تساعدنا على النظر إلى تركيا الفتاة والقومية العربية من منظورٍ مختلف؟ وأخيرًا، ما الموروثات العثمانية الأساسية التي شكَّلت المنطقة في القرن العشرين؟[30]

يحاول الكتاب الإجابة عن هذه الأسئلة الجوهرية في خمسة فصول. يقدِّم في الفصل الأول مناقشةً مفصَّلة لتأريخ الدولة العثمانية في أواخر عهدها، ويختم باستنتاج أن الحقل يوظِّف أطروحات ازدواجية وسردياتٍ متمركزةٍ حول الدولة، أما الفصول التالية فتقدم منظور الخطوط التاريخية. فيتتبع الفصل الثاني تشكل ترتيبات الطبقة الوسطى في سواحل شرق المتوسط، ويشدد الفصل الثالث على نفوذ التحالفات الإسلامية في وسط الأناضول وسوريا وفلسطين. ويجيب الفصل الرابع –بتركيزه على شرق الأناضول والعراق وشبه الجزيرة العربية– على السؤال الأساسي المتعلق بتفسير وهن حكم العثمانيين في التخوم. ويكشف الفصل الخامس عن مرونة الخطوط التاريخية الإقليمية في السنوات الأخيرة للإمبراطورية، ويُثبت أن السياسة الجماهيرية والحروب الكبرى قد حَرَفت المسارات العثمانية، لكنها لم تقضِ عليها قضاءً مبرمًا.

---

[30] انظر عن الكتابات المتعلقة بالموروثات مجموعةَ المقالات التي حررها براون وكاربات. إذ يصحح المجلدان أخطاء التصور المتعلقة بالإمبراطورية العثمانية، ويتناولان الأثر العثماني على خارج تركيا، ويعيدان تفسير التحول من الإمبراطورية إلى الدولة القومية في سياق الجمهورية التركية. انظر: Brown (ed) (1996); Karpat (ed) (2000).

الفصل الأول: التأريخ

مرت بالتأريخ للعصر العثماني المتأخر منذ النصف الثاني للقرن العشرين ثلاثُ موجات، برزن كلٌ في سياقٍ عالمي مختلف، واستمسكت كل واحدة بهيمنة شبه مطلقة لعقدين كاملين، حتى علاها تيارٌ فكري صاعد آخر. وكان من أثر تغير المقاربات التاريخية أن اتسم حقل الدراسات العثمانية بمجموعة متفردة من الأطر والمنهجيات واختيار الموضوعات، كانت على اتساق مع تيارات التأريخ العالمية[1]. وما أطرحه هنا أنه قامت ثلاث حلقات في كتابة تاريخ العصر العثماني المتأخر، هي مقاربات التحديث، والنماذج الكلية، ومنظورات المساومة.

لقد كان لمقاربات التحديث أثرٌ كبير في فهم التغيير السياسي المفروض من أعلى في سياق العصر العثماني المتأخر. إذ وضعت معاييرَ التوجهِ السائد في التاريخ السياسي والفكري والدبلوماسي في الدراسات العثمانية ورسَّختها. أما النماذج الكلية فقد دفعت – بتركيزها على الاقتصاد العالمي- الدراسات العثمانية تجاه منظورات التبعية والنظم–العالم، وأدخلت في الحقل التاريخ الاجتماعي والاقتصادي. ثم نحَّت منظوراتُ المساومة التحديثَ والرأسمالية العالمية عن موقع العوامل الرئيسة في فهم الإمبراطورية العثمانية في أواخر عهدها، وحوَّلت الانتباه ناحية علاقات الدولة والمجتمع وقدَّمت نموذجًا تفاوضيًا لتفسير التاريخ العثماني، مستلهمةً في ذلك المدرسة المؤسسية والتحليل ما بعد الكولونيالي ودراسات التاريخ الجزئي.

يراجع هذا الفصل، بدراسةٍ مقارنة، اتجاهات التأريخ المستعملة في دراسات العصر العثماني المتأخر، وذلك بتفكيك كل موجة باستخدام الأسئلة التحليلية عينها. وسيثبت تحليلي أن الدراسات العثمانية المرتبطة بكل موجة كان لها رأي مختلف حول تحديد المحرك التاريخي الكلي، وتحديد نقطة التحول، وكشف السيرورة الأساسية، ورسم التوجه النهائي في التاريخ العثماني. وفي اختصار نافع، يلخص الشكل (1) تطور التأريخ للعصر العثماني المتأخر، والأطروحات الأساسية في كل موجة، والاختلافات الجوهرية بينهم.

لكن لدينا أربعة محاذير لمناقشتنا أدناه. أولها أنني لا أقيِّم كل موجةٍ على أساس نظري محض، بل أركِّز على انعكاسها في دراسات العصر العثماني المتأخر. وثانيها أن تحليلي يميل ناحية القاعدة العامة في الموجة، فلا يشمل كل دراساتها ولا يتوجه ناحية دراسةٍ بعينها. أما الثالث ففحواه أن هيمنة موجةٍ من الثلاثة في إطارٍ زمني بعينه لا تعني أن

---

[1] انظر لأجل تحقيبٍ ثلاثي لموجات التأريخ الأفريقي التي ركزت على الهيكل السياسي والاقتصاد والثقافة: Cooper (2002).

دراسات هذه الموجة انحسرت بعد ذلك أو فقدت مصداقيتها فقدانًا حادًا. وأخيرًا، كانت هناك العديد من الأعمال التركيبية التي جمعت خليطًا من الموجات والمقاربات والخطط البحثية في كتابة تاريخ العصر العثماني المتأخر[2].

	مقاربات التحديث (1950-1970م)	النماذج الكلية (1970-1990م)	منظورات المساومة (1990-)
المحرك السببي	الغرب	الاقتصاد العالمي	تقوية الإمبراطورية
نقطة التحول	التنظيمات	إدخال التجارة الخارجية	المركزة
السيرورة الأساسية	التغريب	الاندماج الاقتصادي	المساومة المحلية
الخط التاريخي	الدولة القومية	الأطراف	الحكم غير المباشر

شكل (1): موجات التأريخ العثماني المتأخر الثلاث

مقاربات التحديث

دخلت مقاربات التحديث على حقل الدراسات العثمانية بعد مأسسة دراسات المناطق (Area Studies) في أميركا بعد الحرب العالمية الثانية، وكان للحرب الباردة وموجة الاستقلال دورًا محوريًا في هذا التحول. فكلا الحدثين أيّدا المصداقية العالمية للتنمية الغربية وهيّئا بيئةً سياسية تسمح باستنساخ التجربة في العالم غير الغربي. وفي الوقت نفسه تقريبًا، كان علماء الأنثروبولوجيا والسياسة يوثّقون الخطوات النشطة تجاه التكامل القومي، بما عضد الاعتقاد في أن نموذج الدولة القومية هو المبتغى والنافع في نظر بقية العالم، وحذا مؤرخو الشرق الأوسط حذوهم[3].

إذن، تمثّل الأثرُ الأكبر للنظام العالمي بعد الحرب على التأريخ العثماني في جعل الخبرة الغربية مركزًا للتحليل. وبتعبير برنارد لويس البليغ، إن قصة الشرق الأوسط والإمبراطورية العثمانية يجب أن تُحكى من زاوية الأثر الغربي ورد الفعل الداخلي عليه[4]. فالمحرك التاريخي الذي قلب العالم السني رأسًا على عقب كان هو العالم الغربي السابق اقتصاديًا والمتفوق تقنيًا والمهيمن ثقافيًا. لكن مُنظِّري التحديث نظروا إلى الغرب بوصفه

---

[2] Quataert (2005); Zürcher (2004); Ahmad (2003); Faroqhi (1999), pp 174–203.

[3] لقراءة نقدية لتأريخ الشرق الأوسط، انظر: Lockman (2004), pp 99-272.

[4] Lewis (2002); Davison (1990).

أصلًا حضاريًا ذا طبيعة عالمية، على عكس المؤرخين العسكريين السابقين عليهم. ومن هذا المنظور، كانت محاكاة الغرب والاستمداد منه ضروريةً لوقف الانهيار الإمبراطوري.

شدد منظرو التحديث -وهذا المنظور في أذهانهم- على حلقات تغيير الإمبراطورية المفروضة من الأعلى. ومن ثم، غلبت الإشارة إلى إعلان التنظيمات في عام 1839م بوصفه الحدث الأهم في التأريخ للعصر العثماني المتأخر[5]. فقد اعتُبرت التنظيمات حدثًا فارقًا دفعَ العثمانيين في حضن الحداثة الغربية، وذلك عبر تركيبها بيروقراطية حديثة وإنشاء بنيةٍ اقتصادية تحتية جديدة وتقوية الارتباطات الثقافية مع الغرب[6]. وكذلك اعتُبرت محاولات الإصلاح السابقة لدى سليم الثالث ومحمود الثاني لحظات تغييرٍ أساسية اكتسبت مسوِّغها من توسعتها لمثال التحديث[7].

لقد أدى الكشف عن خيطٍ إصلاحي [في الدولة] إلى بروز فهمٍ دوري للتاريخ العثماني المتأخر. فعندما كانت الدولة العثمانية في طريقها نحو التقدم والحضارة، كان الاتجاه الخفي في أثناء ذلك انقلابًا رجعيًا. فكل إصلاح تغريبي كبير تبعه رد فعلٍ محافِظ؛ قُتل السلطان الإصلاحي سليم الثالث على يد «جماهير» عارضوا أساليبه الجديدة، وجاء عهد المستبد عبد الحميد الثاني بعد فترة التنظيمات، وهددت انتفاضةٌ إسلامية في العاصمة فترةَ الإصلاح الدستوري الثانية (1908-1918م). وقد أيد مؤلفو الموجة الأولى مشروع الإصلاحيين التغريبيين بعد أن عرضوا تاريخ الدولة العثمانية في أواخر عهدها بوصفه صراعًا بين هؤلاء وبين القوى المحافِظة.

لقد كان هذا المشروع السياسي هو التحديث، واعتُقد بأنه السيرورة الأهم في التاريخ العثماني المتأخر[8]. كان التحديث في شكله مفروضًا من أعلى، وبيروقراطي الطابع، وأضحى مرادفًا للتغريب. واستُخدمت الإصلاحات الإمبراطورية في مجالات التعليم العالي والإدارة والجيش للبرهنة على أن التجربة العثمانية بدأت تقترب من التطور التاريخي للغرب.

---

[5] لأجل مناقشات موضوعية أو تناول نقدي أو كليهما لمعنى التنظيمات وتطبيقها وأثرها، انظر: Alkan (ed) (2004); Yıldız (ed) (1992); İnalcık and Seyitdanlıoğlu (eds) (2006). وعن الإصلاحات، انظر: Davison (1963). [التنظيمات هي سلسلة إصلاحات تشريعية وإدارية نفذتها الدولة العثمانية في الفترة بين عامي 1839 و1876م، هدفت إلى تحديث الدولة والمجتمع، وذلك عبر إصلاحات خط الكلخانة الشريف والخط الهمايوني وحتى المشروطية الأولى. -المترجم]

[6] عن التغير القانوني والمؤسسات الاقتصادية، انظر: Toprak (1992); Toprak (2007).

[7] Shaw (1971).

[8] Shaw and Shaw (1977).

ولذلك، تحولت السردية الكبرى للتاريخ العثماني المتأخر إلى قائمة من الإنجازات في اتجاه ترسيخ حداثة تقودها الدولة، مع اهتمامٍ متباين بعلمنة التعليم وتحديث البيروقراطية وتغريب الحياة العامة[9].

لقد خلطت مدرسة التحديث بين التشريع والتنفيذ، وبين تحويل الدولة والممارسة الاجتماعية، فأنشأت بذلك فاعلًا سياسيًا سمَّته طلائع التغريب، هم الطبقة البيروقراطية المتنامية. إذ اعتبروا المفكرين الإصلاحيين وضباط الجيش المتخرجين من المدارس الحديثة والمتشربين للمثل الغربية، طبقةً بذواتهم. إذ كانوا، لانتسابهم لعالم ثوار «الطبقة الوسطى» أوائل القرن العشرين، أفضل تنظيمًا من نظرائهم الإيرانيين، وأقدر على النفاذ إلى مؤسسات الدولة من معاصريهم الروس. ولذلك، وُكِلت إلى هؤلاء الإصلاحيين العثمانيين مهمةٌ تاريخية، ألا وهي حفظ الدولة العثمانية من الانهيار السياسي، وتغيير المجتمع التركي عبر مشروع تغريبٍ مفروض من الأعلى[10].

وبوضعهم الفاعل البيروقراطي موضع القيادة، كان مؤرخو التحديث على استعدادٍ لإعلان الاتجاه النهائي للتاريخ العثماني التركي، ألا وهو الوصول إلى مستوى الأمم (الغربية) المتحضرة، وكان هذا الوصول هو أهم مخرج تاريخي مثير للاهتمام. لكن في الواقع، ومما فاجأ مؤرخي التحديث، أن هذا الفعل ذاته سبَّب نزع صفة التاريخية عن هذا النوع من كتابة التاريخ، وجعله نتيجةً نظرية[11]، إذ كانت الفكرة هي إعادة تشكيل الماضي العثماني لأجل تفسير التحديث الناجح في الدولة القومية التركية. وبذلك، استُعمل التاريخ العثماني المتأخر لغايةٍ أيديولوجية بلا سردية مستقلةٍ تخصها، ألا وهي تقديم خلفيةٍ انتقائية لنشأة تركيا الحديثة[12].

---

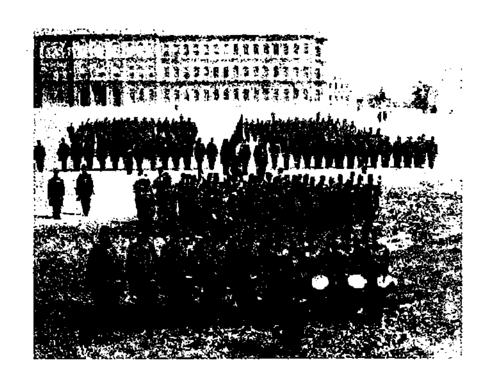
(9) Findley (1980); Findley (1989); Ortaylı (1983).

(10) Lewis (1961).

كانت هذه الملاحظة هي الزعم المركزي لدى مدرسة التحديث السياسي، وقد استُخدمت لفترةٍ طويلة لتفسير الأصول السياسية لتركيا الحديثة. انظر لأجل سردية تمثيلية: Kalaycıoğlu and Sarıbay (eds) (1986).

(11) Ragin (1987), p 53.

(12) انظر عن المديح المُكال للمشروع التحديثي في الجمهورية التركية: Lewis (1955); Robinson (1965).



تعزيز القوة العسكرية. الكتيبة الأولى من فيلق المشاة الأول في الحرس السلطاني

ومع ذلك، كانت دراسات الموجة الأولى على علمٍ تام بأن مشروع التغريب الخاص بالطبقة البيروقراطية لم يكن الخيار السياسي الوحيد لدى الإمبراطورية. فقد كانت هناك مصالح دينية وإقليمية في جميع أنحاء الإمبراطورية، وكذلك استحوذت رؤىً متنافسة على القصر وانتشرت بين صفوف البيروقراطية العثمانية. واعتبرت مدرسة التحديث مواقعَ المعارضة المتعددة هذه تهديدًا لوجود الإمبراطورية وسمَّتهم جبهةً رجعية، إذ أنحت على معارضي التحول البيروقراطي بلائمة إعاقة طريق التحديث والتقدم وشد البيروقراطية نحو الانحدار. وهنا أضفى خطاب التحديث على المعارضة السياسية والاختلاف الثقافي معاني تهديد النظام وتغيير اتجاه الخط التاريخي.

ظهر نشاط المعارضة السياسية في هذا التحليل على مستويين. أولًا، أثارت الإصلاحات المفروضة من أعلى غضبًا واغترابًا لدى الجماهير «الجاهلة» ونخب الولايات ذوي المصالح الخاصة. وبرز هذا النوع من رد الفعل الاجتماعي في حالات عهد التوليب(*) وفترة التنظيمات والثورة الدستورية الثانية[13]. وثانيًا، شقَّت الخصومات الأيديولوجية النخبة الإمبراطورية إلى معسكرين؛ إصلاحيين وتقليديين، وذلك حسب تعبير نيازي بيركس (Niyazi Berkes) المقنِع[14]. وكان أسوأ احتمالٍ ممكن –في نظر مدرسة التحديث– هو انعقاد تحالفٍ بين نوعي المعارضة، مما قد يزعزع استقرار الدولة ويهدد الخط التاريخي

(*) كان عهد التوليب هو أول انفتاح عثماني على الحداثة الغربية. إذ يُطلق على الفترة بين عام 1718م عندما وقَّعت الدولة العثمانية مع النمسا والبندقية معاهدة بساروفتشا، وعام 1730م عند اشتعال تمرد بترونا خليل. وسُمي بذلك الاسم لأن النخبة والطبقة العليا من المجتمع في ذلك الوقت كانت مولعةً بأزهار التوليب. (المترجم)

(13) انظر عن الحدثين الأول والثاني: Aktepe (1958); Ma'oz (1968), pp 29, 200–205, 226–240.

(14) Berkes (1964).

الغربي، أما الاحتمال الأفضل فتطلّب تطهير صفوف الدولة العليا من المحافِظين وضمان استقرار الأطراف وهدوء الجماهير.

ومن ثم، كانت إحدى الأطروحات الإبداعية التي قدّمتها (أواخر) دراسات الموجة الأولى الإشارةَ إلى التوترات القائمة داخل النخبة والنزاع بين المركز والأطراف بوصفهما عنصرين أساسيين في تغيير النظام في الإمبراطورية العثمانية. إذ مثّلت الحالتان الخلافات الأساسية التي ثارت حول محتوى الدولة والمتنازع فيها حول التغريب (ونطاقه). ومن هنا، كلما تعمّق تغريب الدولة العثمانية التركية، بدت أضعف في أعين رعاياها[15]. ونتج عن ذلك أن فقدت الدولة العثمانية التركية التحديثية شرعيتها في المجتمع، وحوّلت الإسلام إلى درعٍ أيديولوجي في يد الأطراف، وأحدثت شقًّا عظيمًا في صفوف النخبة السياسية. ويظن شريف ماردين (Şerif Mardin) أن هذا النوع من الاغتراب العام قد وقع في أواخر عهد الإمبراطورية العثمانية وتسارع مع تأسيس الجمهورية التركية[16].

وفي المجمل، قدّمت لنا سرديات التحديث تفسيرًا أحادي السبب للتغيير السياسي في التاريخ العثماني، إذ بدأ تاريخ أواخر العهد العثماني مع الأثر الغربي، وتحول إلى قصةٍ فرعية عن التحديث الدفاعي لدى الدولة الإمبراطورية[17]. لقد قامت اختيارات التحقيب والتحليل المتمحور حول الدولة والفكرة التطورية عن التحول إلى مجتمعٍ حديث، على قراءةٍ انتقائيةٍ ومعبأة بالأيديولوجيا للتاريخ العثماني. فقد طرق سمعَنا مرارًا الادعاء بأن التحديث هو المشروع الوحيد الناجح في التغيير السياسي وتشكيل الدولة في العالم الثالث، بما يعكس رؤيةً غائية وتحيزًا عالميًا لدى مدرسة التحديث[18].

لقد أقصت مقاربات التحديث قدرًا كبيرًا من التاريخ العثماني المتأخر، حتى القصة المركزية عن الإصلاحات الإمبراطورية -التي كانت قلب سردية التحديث- لم يُنظر إليها إلا من زاوية المحاولات التشريعية في إسطنبول، مع تجاهل السؤال الأشمل المتعلق بعلاقات الدولة والمجتمع. وبسبب الانشغال بالسياسات العليا في العاصمة، لم يبق للمنظور المكاني أي مساحةٍ في التحليل التحديثي[19]. ومن ثم، كانت المشكلة الأساسية في هذه المقاربة

---

(15) Mardin (1973).

(16) Mardin (1997).

(17) ونجد كذلك نسختين قريبتين في التأريخ الروسي والصيني. انظر: Riasanovsky (1963); Spence (1990).

(18) انظر عن الأسس الأيديولوجية لمدرسة التحديث: Duara (1995), pp 17-50.

(19) انظر لمحاولات حديثة في هذا الاتجاه: Özdemir (2003); Çadırcı (1991).

هو تجاهلها تنوع رعايا الإمبراطورية في جميع أنحاء الأقاليم العثمانية، وافتراض اقترابها من مسارات التحديث عند نهاية القرن.

وهناك نقطتان أخريان يجدر ذكرهما هنا تمهدان لمناقشة النماذج الكلية في التأريخ للعهد العثماني المتأخر. أولاهما تتعلق بمحتوى التحديث؛ فمن خلال ربط التحديث بالتغريب وممارسات الدولة العثمانية، قدم مؤلفو الموجة الأولى نسخةً قاصرةً من التحديث العثماني. فبسبب غفلتها عن المجال العام الخارج عن نطاق الدولة، لم تذكر قط الطرق التي تفاوضت بها الطبقات الاجتماعية والبيوتات والطوائف الدينية ونخب الولايات والإنكشارية؛ مع الحداثة. أما النقطة الثانية فأن تأثير الغرب قد نوقش في المقام الأول بوصفه مجموعةً من القيم وممارسات الدولة الجديدة، مع ترك الاقتصاد العالمي مجرد حاشية على متن قصة التحديث. لكن من شأن النماذج الكلية أن تتصدى لهذه التحديات وتفسر العالم العثماني المتأخر في ضوء السيرورات العالمية.

النماذج الكلية

دخلت النماذج الكلية إلى الدراسات العثمانية في مناخٍ سياسي مختلف. فقد أدى تصدع مشروع التحديث خلال سبعينيات القرن العشرين إلى إحلال فكرة التخلف الاقتصادي محل فكرة التقدم. إذ ألقت نخب العالم الثالث بلائمة الفشل على الرأسمالية العالمية وعملائها المحليين، وفقدت دافعها السياسي نحو اللحاق بالغرب. بدأت حركات الحشد الشعبية تحدي التراتبيات المحلية والدولية، وهي تُعلن معًا ذاك الخطاب المناهض للرأسمالية والإمبريالية. فطالبت الجماهيرُ بالحقوق الاقتصادية للفلاحين والعمال، وبالاستقلال التام عن أي هيمنةٍ إمبريالية. إلا أن حلول موجة العولمة في الثمانينيات أنهت هذه الصراعات لصالح القوى العالمية والجماعات النافذة، وقضت على الأنظمة الشعبوية المتمركزة حول الدولة والمنكفئة على ذاتها[20].

تأملت مدرسة التبعية والبحث التاريخي الاجتماعي ومنظور النظم-العالم هذه التطورات، ووضعت قاعدة فكرية ونظرية قوية بدل مقاربات التحديث في التأريخ العثماني. فاتفقت النماذج الكلية على وضع الرأسمالية موضع القصة المُسبِّبة، واعتبار إدخال التجارة الخارجية نقطةَ التحول، وجعل الاندماج في الاقتصاد العالمي السيرورة التاريخية الأساسية، واعتبار وضع العالم العثماني سياسيًا على الأطراف مُخرجًا نهائيًا للتاريخ العثماني المتأخر. وعلى

---

[20] McMichael (2000), pp 79–187.

هذا النحو، قدّمت هذه النسخة من التأريخ للدولة العثمانية تحليلًا اقتصاديًا لمسرح التاريخ العثماني المتأخر، وربطت السيرورات الإمبراطورية بالبنى العالمية للقوة واللامساواة[21].

كانت الرأسمالية هي المحرك السببي الذي غيَّر الإمبراطورية العثمانية خلال القرن التاسع عشر. فقد شهدت الدولة العثمانية انهيار نظام تقديم الخدمات خاصتها، وتقييد سياسات القوى العظمى لخياراتها المالية. وفي الوقت عينه، أدى التوسع الرأسمالي إلى تحويل الاقتصاد العثماني، لتنشأ مناطق داخلية أثرى، ومدنَ موانئ أكبر، وطبقة تجارية قوية تنتظم حول سلاسل السلع العالمية. لكن الدخول الرأسمالي جلب أيضًا صراعاتٍ جديدة إلى الأراضي العثمانية، دارت حول الموارد الاقتصادية وحقوق العمال والشبكات التجارية. وشددت دراسات هذه الموجة الثانية على الدور التأسيسي الذي لعبه الاقتصاد العالمي في أواخر عهد الإمبراطورية العثمانية، وذلك بربطها الرأسمالية بفقدان السيادة السياسية وبتشكل الطبقات والمقاومة الاجتماعية[22].

تعتبر النماذجُ الكلية دخولَ العثمانيين إلى الاقتصاد العالمي نقطة التحول في التاريخ العثماني المتأخر. إذ وفقًا لمدرسة التبعية، أقامت المعاهدة التجارية بين الإنجليز والعثمانيين في عام 1838م نظامًا تجاريًا مجحفًا، وأدخلت سياسة الامتيازات إلى الإمبراطورية العثمانية[23]، وعمِلت إدارة الدين العام، المؤسسة في عام 1881م، على حفظ مصالح الدائنين الأجانب من الدولة العثمانية المفلسة، وعززت التحالف بين الإمبريالية ورأس المال النقدي، وكثفت الصراع الطبقي بين البورجوازية والبيروقراطية، وحلبت العوائد من الولايات العثمانية[24]. دفعت نقاطُ التحول هذه التاريخَ العثماني المتأخر إلى مسارٍ تاريخي جديد، فيه الاقتصاد العالمي والإمبريالية هما المتغيران الأساسيان.

لقد وسم الاندماجُ في الأسواق العالمية الاتجاهَ الجديد في أواخر التاريخ العثماني. إذ نمت التجارة الخارجية أكثر من عشرة أضعاف على مر القرن، فقد باع العثمانيون مجموعة متنوعة من المحاصيل النقدية إلى الأسواق العالمية، واشتروا في المقابل المنتجات الأوروبية المصنَّعة. وفي الوقت عينه، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بمستوى البنية التحتية العثمانية (كالسكك الحديدية والمرافئ) ووسَّع حجم التجارة الخارجية. فبدايةً بحرب القرم في

---

[21] انظر لصياغة جيدة: Keyder (1987), pp 25-48.

[22] İslamoğlu-İnan (ed) (1987).

[23] يخالف محللو النظم-العالم هذه القراءة لتاريخ الاقتصاد العثماني، إذ يشيرون إلى أن التجارة العثمانية الأوروبية قد بدأت في وقتٍ سابق خلال القرن. ونجد الموقفين كليهما في: Kurmuş (1974) and New Perspectives on Turkey (1992).

[24] لصياغة مبكرة، انظر: Parvus Efendi (1977).

عام 1854م، فرضت قروض أسواق المال الأوروبية أسعارَ فائدة وعمولاتٍ مرتفعة، مما أدى إلى السيطرة الأجنبية على الماليات العثمانية على المدى الطويل[25]. وعلى رغم الجدل الذي ثار حول النمو الاقتصادي والإمبريالية الأوروبية، فإن [دراسات] النماذج الكلية أجمعت على استنتاج أن الأسواق العالمية أقامت الاقتصاد العثماني على أساسٍ جديد في خلال القرن التاسع عشر[26].

وقد كان من العواقب الأساسية للاندماج الاقتصادي التكوينُ الطبقي الحديث. إذ خلق توسعُ التجارة الخارجية طبقةً تجارية جديدة، وذلك وفقًا لما أثبته رشاد كازابا (Reşat Kasaba) في سياق غرب الأناضول[27]. واتسمت البورجوازية المحلية بثلاث سمات رئيسية: أنها كانت مدينية وغير مسلمة ومتصلة بالاقتصاد العالمي. وقد حملت أطروحة البورجوازية غير المسلمة عين فكرة التقسيم الإثني للعمل، التي جعلت المهن الاقتصادية من نصيب الجماعات غير المسلمة، وذلك على رغم الخلافات بين مدرستي التبعية والنظم-العالم حول وضع هذه الجماعات الاقتصادي وأهميتها السياسية. ومن هذه القاعدة الفكرية خرج شارل عيسوي (Charles Issawi) بفكرته عن الوضع المهيمن اقتصاديًا الذي شغله غير المسلمين في الشرق الأوسط في خلال القرن التاسع عشر[28].

لم يُجمع دارسو العثمانيين على قبول هذه المقاربة، فبدأوا -بتأثيرٍ من دراسات الفلاحين- في استكشاف الأنماط الزراعية في الثمانينيات، وأضحت حيازة الأراضي الاستراتيجيةَ المكمِّلة (complementary strategy) للبحث عن البنية الطبقية للمجتمع العثماني في أواخر عهد الدولة. فجرى إنفاق غالب الطاقة الفكرية على تتبع صور التطبيق الإقليمية لقانون الأراضي العثماني الصادر عام 1858م، لتقييم تأثير العلاقات الزراعية على التفاوت الطبقي والاختلافات بين الأقاليم. وتبرز هنا ثلاث استنتاجات من هذا البحث: (1) لم تضطلع حيازات الأراضي الكبيرة (الجفتلك *çiftliks*)(*) إلا بدورٍ محدود في اندماج العثمانيين في الاقتصاد العالمي؛ (2) وأن أنماط الحيازة الزراعية شكّلت العديد من

---

(25) عن أشكال الاندماج الثلاثة، انظر: Pamuk (1987); Pamuk (1992); Pamuk (2006b).

(26) Owen (1981).

(27) Kasaba (1988).

(28) Issawi (1999).

انظر عن التقسيم الإثني لفكرة العمل: Sussnitzki (1966). ولاحظ أن هذه القراءة للمبادرة الاقتصادية قامت على مقاربة تركز على جانب العرض وترفع من قيمة الخصائص الثقافية. انظر لفهمٍ أوسع: Thornton (1999).

(*) كانت كلمة جفتلك (مزرعة) تُطلق في أوائل عهد الدولة العثمانية على قطع الأراضي الصغيرة، لكنها اكتسبت بعد ذلك معنى الأرض الأميرية ذات المساحة الكبيرة، ونجدها في المصادر العربية مترجمةً إلى جفتلك وجفالك. (المترجم)

التراتبيات الطبقية على المستوى المحلي، (3) وأن البنية الزراعية يرجع إليها -إلى حدٍ ما- ما نشأ من مخرجاتٍ سياسية متنوعة في الشرق الأوسط في خلال القرن العشرين[29].

كما استكشفت دراسات الموجة الثانية الاستجابات العثمانية للاندماج الاقتصادي العالمي. وفي معرض اعتراضه على أطروحة مدرسة التبعية عن التدهور الاقتصادي، وثَّق شوكت باموق (Şevket Pamuk) التنمية التابعة في الاقتصاد العثماني عبر التجارة الخارجية، وأبرز كيف أن الاندماج في الأسواق العالمية قد قام على أكتاف فلاحي الطبقة الوسطى، ليختلف في ذلك عن الحالات الكولونيالية والإمبراطورية غير الرسمية. كذلك نجا التصنيعُ من الهجمة الأوروبية وأصبح أكثر قدرة على المنافسة في بعض القطاعات في ذروة التوسع الأوروبي؛ فتركيبة العمالة، مع انخفاض كلفة استيراد المواد الخام، والتفضيلات المحلية على وجه الخصوص، قد ساعدت على ضمان بناء قاعدةِ تصنيعٍ محلية[30]، واشتدت قوة هذا التوجه التاريخي خاصةً في بلغاريا العثمانية والمدن التجارية في شرق الأناضول، ومدن شمال سوريا[31].

وفي الوقت عينه تقريبًا، وضع المؤرخون الاجتماعيون العمالَ والفلاحين في قلب مسرح أحداث التاريخ العثماني المتأخر. إذ وثَّق دونالد كواتيرَت (Donald Quataert) مكافحة منتجي التبغ في منطقة شرق البحر الأسود في مقاومة شركة ريجي (Regie) وحلفائها الاقتصاديين العالميين، وعلى النمط نفسه عطَّل عمالُ الموانئ المصالحَ الاقتصادية الأوروبية في سالونيك وبيروت لفترةٍ طويلة. وفي المجال السياسي، ساعدت طائفة عمال الموانئ جمعية الاتحاد والترقي على إحكام سيطرتها على المدن عبر تنظيم تظاهرات جماعية ضد المنتجات الأجنبية. وفي هذه الحالات المذكورة جميعها، صوَّر المؤرخون الاجتماعيون العمالَ والفلاحين بوصفهم «فواعلَ تغيير» يمموا غضبهم وجه الإمبريالية الغربية وشكَّلوا السياسة الداخلية في أواخر سني الإمبراطورية[32].

---

[29] انظر عن النقطة الأولى: Keyder and Tabak (eds) (1991). ولدراسات إقليمية انظر: Owen (ed) (2000). وعن المخرجات السياسية انظر: Gerber (1987). وانظر أيضًا Macauley (2009) لأجل تقييم إيجابي لقانون الأراضي العثماني من منظور مقارن.

[30] لقد وضع دونالد كواتيرَت هذه الأطروحة واستدل عليها بالأناضول في تسعينيات القرن العشرين. انظر: Quataert (1993).

[31] لدلائل من بلغاريا العثمانية، انظر: Palairet (1997), pp 58-84.

[32] ناقش كواتيرت (1983) مقاومة الفلاحين في الريف ونضال العمال في المدن والتحالفات السياسية التي قامت بين تركيا الفتاة وطوائف العمال المدينية. ولمجموعةٍ من المقالات عن الطبقة العاملة العثمانية وتاريخ العمال، انظر: Quataert and Zürcher (eds) (1995).



الاستقلال الاقتصادي. إزالة صندوق البريد الفرنسي في القدس مع إلغاء الامتيازات.

وسرعان ما أدى الإدماج الاقتصادي إلى عواقب سياسية، وهو ما سماه منظور مدرسة التبعية باستعمار الإمبراطورية العثمانية، أو دفعها لتكون من الأطراف بتعبير منظور النظم–العالم[33]. وقد اتفقت المدرستان في تحديدهما المخرج التاريخي الأهم، وإن اختلفتا في الصياغة النظرية. فقد خرج من رحم الاندماج الاقتصادي العالمي دولةٌ عثمانية ضعيفة، فقد فيها العثمانيون سيادتهم في تعاملهم مع الدول الأوروبية، واستسلموا للمنطق التنظيمي الخاص بالاقتصاد العالمي، وخارت قوتهم أمام رعاياهم في القرن التاسع عشر. وقد نبع هذا النموذج الثلاثي من الموضع الهيكلي الذي شغلته الإمبراطورية العثمانية في الاقتصاد العالمي، والذي –وإن كان أفضل من كونها بقعة مُستعمَرة– يتطابق بالكاد مع الحالة «شبه الطرفية» التي شغلتها روسيا الإمبراطورية.

ومع علو موجة مناهضة الإمبريالية في السبعينيات، كان التأريخ التركي مستعدًا على المستوى الفكري والسياسي لإعلان الفصل الأخير من المسرحية، ألا وهو الكيفية التي فككت بها الثورة التركية في أواخر عهد الإمبراطورية الهيمنةَ الاقتصادية الأوروبية وأنهت تهميش الدولة العثمانية. فقد وثّق أساتذة مدرسة التبعية من أمثال فيروز أحمد (Feroz Ahmad) وظافر توبراك (Zafer Toprak) – بتركيزهم على عقد الحرب (1912–1922م) – السياسات الاقتصادية القومية التركية في الحرب العالمية الأولى،

[33] لتعبير نظري عن الأصول الأولى للاندماج العثماني، انظر: Kasaba and Wallerstein (1980).

التي أنهت الامتيازات الأوروبية في الاقتصاد الناشئة عن الامتيازات الأجنبية العثمانية[34]. وبتفضيل هؤلاء للتفسير الطليعي (الذي حوَّل النخب التغريبية إلى ثوريين مناهضين للإمبريالية)، كانت الفكرة هي وضع الاستقلال الاقتصادي في قلب تشكل الدولة التركية الحديثة.

وإجمالًا، قام عمل موجة النماذج الكلية على منظور صراعي، إذ نظرت إلى التاريخ العثماني المتأخر بوصفه أرضَ معركةٍ مزدوجة، استعرت نارها بين الإمبراطورية العثمانية في وجه الغرب في جهة، والبورجوازية غير المسلمة في وجه البيروقراطية العثمانية في الجهة الأخرى. واستندت هذه القراءة إلى مقاربةٍ محورها الاقتصاد وأساسها الطبقة، تضع الاقتصاد العالمي في مركز التحليل. إلا أن المواقف الكلية اختلفت في التأويل، إذ أخذت مقاربات مدرسة التبعية جانب التدهور الاقتصادي وفقدان السيادة السياسية، في حين وثَّق المؤرخون الاقتصاديون والاجتماعيون التنمية التابعة وبحثوا عن مواقع مقاومةٍ محلية للاقتصاد العالمي. وأخيرًا، كان منظور النظم–العالم هو الذي تتبع صعود بورجوزاية مستقلة نازعت التجار الأوروبيين والبيروقراطية العثمانية[35].
لكن النماذج الكلية في التأريخ العثماني المتأخر تلبست بمشكلتين رئيستين. الأولى أنها استعملت سرديةً تاريخية أحادية السبب، والثانية أنها لم توفَّق في تفسير بقاء البنى الاقتصادية مع مرور الزمن. وكان معنى تلك الأولى أنها جعلت الاقتصاد العالمي هو المرجع الكامل في تحديد نقاط التحول والسيرورات التاريخية والمخرجات بعيدة المدى، في حين تسببت المشكلة الثانية في فوات فرصة النظر إلى الاندماج الاقتصادي بوصفه نشاطًا شبكيًا يتطلب التجديد المستمر. وفوق ذلك، غفلت النماذج الكلية عن تطورٍ عثماني مهم عندما قصرت النقاش على الاقتصاد والطبقة، وارتابت في خطة مدرسة التحديث المتمركزة حول الدولة ألا وهو سيرورة تقوية الإمبراطورية، التي كانت بطيئة في غالب الأحيان، وغير منتظمة على الدوام، وخاضعة للجدل والتفاوض إلى حدٍ كبير.

أما منظورات المساومة، فبنقلها التركيز إلى العلاقات بين الدولة والمجتمع، ستجلب في تسعينيات القرن العشرين تجربةَ أراضي الإمبراطورية النائية وتضعها في قلب التأريخ العثماني المتأخر.

---

(34) Ahmad (1980); Toprak (1982).

(35) Keyder (1988); Keyder (1994).

منظورات المساومة

تأثر بروز منظورات المساومة في التأريخ لأواخر العصر العثماني تأثرًا عميقًا بتغيراتٍ عالمية، كان أهمها تدهور إطار الدولة القومية. إذ كسر هذا التدهور الأنظمة النخبوية، وحذف السياسة الطبقية من قائمة الخيارات. فقد كشفت التدفقات العالمية وسياسات الهوية وتآكل السيادة الداخلية أوجهَ قصور تجربة الدولة القومية. ودفع الانحدار النسبي الذي عاناه العالم الغربي إلى نشأة أنماط إقليمية بدأت في إعادة تشكيل التراتب الهرمي بين الغرب وبقية العالم في السنوات الأخيرة.

وقد وقع التحول في الدراسات العثمانية عند زوال التحليل أوروبي التمركز. ففي الدراسات الحديثة، تبدو تجربة الغرب التاريخية أقل هيمنةً مما بدت عليه سابقًا، فقد أثبتت البحوث المعاصرة أن الهيمنة الغربية كانت محدودة النطاق، وأنها انتفعت من الخطابات أوروبية التمركز للحفاظ على موقع المهيمن[36]. وفي ضوء ذلك، فقدت مقاربات التحديث والنماذج الكلية جاذبيتها الفكرية في دراسات التاريخ العثماني، وحل محلها سردياتٌ تاريخية منحت الدولة العثمانية وفاعلين محليين صفة الفاعلية في تشكيل الشرق الأوسط الحديث[37]، ومن ثم أضحى تشكل الدولة العثمانية الحديثة الأفق المعرفي الجديد في الحقل.

بدأت الموجة الثالثة من التأريخ مهمتها التنقيحية (الجديدة) بتفكيك تشكل الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر. إذ خرجت الدراسات الحديثة بأن مركزة الدولة قضت على المكانة الثابتة التي تمتع بها الأعيان المحليون، وبأن نخب الولايات رسَّخت نفوذها بمشاركتها سياسيًا في البيروقراطية الإمبراطورية، وأن الدولة العثمانية ألَّفت في أواخر عهدها، لأجل [حفظ] الشرعية والبقاء؛ أيديولوجياتٍ إمبراطورية شمولية. وتؤكد هذه الدراسات مجتمعةً على أن لسيرورة بناء الدولة العثمانية طابعٌ متعدد الطبقات، وبذلك نجحت في تفسير استقرار الدولة لأمد طويل، وكشف طابع الوساطة الذي اتسم به تشكلها[38].

---

[36] عن أطروحات الأداء الاقتصادي الذي وضع آسيا في موقف الند مع أوروبا، انظر: (2000) Pomeranz. وعن الخلط بين الفئات الغربية والتجارب غير الغربية، انظر: (2006) Wong. وعن ثنائيات الشرق والغرب، انظر: Islamoğlu and Perdue (2009). وعن نقد هذه الكتابات، انظر: (2006) Bryant.

[37] لدراسة ممتازة في هذا الصدد، انظر: (1997) Kayalı.

[38] يُنسب ما جرى في الإمبراطورية العثمانية من «بقاءٍ زائد عن المفترض» إلى صراع القوى العظمى في عهد الإمبريالية، والذي تجلى في المسألة الشرقية. ونجد العرض التقليدي لهذه الفكرة لدى: (1966) Anderson.

وقد برز طابع الوساطة هذا في تشكل الدولة العثمانية أيما بروزٍ في مجال بيروقراطية الولايات. وقد بذلت الدراسات الجزئية وسعها في إبراز الكيفية التي سيطر بها ذوو المصالح المحلية على المناصب الإمبراطورية الجديدة وحددت درجة الكفاءة البيروقراطية على الأرض. فشددت دراسات الموجة الثالثة هذه تشديدًا ثقيلًا على أنه بزيادة الطابع البيروقراطي للدولة العثمانية في أواخر عهدها، اتسعت هيمنة ذوي المصالح المحلية على مستوى الولايات. ولذلك لا عجب في أن عدد البيوتات المتنفذة سياسيًا لم يتعدَّ قط أصابع اليد الواحدة في العديد من المدن العثمانية في فترة ما بعد عام 1860م[39].

وقد وثّقت الدراسات التاريخية المعاصرة اشتعال منافسة شرسة حول الموارد الاقتصادية، وشاع ذلك في الولايات الحدودية حيث الزعامات المحلية القوية والسلطة المركزية الضعيفة[40]. ففي فلسطين، سيطرت نخبة نابلس على قسمٍ عظيم من الفائض الزراعي في السنجق[41]، وتبلورت شراكات تجارية بين بيروقراطيي الولايات والنخب المحلية، وربط الالتزام بين ذوي المصالح المحلية في الولايات وبين مركز الإمبراطورية. وتتفق البحوث الحالية على أن الحكومة المركزية قد تركت قدرًا كبيرًا من الفائض في الولايات ذاتها، بما سمح لها بتحسين التفاوض مع أهلها.

كان المجالُ الأيديولوجي من مجالات التفاعل الأخرى بين الدولة والمجتمع في أواخر العهد العثماني. فقد ابتدع العثمانيون أشكالًا جديدةً من الشرعية السياسية ورقَّوا مؤسساتهم ليعززوا من قوة الحكم الإمبراطوري. فاستخدمت سياسةُ الجامعة الإسلامية التي قام عليها عبد الحميد الثاني هذه الأشكال الجديدة للشرعية. وقد ناقش سليم ديرينجيل (Selim Deringil)، في كتابٍ شاع ذكره؛ آليات «إسباغ شرعية إمبراطورية» متعددة كسبت دعم الجماهير المسلمة[42]. أما ترقية المؤسسات فقد بان أثرها عندما عجَّلت المؤسسات الإمبراطورية بعثمنة النخبة الإمبراطورية[43]. إذ أخرج التعليم الإمبراطوري، بمحتواه الإسلامي وما يتيحه من أفقٍ للترقي الاجتماعي؛ جيلًا من «أواخر رجال التنظيمات» وفَّق بين هويته المحلية وبين شخصيةٍ عثمانية عامة، ومنح ولاءه للدولة العثمانية[44].

---

(39) لدلائل على ذلك، انظر: Khoury (1983); Reilly (2002); Köksal (2002).

(40) نجد وصفًا لثبات الفاعلين الاقتصاديين المحليين في سياقات مختلفة، فعن الأردن، انظر: Rogan (1999)، وعن العراق، انظر: Shields (2000); Fattah (1997)، وعن اليمن، انظر: Blumi (2003b).

(41) Doumani (1995).

(42) Deringil (1998).

(43) Rogan (2004); Fortna (2002); Roded (1986).

(44) سجل العديد من الدراسات هذا البعد في الحكم العثماني أواخر عهد الدولة، وتفككه في عهد الجمهورية التركية. انظر: Kasaba (2006); Birtek (2007).

ثم وجد نموذج المساومة دعمًا آخر في القرن الثامن عشر اللامركزي. فقد خرجت أرييل سالزمان (Ariel Salzmann)، في نقاشها لعلاقات الالتزام في ديار بكر؛ بصورةٍ لمدينة تديرها النخبة المحلية إدارةً حسنة، حيث كانت الزعامات المحلية تدعم المصالح الإقليمية وترتبط في الوقت نفسه بعلاقات مالية قوية مع المركز[45]. ودفعت كارين باركي (Karen Barkey) الأطروحة إلى الأمام، فربطت مصالح الالتزام بالمجتمع المدني المزدهر في ولايات الإمبراطورية العثمانية. إذ أبرزت كيف أنشئت عائلة قرة عثمان أوغلو –أحد المنتفعين الكبار من عالم الالتزام– علاقات قوية مع التجار الأجانب، وحمت الجماعات المحلية، وأصبحت زعامةً محليةً نافذة في غرب الأناضول[46]. وعلى نطاق أوسع، تشدد القراءات المؤسسية على العلاقة التكافلية التي قامت بين المركز والأطراف، والتي رعت بدورها قيام «هياكل فيدرالية» في الإمبراطورية العثمانية[47].



المساومة مع السكان المحليين. علي أكرم بيه في بئر سبع في عام 1905م.

تُجمِع الدراسات التاريخية المعاصرة على أن الخط التاريخي طويل الأمد في أواخر التاريخ العثماني هو الحكم غير المباشر الذي استدعى تعاون وسطاء محليين. فالموارد

(45) Salzmann (2004). ونجد الأطروحة الأشد عمومية ونظرية في: Salzmann (1993).

(46) Barkey (2005).

(47) انظر لأجل دفاع عن هذا الموقف: Abou-El-Haj (2005), pp 44–46, 54, 57–60, 78, 86–92.

المالية والاقتصادية كانت شركًا بين المركز والولايات، وهيمنت نخب الولايات على السياسة المحلية، وتولت القوى الطائفية القضاء والتعليم، بل حتى الجيش العثماني جنَّد أفراده من قوىً غير نظامية من التخوم. وقد افترقت هذه القراءة للتاريخ العثماني -بتركيزها على الحكم الداخلي- عن مقاربات التحديث التي ناقشت الاستعادة البيروقراطية وعن النماذج الكلية التي ناقشت تهميش الإمبراطورية بفعل التأثير النافذ للغرب والاقتصاد العالمي.

أما نقاط التحول في التاريخ العثماني المتأخر فتمثل انهيار نموذج المساومة. إذ يشير مؤلفو الموجة الثالثة إلى أن إصلاحات التنظيمات الفوقية نقضت المسار التفاوضي وقضت على التحالفات القائمة بين المركز والأطراف. ويلقي منظرو ما بعد الكولونيالية باللائمة خاصةً على الأيديولوجية التحضيرية الإمبريالية الجديدة، التي تبنت مشروعًا نخبويًا على المستوى الاجتماعي ومركزيًا على المستوى السياسي، وحداثيًا على المستوى الثقافي. ويطرح أسامة مقدسي (Ussama Makdisi) -متسقًا مع ذلك- أن حركة الإصلاح العثمانية لم تقتصر فحسب على إفراز هويات بدائيةٍ في لبنان، بل أبرزت معها شرقًا متخلفًا ترافق مع هوياتٍ متمايزة؛ هوياتٍ دينية (فرق الإسلام المخالفة للتوجه الرسمي) وإثنية (عربية) ومكانية (غرب آسيا)[48].

أما «المتهم» الآخر في دراسات الموجة الثالثة فكان الحقبة الدستورية الثانية (1908-1918م)، إذ يرى شكري هاني أوغلو (Şükrü Hanioğlu) أن ثورة تركيا الفتاة كانت نتاج تمردٍ عسكري ناجح يحمل مشروعًا سياسيًا محافظًا[49]. وبتعبيرٍ أعم، يرفع النقد ما بعد الكولونيالي نقطتين هامتين حول أواخر سني الإمبراطورية العثمانية: **أولاهما** أن الدولة العثمانية في أواخر عهدها كانت أكثر تركيةً ونخبويةً ومركزيةً مما ظُنَّ سابقًا، **وثانيهما** أن الداروينية الاجتماعية لتركيا الفتاة هي التي أثارت القوميات الإسلامية المناهضة والانفصال المسيحي وانهيار الإمبراطورية العثمانية[50]. وتتسم الحلقة الأخيرة من التاريخ العثماني المتأخر في هذا المنظور بالتغير السلبي، إذ فيها دمَّرت البيروقراطية التحديثية التنوع الإمبراطوري باسم الحداثة والدولة.

وإجمالًا، يتمثل أحدث نجاح أحرزته دراسات موجة التأريخ الثالثة أنها لفتت التركيز المعرفي نحو بناء الدولة الإمبراطورية. إذ تثبت هذه الدراسات بأدلةٍ وافرة أن مفتاح فهم

---

(48) Makdisi (2000), pp 52, 1–14, 146–165; Makdisi (2002a). See also, Deringil (2003).

(49) Hanioğlu (2008a); Hanioğlu (2008b).

(50) انظر عن أيديولوجيا تركيا الفتاة: Worringer (2004).

العالم العثماني في أواخر عهده يقوم على كشف الصفقات السياسية الخصوصية التي قامت بين الدولة العثمانية والفاعلين الاجتماعيين[51]. وعلى ذلك، وجب تخصيص الاهتمام للآليات الإمبراطورية التي حفظت العلاقات المادية أو الأيديولوجية التي قامت بين الدولة المركزية وأطرافها، أو قطعتها. وبتفكيك العلاقات بين الدولة والمجتمع، وصلت هذه المدرسة الفكرية إلى استنتاجٍ عميق الأثر، ألا وهو أن اتخاذ القرار والخيارات المؤسسية في الدولة العثمانية هما بالأساس ما شكَّلا الشرق الأوسط في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

لكن تظل بعض الاختلافات قائمة بين السرديات الحالية، وتتمحور أبرز نقاط الخلاف حول طبيعة الدولة العثمانية في أواخر عهدها. فالدراسات التاريخية الجزئية ترسم صورةً لدولةٍ عثمانيةٍ عاجزة، وتجعل قوى الطرد من المركز فاعلًا تاريخيًا. أما المدرسة المؤسسية فتمنح ثقلًا أكبر لسلطة الدولة العثمانية وتبرز التحالفات التي قامت بين النخب المحلية والحكومة المركزية وتشدد على الآليات التي ضمنت معاش المركز والأطراف. أما المقاربة ما بعد الكولونيالية فتصوِّر الدولة العثمانية في أواخر عهدها بصورة الفاعل القوي الذي يُقصي التخوم والجماعات الاجتماعية «المخالفة للتوجه الرسمي»، والعنصر الأهم هنا هو التحول الأيديولوجي الذي مرت به الدولة العثمانية في أواخرها.

وختامًا، سأشير إلى ثلاث نقاط ضعفٍ في بحوث الموجة الثالثة. المشكلة الأولى هي مشكلة الحجم، فدراسات التاريخ المحلي تركز جلَّ طاقتها على وحدةٍ محليةٍ، وتهوِّن من الأثر الجوهري للعوامل الإمبراطورية والعالمية. أما الثانية فهي الخلط بين التخيل السوسيولوجي للطبقة البيروقراطية وبين ما كان على أرض الواقع، مع افتراض وجود دولةٍ عثمانية ذات عقلانية أداتية وقدرات خارقة. أما المشكلة الثالثة فتتمثل في أن التحليل المؤسسي قد منح الالتزامَ شعبيةً اجتماعية ومخرجاتٍ سياسية، دون أن يشير إلى أوجه قصوره المكانية والزمانية، وغضَّ الطرف عن أثره السلبي على تشكل الدولة العثمانية الحديثة في القرن التاسع عشر.

خلاصات

لقد أمدتنا دراسات التاريخ العثماني المتأخر بسردياتٍ تفسيرية للتغير. فأبرزت لنا مقاربات التحديث التحول الذي قادته الدولة، وتتبعت النماذجُ الكلية التناقضاتِ الطبقية المتنامية بعد الاختراق الرأسمالي، وأثبتت سرديات المساومة التعاقدَ الضمني بين الدولة

---

(51) Barkey (2008), p 1.

العثمانية والمجتمع. فتمكنت بحوث التحديث من التوثيق الناجح لتراث الدولة الإصلاحية. ولفتت النماذج الكلية -بسؤال معرفيٍ مختلف- الانتباهَ إلى أثر الاقتصاد العالمي، مع التأكيد على كلفته السياسية وما نشأ عنه من عواقب إيجابية غير متوقعة. ومؤخرًا، شددت منظورات المساومة على الطابع التفاوضي لتشكل الدولة العثمانية، وألمحت إلى زواله مع بروز المشروع البيروقراطي الحداثي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

إن حالة حقل الدراسات العثمانية المتأخرة واعدة، إذ تزداد يومًا بعد يوم هيمنة التساؤلات ما بعد الكولونيالية والمؤسسية على التاريخ السياسي القديم، ونقَلَ التاريخُ الاجتماعي إلى التاريخ المحلي مقاربة [النظر] من أسفل لأعلى ومنظورات الفاعلية، ومالَ التاريخ الاقتصادي نحو المقارنات العالمية، وأصبحت بحوث النظم-العالم أكثر تركيزًا على السيرورات. ونتيجة هذه التطورات أنْ تجلَّت أوجه الاستمرارية بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[52]، وتوسعت بحوث الإمبراطورية العثمانية توسعًا جغرافيًا لتشمل أراضي إمبراطورية «من خارج المركز»، وضعفت مؤخرًا تقسيمات الدولة القومية التي جزرت حقل الدراسات العثمانية لفترةٍ طويلة[53].

رغم ذلك، تظل بعض إشكاليات الدراسات التاريخية العثمانية دون حل. فمن النقاط المهمة الجديرة بالذكر عدمُ وجود منظورات عثمانية داخلية. فالدراسات العثمانية بتبنيها ما أسماه تشارلز تيلي تفسيرات النزوع، تنظر إلى التاريخ استنادًا إلى أفعال غائية صنعتها فواعل اجتماعية. فيُنظر إلى التاريخ العثماني المتأخر من منظور النخب البيروقراطية أو زعماء الولايات، فيصبح التاريخ الإمبراطوري في هذا التشكل سرديةً للتنازع أو التعاون بين هاتين الوحدتين[54]. ونستشكل على هذه السردية بأمرين؛ أولاهما أنها تقزِّم التاريخ العثماني إلى سردية تتمحور حول الدولة ويُعبَّر عنها بإطار المركز والأطراف، وثانيهما أنها تسد الطريق على المقارنات الداخلية للتوصل إلى التنوعات العثمانية الداخلية.

---

(52) لعرض شامل، انظر: Faroqhi (ed) (2006).

(53) يجب ألا يُهوَّن من سطوة القومية على التأريخ للإمبراطورية العثمانية، إذ ما زالت أسطورتان متعارضتان تمام التعارض تشددان على فكرة السلام العثماني والعصور العثمانية المظلمة. فالأولى تتحدث عن العدل والسلام، والثانية تنظر للواقع عينه بوصفه احتلالًا اجنبيًا وانحدارًا مستمرًا. انظر عن البلقان: Adanır (2000)، وعن الأراضي العربية: Abou-El-Haj (1982); Reilly (1999).

(54) صاغ توماس ميتكالف (Thomas Metcalf) هذا الموقف صياغةً مقنعة في سياق الإمبراطورية البريطانية: «لكن بمجرد أن تطأ قدمُ المؤرخ الشاطئ المستعمَر، يضيق أفق انتباهه فجأةً. ففي غالب سرديات الاستعمار، يُفترض أن المستعمرة لا توجد إلا في علاقتها مع المركز الإمبريالي. فبالفعل، تنظر هذه الدراسات إلى الإمبراطورية البريطانية بوصفها مجموعةً من الخيوط التي تربط كل مستعمرةٍ بالمركز الاستعماري في لندن، أو حتى الأفضل من ذلك أنها تراها مجموعةً من خطوط التلغراف التي تأتي بالمعلومات وتذهب بالتعليمات. ومن ثم يُكتب تاريخ كل مستعمرة في معزلٍ عن تاريخ جيرانها». انظر: Metcalf (2007), p 6.

ومن المعضلات أيضًا في الدراسات التاريخية أن هناك حضورًا طاغيًا للسرديات أحادية السبب التي تفسر التاريخ العثماني المتأخر استنادًا إلى محركٍ واحد، هو الغرب في الموجة الأولى والاقتصاد العالمي في الموجة الثانية والترسيخ الإمبراطوري في الموجة الثالثة، وهي المحركات التي وفَّرت الإطار التحليلي لسرديات التاريخ العثماني المتأخر. وبوضع الإمبراطورية كلها في اتجاهٍ واحد، تخفق هذه الرؤى في إدراك التعقد السببي التفاعلي الذي شكَّل مسرح الأحداث في أواخر العهد العثماني في القرن التاسع عشر. ومن ثم، لم تتمكن دراسات هذه الفترة من تفسير الأدوار الجوهرية المختلفة التي اضطلعت بها الدولة العثمانية والسيرورات العالمية والفاعلون المحليون في وقتٍ واحد.

ولعلاج ذلك، سأقترح أننا بحاجة إلى سردياتٍ تاريخية تنظر في التنوع العثماني الداخلي وتعمل بسببية متعددة. تحتاج هذه السرديات إلى أن تكون مكانيةً ومقارنة من جهة، وتفاعلية وتتمحور حول السيرورات من جهةٍ أخرى. ويجب أن تضفي هذه السرديات الطابعَ التاريخي على إسهام الدولة العثمانية وتنقِّح الأثر الأوروبي، وتنظر إلى الفاعلين المحليين بوصفهم شبكاتٍ قوية في المنطقة. يمكن لهذا النوع من المقاربات أن يتجاوز السرديات الثنائية، ويتجنب السقوط في فخ رسم مسارٍ واحد للتطور الإمبراطوري، ويخفف التشديد على مركزية النخب السياسية في العاصمة.

وسيبين ما بقي من الكتاب -وفقَ هذه الأطر- أن مقاربة الخطوط التاريخية الإمبراطورية يمكن أن تمثل مهربًا من السرديات الازدواجية وتلك المتمحورة حول الدولة في دراسات التاريخ العثماني المتأخر. وينتقل الفصل التالي إلى ساحل شرق المتوسط، ويقدِّم الساحل العثماني بوصفه مسارًا إقليميًا متميزًا في القرن التاسع عشر.

الفصل الثاني: الساحل

كان المسار الساحلي تشكلًا اجتماعيًا ولد في أثناء القرن التاسع عشر، وبرز مع توسع التجارة العالمية، وكان تجسيدًا للتخصص المتزايد في الاقتصاد العالمي. لكنه لم يكن مجرد كُوَّةٍ جغرافية تربط الإمبراطورية العثمانية بمراكز الاقتصاد العالمي. فمدن الموانئ كانت ساحاتٍ اجتماعية تربط الساحل العثماني بالشبكات العالمية، وعززت تحالفات الطبقة الوسطى، وأطلقت أشكالًا جديدة من النزاع السياسي. ولذلك، كانت المُثل الإصلاحية والمجال العام المنفتح وسياسات الطبقات الحديثة عناصرَ أساسية في التجربة الساحلية في القرن التاسع عشر.

يناقش هذا الفصل الخط التاريخي الساحلي في أواخر عهد الإمبراطورية العثمانية. وينطلق من دور الاقتصاد العالمي في خلق الساحل، ويبيّن الكيفية التي كان بها الفاعلون المحليون أكبر منتفعٍ من الاندماج الاقتصادي. ثم سأنظر في الهيمنة المتزايدة للطبقات الوسطى في مدن الموانئ، التي شكلتها التدفقات العالمية وعبَّرت عن نفسها في السلطات البلدية وصحافة هذه المدن. ثم سيستكشف القسم الأخير الأشكالَ الجديدة للنزاع السياسي في الساحل العثماني، التي تلبست تدريجيًا في أوائل القرن العشرين بطابع طبقي الأساس. ومجمل أطروحتي أن النموذج الساحلي قد قامت في كنفه تجربةٌ تاريخية فريدة في غرب الأناضول وسواحل شرق المتوسط في القرن التاسع عشر.

صنع اقتصادٍ متصل عالميًا

يرجع أصل المسار الساحلي تاريخيًا إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر عندما اندمجت الإمبراطورية العثمانية في اقتصاد العالم الأوروبي المتسع. وقد انتفع حكام المدن الساحلية وأعيانها المتنفذون من اللامركزية السياسية والاستقرار الاقتصادي، فاستجابوا للطلب المتزايد من أوروبا، ونقلوا فائض الفلاحين إلى الأسواق الخارجية، ووفَّروا الحماية للتجارة بعيدة المدى[1]. فكانت إزمير، الميناء الأساسي للصادرات العثمانية، تبيع وبر ماعز الأناضول (خيوط الموهير) والحرير والقطن والصوف لأسواق أوروبا الصناعية[2].

(1) Faroqhi (1991); Stoianovich (1953).

(2) Frangakis-Syrett (1992), pp 156, 216–217.

لكن الاندماج العثماني في الاقتصاد العالمي كان مؤقتًا. فالفاعلون السياسيون العثمانيون لم يلتزموا بمبدأ القابلية للتنبؤ في التبادل الاقتصادي، ولا أعادوا ترتيب العملية الإنتاجية نحو مزيدٍ من التتجير، بل اجتهد ملاك الأراضي الملتزمون ومعهم الولاة في عصْرِ الفلاحين إلى أقصى حد، بعد تسديد قيمةٍ ثابتة للحكومة المركزية. وفوق ذلك، أبقى الزعماء السياسيون على مسافةٍ بين التجار الأوروبيين والعمليات الاقتصادية المحلية، وهو ما تؤكده السجلات التاريخية لمدينة عكا. لذلك، لم تنشأ قط في الولايات العثمانية أراضي داخلية متخصصة في محصول واحد[3]. وانقضى أجَلُ هذا النموذج قصير العمر بالحروب النابليونية التي قطعت الروابط التجارية بين الإمبراطورية العثمانية وأوروبا.

وبعد عشرينيات القرن التاسع عشر، انقلب إطار عمل التجارة جذريًا في شرق المتوسط، وكان الاختلاف الأبرز هو الصعود الصاروخي للوكالة الرأسمالية المحلية. إذ شغل التجار غير المسلمين موقعَ الوسيط في العلاقات التجارية بين العثمانيين وأوروبا، وأقصوا الجماعات المسلمة المحلية من المنافسة الاقتصادية في التجارة بعيدة المدى، وامتازوا عن الأوروبيين بمميزات تنظيمية. فكان اتصالهم بالجانبين مفتاحَ ازدهار غير المسلمين التجاري في الساحل العثماني، إذ مكّن ذوي المصالح في المدن من إقامة علاقات اقتصادية مع الفاعلين العالميين من جهة ومع الداخل من جهة أخرى. وكانت هذه هي الخلفية التي حافظ في إطارها تجار غرب الأناضول من اليونانيين على احتكارهم لتجارة الاستيراد في المنطقة طوال القرن[4].

ازدهرت المصالح التجارية المحلية على الساحل لما اتسمت به من اندماجٍ محلي[5]. فقد اعتمد أصحاب الأعمال غير المسلمين على العلاقات الاجتماعية لتحويل الحياة الاقتصادية ناحية الأسواق الخارجية وتيسير الاقتراض وتبادل المعلومات حول الأسواق. وعلى هذا النحو، وفّر الاشتراك في العرق والدين ومسقط الرأس مع صلات القرابة، قنواتٍ موثوقة للتبادل الاقتصادي، الذي تطلّب في المنطقة ثقةً متبادلة وتوافقًا ثقافيًا. ولا عجب في أنه عندما تضاعفت التجارة العثمانية الخارجية لأكثر من عشرة أضعاف في القرن التاسع عشر، عادت علاقات الاشتراك في مسقط الرأس بالنفع على تشغيل مصانع كر

---

[3] انظر لأجل هذه النقطة: Keyder (1991)، وعن عكا، انظر: Philipp (2002).

[4] Frangakis-Syrett (1999), p 23.

[5] انظر عن دور الاندماج المحلي: Granovetter (1985)، وعن الأصول الاجتماعية للعمليات الاقتصادية: Nee and Swedberg (eds) (2005).

الحرير في جبل لبنان، ودعمت تحالفات المصاهرة وأسواق المال العرقية الأنشطةَ الاقتصادية في غرب الأناضول وسالونيك[6].

وقد ضمنت الشبكات الإقليمية الفعالة على المدى البعيد النجاحَ الاقتصادي لتجار السواحل، فقد أحكمت التحالف القائم بين المصالح المدينية وفلاحي الطبقة الوسطى، وحافظت على الطابع التنافسي للأسواق العثمانية. لكنهم أقصوا بفعلهم ذلك أشكالًا أخرى من الاندماج الاقتصادي، فلم تقُم على الساحل العثماني احتكارات أوروبية ولا مستعمرات استيطان أبيض ولا برز ذوو مصالح ريفية متنفذون. وهيمن أصحاب الأعمال غير المسلمين على صادرات الحرير في لبنان وبورصة، وتحكموا في التبغ وصناعات الحرف في سالونيك، وتاجروا في العديد من المحاصيل النقدية في غرب الأناضول. فأصبح هناك حتى عام 1913م أكثر من مئتي مصنعٍ لكر الحرير يملكها محليون في لبنان[7].

وقد أدى بناء هيكل الأسواق الساحلية على شبكات التجارة المكثفة إلى ربط الأداء الاقتصادي بالتحكم في الشبكات. وأثبت يونانيو غرب الأناضول أنهم الأقدر في هذا المجال، إذ تمكنوا من الجمع بين «أعمال الشحن والتجارة والتسليف»[8]، وهو ما لم يستطعه غيرهم، فالمسيحيون في لبنان اعتمدوا على رأس المال الفرنسي في التسليف، واستثمر الأرمن قدرًا كبيرًا من رؤوس أموالهم في الأراضي، أما يهود سالونيك فقد كانت قدرتهم على الوصول إلى الداخل المقدوني محدودة. وفي ضوء ذلك، كانت العقبة الكؤود أمام الأوروبيين في الساحل هي عدم قدرتهم على اختراق الشبكات المحلية التي تتحكم في حركة البضائع على الأرض. فحتى في وقتٍ متأخر كعام 1889م، لم يكن للبنك الإمبراطوري العثماني -المؤسسة الأساسية لتمويل عمليات التجارة الخارجية في الإمبراطورية- إلا اثنا عشر فرعًا فقط في الولايات كلها، لتظل بذلك مهمة التتجير في يد الجماعات المحلية[9].

إن كان الاندماج [المحلي] قد أبعد ذوي المصالح الأوروبيين، فإن التنوع الاقتصادي قد سمح للفاعلين المحليين بالتنافس في الاقتصاد الساحلي. وكان في ذلك استراتيجيةً حكيمة لتوزيع الخطر في بيئةِ أعمالٍ ذات رأس مال محدود، وشبكات مجتمعية رأسية، وبلا

---

[6] انظر عن مصانع كر الحرير في لبنان: Owen (1987)، وعن رأس المال اليوناني واليهودي، انظر على التوالي: Exertzoglou (1999); Gounaris (1993).

[7] Fawaz (1983), pp 65–66; Issawi (1977). وانظر عن بورصة وغرب الأناضول: Quataert (1987); Kurmuş (1987).

[8] Stoianovich (1960).

[9] Clay (1994).

دعمٍ نشطٍ من الدولة. وبتعبير تاريخي، كانت البورجوازية المدينية في الإمبراطورية العثمانية بمنزلة جماعة مُرابية في الداخل، تتاجر في المحاصيل النقدية في الاقتصاد العالمي، وتستثمر في الحرف والعقارات في المدن. وقد فرَّقت هذه التجربة شركات الساحل العثماني عن نظيراتها في الغرب، حيث كان المنطق الاقتصادي في الغرب هو الهيمنة على سوق بضائع عالمي أو على قطاعٍ اقتصادي داخلي بالكامل، بدعمٍ من الدولة أو بتراكم رأس المال أو بكليهما[10].

بدأ تجار السواحل في تنويع محفظتهم الاقتصادية مع نهاية الكساد الكبير في تسعينيات القرن التاسع عشر. فقد وجدوا أن الاستثمار في التصنيع مربح بسبب نمو السكان السريع في مدن الموانئ العثمانية الكبرى. ويكشف لنا تغير استراتيجيات أعمال آل ألاتيني (Allatinis) في سالونيك التوجه الاقتصادي الجديد لهذه المدينة الذي يحركه الآن الطلبُ المديني. فهذه العائلة التجارية اليهودية الشهيرة حوَّلت أنشطتها الاقتصادية أولًا من التبغ إلى مطاحن الدقيق، ثم بَنَت مصنعًا للطوب قرب نهاية القرن. وحذت البورجوازية اليونانية حذوها لتستثمر في التصنيع والبناء والصناعات الغذائية، وافتتحوا مصانع للجعة ومطاحن دقيق بخارية ومصانعَ للصابون، وتخصصوا في إنتاج السلع المعمرة من قبيل الطوب وبلاط السقف[11].

وقد استثمرت البورجوازية العثمانية أيضًا في العقارات وشاركت في المضاربة على الأراضي[12]. إذ غيَّر تجار إزمير وبيروت حال المراكز التجارية القريبة، واستثمروا أموالهم في البلدات الصاعدة، ولذلك، نمت أماكن من مثيلات يافا وحيفا ومرسين وصامسون من مناطق معزولة إلى مدن موانئ إقليمية صغيرة[13] تستقبل المهاجرين من الخارج وتمثل تحديًا حقيقيًا لمدن الموانئ الأكبر في شرق المتوسط[14]. لم يقتصر أثر هذا التطور على

---

(10) وقد كانت الاحتكارات هي السائد في التجارة بعيدة المدى في أوروبا أوائل العصر الحديث. وبحلول القرن التاسع عشر، أصبحت احتكارات القلة هي السائدة، وبالأخص في الصناعات كثيفة الاستهلاك لرأس المال. لكن في الوقت نفسه، نشأت الشركات المساهمة لتكون وحدة أعمال جديدة تجمع مبالغَ كبيرةً من رأس المال.

(11) Quataert (1995).

(12) ولاحظ أثر ذلك الإيجابي على الأجور الحقيقية اليومية التي ارتفعت بنسبة 45% بين عام 1880 والعقد الأول من القرن العشرين، على الأقل في عاصمة الإمبراطورية. انظر: Özmucur and Pamuk (2002).

(13) انظر عن تطور مدن الموانئ الصغيرة: Seikaly (2002) عن حيفا؛ Yenişehirlioğlu (2002) عن مرسين؛ و Yolalıcı (1998) عن صامسون. وقارن بين هذا النمط وما سبق من تطور طرابزون على ساحل البحر الأسود، عندما انتفعت من الظروف السياسية الاستثنائية (حرب القرم) واعتمدت على تجارة البضائع العابرة مع تبريز. انظر عن صعود طرابزون وسقوطها: Turgay (1993).

(14) انظر عن التنافس الساحلي: Haddad (1998)، وعن الأزمة الاجتماعية في حيفا ويافا مع مطلع القرن العشرين: Agmon (1981).

كشف الطبيعة الهشة لهيمنة بيروت التجارية فحسب (بسبب صغر حجمها، وتأخر دخولها المنافسة، واعتمادها الزائد على اقتصاد الحرير، وبروز منافسين إقليميين)، بل امتد ليشير إلى قيام موجةٍ جديدة من إسباغ الطابع التجاري على الزراعة في المنطقة.

وعلى هذا النحو، كان تطور المدن الساحلية الصغيرة في الإمبراطورية العثمانية نتيجةً من نتائج الاندماج المتعمق في الاقتصاد العالمي. ونشأت مناطق الظهير المتخصصة في محصولٍ واحد، كالقطن في سهل تشوكوروڤا، والتبغ في منطقة شرق البحر الأسود، والبرتقال وإنتاج الحرير في سواحل فلسطين وسوريا[15]، واشتد الفلاحون في شمال فلسطين وجنوب مرمرة في زراعة أشجار الزيتون. وفي الوقت عينه، بدأت البضائع السائبة في الوصول من المناطق الداخلية إلى أسواق السواحل[16]. ومن ثم، سرعان ما تطلّب الاندماج الاقتصادي منافذ ساحلية أقربَ لمراكز الإنتاج، فتطورت حيفا لتصبح ميناءً مهمًا لتصدير الحبوب، ووصل قمح حوران إلى ميناء عكا، وبدأت حلب في بيع القمح والشعير عبر الإسكندرون.

ساعدت الدولة العثمانية والتجار الأوروبيون الاقتصاد الساحلي بطرقٍ عدة. فقد قوّضت حكومة إسطنبول، عبر سياسات المركزة، أركان «النخبة القديمة» التي احتكرت الفائض الريفي والاقتصاد المديني. إذ توقف الباب العالي عن التعاون مع الأعيان المتنفذين، ونسَفَ قاعدتهم المالية بإلغاء نظام المالكانة(*)، وقمعهم عسكريًا. وكذلك تأثرت ممارسات الازدواج الضريبي والرسوم الداخلية المرتبطة بمصالح الملتزمين تأثرًا شديدًا بنهاية «سلالات قابي»(**) في أربعينيات القرن التاسع عشر[17]. وبذلك، كان قضاء الدولة المركزية مبكرًا على الفاعلين الجماعيين هو ما سمح بقيام التجارة الحرة على الساحل العثماني.

---

[15] انظر لعرضٍ مفصل حول بضائع التصدير في مرسين: (2004) Toksöz، وعن فلسطين: Buheiry (1981); Schölch (1981).

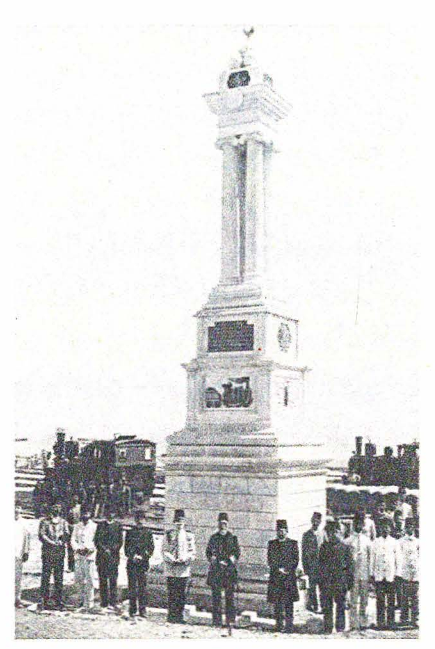
[16] كان عامل الجذب الآخر مع الأسواق الساحلية هو زيادة الطلب الأوروبي. انظر لأجل الصورة الأوسع عن الأمر: O'Rouke (1997).

(*) أدخلت الدولة العثمانية نظام المالكانة في أواخر القرن السابع عشر ليجعل عقد الالتزام ممنوحًا للملتزم مدى الحياة، فيخفف ذلك على الفلاحين ويزيد عوائد الملتزمين على مر الزمن. (المترجم)

(**) مقصود المؤلف بسلالات قابي هنا هو التعبير الذي سكه إيهود توليدانو (Ehud Toledano) في دراسته عن النخب المحلية العثمانية، والذي قصد به من تمكن من أفراد خدمة السلطان (قابي قولاري *kapikulari*)، من ذوي المناصب العليا من الوزراء وحكام الولايات، من توريث سلطتهم السياسية والرمزية من جيلٍ إلى جيل لقرنين من الزمان، فأصبحوا كالسلالة الحاكمة (سلالة قابي)، وكانوا مركزًا تحلّق حوله المنتسبون والرعايا وشكلوا حلقات زبائنية (قابي حلقة *Kapihalki*). راجع دراسة توليدانو المذكورة في البيبلوجرافيا المرفقة بالكتاب. (المترجم).

[17] Toledano (1997). وقد لعبت الكنيسة المارونية والأمراء الشهابيون دورًا مماثلًا في لبنان. انظر: Leeuwen (1991). ولدراسةٍ حديثة عن الملتزمين الشيعة في لبنان تكشف الأصول التاريخية للصراع الدرزي الماروني، انظر: Winter (2010).

قصَرَ التجار الأوروبيون أعمالهم على مناطق بعينها لعجزهم عن اختراق مناطق الظهير، واضطرارهم للتعاون مع البورجوازية المحلية غير المسلمة. فموَّلوا التجارة الخارجية عبر الاستثمارات كثيفة الاستهلاك لرأس المال، ووفروا التجهيزات المادية لمدن الموانئ العثمانية المتوسعة. وتجلى هذا التوجه على سبيل المثال في توظيف رأس المال الفرنسي في توسعة ميناء بيروت (1890-1895م) وشق طريق بيروت-دمشق بطول مئة وعشرة (110) كيلومترات (1863م)[18]. لكن ذلك لم يكن الإسهام الأوروبي الأكبر في الخط التاريخي الساحلي، بل كان أهم من ذلك دعمُ الأوروبيين لإطارٍ قانوني يحفظ حرية حركة البضائع في شرق المتوسط، ويضمن امتيازات الحصانة الدولية التي تمتع بها التجار غير المسلمين في الإمبراطورية العثمانية، بالضبط كما كان الحال في موانئ المعاهدات الصينية[19].



صعود مدن الموانئ الإقليمية الصغيرة. بناء خط سكة حديد حيفا

وعن الأثر طويل المدى لإعادة الهيكلة الإدارية التي أدخلتها الإمبراطورية في لبنان، انظر: Hanssen (2005) الذي يشدد على المنافع الاقتصادية، و(1993) Akarlı الذي يؤكد على المخرجات السياسية الإيجابية.

(18) Fawaz (1998).

(19) Horowitz (2005). [كانت موانئ المعاهدات الصينية مجموعةً من الموانئ التي افتُتِحت بمعاهدات قسريةٍ غير متكافئة أُجبرت الصين على توقيعها مع القوى الغربية، مثل معاهدات نانجينغ وبوج وانغ شيا ووامبوا مع بريطانيا وأميركا وفرنسا، اللائي أسفرن مع معاهداتٍ أخرى عن افتتاح أكثر من ثمانين ميناءً للتجارة الخارجية في الصين وحدها. -المترجم]

وبعد بضعة عقود، مهّد الاقتصاد الساحلي الطريق لهيمنة الطبقة الوسطى على غرب الأناضول وسواحل شرق المتوسط. وسيعرض القسم التالي لفاعلي الحكم الكوزموبوليتاني على الساحل العثماني قرب نهاية القرن التاسع عشر وآلياته والأيديولوجيات الخاصة به.

هيمنة الطبقة الوسطى

تصادف تنامي الثروات الاقتصادية للتجار المحليين في مدن الموانئ مع الهيمنة الأيديولوجية المتزايدة لطبقةٍ مهنية وسطى. إذ تمكن الصحفيون والمحامون والصيادلة والأطباء والنخبة الأدبية من توسعة حدود المجال العام في الساحل العثماني، وأقاموا شبكات من الطبقة الوسطى في غرب الأناضول وشرق المتوسط. فأضحوا، وهم في غالبهم من أصولٍ غير مسلمة، قادةَ رأيٍ ووسطاء ثقافيين وإصلاحيين متّقدي الحماس. ويجلِّي لنا المسار المهني الذي انتهجه كلّ من بطرس البستاني(*) وخليل الخوري(**) في القرن التاسع عشر التطور التاريخي للطبقات الوسطى العثمانية بأثر من التدفقات العالمية من جهة والوقائع المحلية من جهة أخرى[20].

كان للمثقف في مدن الموانئ، في المجتمع العثماني أواخر عهد الدولة، هابيتوس(***) اجتماعيٍ متفرد. فقد كان كوزموبوليتانيًا ومحليًا في آن، وكان مؤيدًا للإصلاح لكن غير معادٍ للدولة ولا رافض للمجتمع. لقد نظرت الطبقات الوسطى العثمانية إلى التحديث من

(*) بطرس بن بولس البستاني، أو المُعلم بطرس، هو أديب وموسوعي ومؤرخ لبناني، من أعيان الطائفة المارونية، وُلد في عام 1819م وتعلم في لبنان، فدرس العربية وآدابها وكذلك اللغات السريانية واللاتينية والإيطالية مع الفلسفة والقانون. ومنذ عام 1860م، أنشأ أول جريدة عربية غير رسمية، سماها «نفير سورية»، ثم أسس «المدرسة الوطنية» في بيروت، وأصدر العديد من المؤلفات أبرزها «دائرة المعارف» و«محيط المحيط». وكان له أثر كبير على النهضة العربية في العصر الحديث، وتوفي في عام 1883م. (المترجم).

(**) هو خليل بن جبرائيل الخوري (1836-1907م)، كاتب وأديب لبناني، ولد في لبنان وتعلم في بيروت وتوفي بها، وأنشأ بها جريدة «حديقة الأخبار» في عام 1858م. أتقن العربية والتركية والفرنسية، واتصل بكبار رجال عصره في مصر والشام وإسطنبول. وتولى عددًا من المناصب منها إدارة مطبعة سورية وجريدتها، ثم القائم على تفتيش المدارس غير المسلمة في سورية، ومديرًا للمطبوعات، ومديرًا للأمور الأجنبية في الولاية كلها. كان أديبًا شاعرًا سُمي بشاعر الدولة لكثرة مدحه السلاطين ورجال الدولة. من دواوينه الشهيرة «زهر الربى» و«العصر الجديد» و«الشاديات»، وبعض الروايات والكتب العربية والمترجمة عن التركية. (المترجم).

[20] Zachs (2004).

(***) الهابيتوس (Habitus) مفهوم مركزي من مفاهيم سوسيولوجيا عالم الاجتماع بيير بورديو، ويشير إلى مجموعة الاستعدادات التي يكتسبها المرء عبر تجاربه الشخصية والمجتمعية، والتي تصبح بمرور الوقت ناظمة لسلوكه ويتأثر بها في الوقت عينه. (المترجم).

منظور مندمجٍ محليًا، وبحثت عن «التوازن الصحيح» بين المحلي والعالمي. وقد تجلى ذلك أيما جلاءٍ في الطريقة التي نوقشت بها أنماط الاستهلاك الغربية والهويات الطائفية والعلاقات بين الجنسين في الصحف العثمانية[21]. إلا أن هذه الطبقات، لكونها «كوزموبوليتانية راسخة»، ظلت تحديًا ماثلًا أمام التراتبيات الطائفية القائمة، ولسلطة الدولة العثمانية المتنامية، وللمشروع الإمبريالي الأوروبي.

لقد كانت الطبقات الوسطى إصلاحيةً أصيلة على المستوى السياسي. فنشطت بدءًا من ستينيات القرن التاسع عشر في المطالبة بمؤسساتٍ سياسية تمثيلية، وصاغت فكرة أرض الأجداد الإمبراطورية، وكلتا المطالبتين كانتا متسقةً مع مُثل التنظيمات ولا تروّج للقومية السياسية[22]. بل بُني الخطاب الإصلاحي على مفهوم التكافل الإمبراطوري، وكان أفق رؤاه «أوطانًا متحدة المركز» في إطار الكون العثماني. شكّلت النقطة الأولى فكر العثمانيين الشباب، في حين كانت الثانية العدة الأيديولوجية لجمعية النهضة اللبنانية[23]. وعلى ذلك، كان إصلاح الإمبراطورية المرجعَ الأساسي لسياسات الطبقة الوسطى حتى الحرب العظمى.

لكن الأثر المباشر للطبقات الوسطى تمثل في أثرهم على المدن. إذ لمّا صارت بيروت وسالونيك وإزمير ساحَ معركةٍ بسبب ضعف الروابط الطائفية ونشأة سياسات الطبقات، تعاملت الطبقات الوسطى مع الاستقطاب الاجتماعي في المدن على وجهين. أولاهما زعم هذه الطبقات أن العدالة الاجتماعية في المدن العثمانية يجب تحقيقها عبر التوفيق بين المصلحة الخاصة والصالح العام، لكنهم تجنبوا الجماعات المتطرفة رغم دعمهم لقضايا العمال، ونادوا برؤيةٍ تكافلية للمجتمع. أما الوجه الآخر فأنهم تشككوا في قدرة الدين على خلق مجتمعٍ متناغم[24]، ورأوا في الأعمال الخيرية العامة والتبرعات والتعليم سبيلًا لمساعدة الفقراء والمحرومين والمجتمع في العصر الحديث.

---

(21) انظر عن الجدالات/التصورات المتعلقة بالتغريب: Exertzoglou (2003); Exertzoglou (2007); Mardin (1974).

(22) Abu-Maneh (1980); Zachs (2005), pp 50–85.

(23) Mardin (1962); Hourani (1962). [«العثمانيون الشباب» أو حركة العثمانية الفتاة هي منظمة اجتماعية سرية أسسها عددٌ من المثقفين العثمانيين غير الراضين عن إصلاحات التنظيمات، وسعوا إلى الإصلاح بالحفاظ على تماسك الإمبراطورية مع تحديثها على النمط الأوروبي. كان من بين أبرز أعضاء المنظمة إبراهيم شناسي، ونامق كمال، وعلي سعاوي. أما «جمعية النهضة اللبنانية» فتأسست في عام 1911م في نيويورك بالولايات المتحدة على يد إبراهيم سليم النجار ونعوم المكرزل، وكان برنامجها يركز على القومية اللبنانية وضرورة إبقاء لبنان كيانًا مستقلًا بضمانة دوليةٍ فاعلة. وكان لها دورٌ كبير في الضغط على الحكومة الأميركية وجمع المعونات المالية وحشد المهاجرين اللبنانيين في الخارج لدعم قضية استقلال لبنان. –المترجم].

(24) Khuri-Makdisi (2003), p 214.

كانت مسألة المدن مشكلةً ثانية في نظر الطبقة الوسطى، إذ دعا مثقفو مدن الموانئ إلى إحكام السيطرة على فضاء المدينة لخوفهم من وتيرة التغير الديموجرافي. ونادوا بقيام نظامٍ اجتماعي جديد لا يكدِّر صفوَه المهاجرون الموسميون ولا المشردون من جهة، ولا الأوبئة والجرائم والبغاء من جهةٍ أخرى. وقرب نهاية القرن، حوَّل الخطاب الحداثي الوعظي المهاجرين العزَّاب في إسطنبول إلى «متهمين عادةً»، وصار المنحرفون عن المثل الاجتماعية هدفًا اجتماعيًا سهلًا في سالونيك[25]. وفي عام 1900م، كان حكم الخبراء ينضجُ في مدن الموانئ العثمانية[26].

نشطت الطبقات الوسطى في تشكيلاتٍ مؤسسية حديثة، بهدف المطالبة بالإصلاح السياسي والسلم الاجتماعي والإحياء المديني. وكما يتجلى في حياة حمدي بك السياسية في سالونيك (1893-1902م)، كان السنجق لبُعده عن الدولة المركزية بيئةً مثالية لعرض مطالبات الطبقة الوسطى، وستمثل المجالس البلدية فرصةً للجماعات المهنية تختبر فيها مشروعاتها الإصلاحية وتنظر في القيود العملية التي يفرضها الواقع على مُثلهم الاجتماعية. ودارت السياسة المحلية أيضًا حول القوة والنفوذ، إذ سجلت الجماعات المهنية مكانتَها الاجتماعية المتنامية في مجتمعها الخاص، ليتحدوا بذلك الهيمنة التقليدية لرؤوس الديانة[27]. فعلى سبيل المثال، هيمن على بلدية بيروت التجارُ والمثقفون الإصلاحيون وأغلقوا باب حكم المدينة على أعيان الريف ووجهاء الديانة في الفترة بين عامي 1868م و1908م[28].

وكذلك استعملت الجماعات المهنية أداوتٍ أيديولوجية لتجذب الجماهير إلى خطة التحديث. وكانت صحافة مدن الموانئ المزدهرة مؤثرةً جدًا في هذا المجال، إذ عرضت أفكار الطبقة الوسطى على المجتمع العثماني. وكانت الجوانب الأساسية لفكر الطبقة الوسطى هي الاهتمام العميق بالعلم والتقنية، وفكرة الجمهور العثماني، واللحاق بالعالم المتحضر. وكذلك كان المنظور التحضيري/التحديثي حاضرًا في الأعمال الأدبية من أمثال القصص القصيرة والروايات التي تخيلت مواطنًا عثمانيًا جديدًا. فعلى سبيل المثال، بيَّنت

---

[25] انظر عن التضحية بكباش الفداء، Emrence (1999); Turgut (2002)، وعن انحراف الصبية: Mazower (1988), pp 230-231.

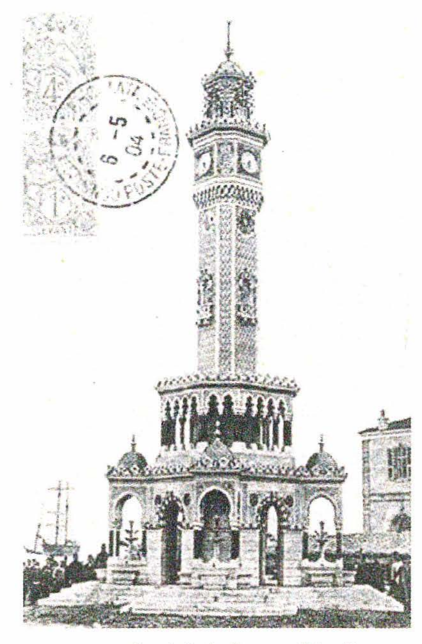
[26] انظر للمقارنة: Mitchell (1988).

[27] يبين لنا الجدل الذي ثار في الجماعة اليهودية بسالونيك حول مدارس الاتحاد الإسرائيلي العالمي (AIU) ما الذي تراه الطبقة الوسطى جديرًا بالأهمية. انظر لمناقشة ثرية: Molho (1992).

[28] Hanssen (2004). لم تكن تجارب الحكم المحلي الخاصة بالفاعلين المحليين ناجحة كلها. انظر عن فشلٍ من هذا النوع في إسطنبول: Rosenthal (1980). لكن المستوى العثماني يظل أفضل من نظيره التونسي. انظر: Cleveland (1978).

إلهام خوري مقدسي (Ilham Khuri-Makdisi) مؤخرًا أن المسرح في بداية القرن العشرين ارتبط بجِذريةِ الطبقة الوسطى في العديد من مدن الموانئ العثمانية[29].

لقد نشأ حكم الطبقة الوسطى في فضاءٍ كوزموبوليتاني، ونشأت هذه البيئة الكوزموبوليتانية بسبب الهجرة الآتية بفعل عوامل الجذب والتغير الديموجرافي في منطقة شرق المتوسط. فقد جذبت مدن الموانئ الأوروبيين الباحثين عن الفرص والمهاجرين المرتبطين بالمدينة بروابط اجتماعية[30]. فقد رسَّخ التجار الأوروبيون والمبشرون الغربيون وأقارب السكان القادمون من مناطق الظهير، وكذلك العمال الموسميون المنتمون لمناطق أقل ازدهارًا؛ رسَّخوا معًا الطابع متعدد الأعراق والأديان للساحل العثماني[31]. وكذلك بدأ الأرمن حياةً جديدة في إسطنبول في تسعينيات القرن التاسع عشر، وساهموا في هذا المثال الكوزموبوليتاني.



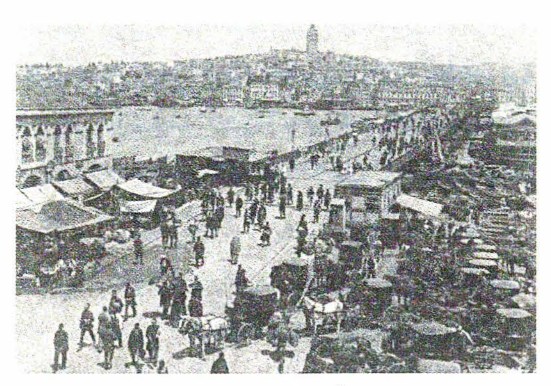
رمز الحداثة. برج الساعة في إزمير.

---

(29) انظر عن بيروت والإسكندرية: Khuri-Makdisi (2003), pp 96–176. ولقراءةٍ مماثلة، انظر: Oste (2002).

(30) لمناقشة واسعة، انظر: Kramer (2008). إلا أنه لم يكن الأوروبيون كلهم تجارًا، انظر: Fuhrmann (2003). وعن هجرة العمالة الموسمية، انظر: Kasaba (1991); Clay (1998).

(31) ساهم الأوروبيون في إحداث هذا التنوع الاجتماعي، وخاصةً في إزمير والإسكندرية، وكانت بيروت وسالونيك تستضيف بين خمسة وستة آلاف أوروبي في ذلك الوقت. ومن المثير الإشارة إليه هنا أن الثقل الديموجرافي للأوروبيين تناسب عكسيًا مع دعوات الإصلاح الداخلي التي نودي بها في مدن الموانئ العثمانية. انظر عن التنوع الثقافي في مدن الموانئ: Zandi-Sayek (2001).



الكوزموبوليتانية. جسر غَلَطة الرابط بين القديم والجديد في إسطنبول.

كانت كوزموبوليتانية مدن الموانئ أمرًا جوهريًا لحكم الطبقة الوسطى على الساحل. فالطبقات الساحلية لم تكن مضطرة لمنافسة كتلة مسلمةٍ مدينية ذات جذور راسخة، ولا لتحدي رؤوس الريف النهّابين، ومنحت البيئة الحديثة للجماعات المهنية فرصةً تاريخية لتبني هيمنتها الأيديولوجية في مدن الموانئ. لم يكن هناك إلا أن تضع الجماعات المتعلمة خطةً إصلاحية وتنشرها بين الناس عبر الإعلام واسع الأثر كالصحافة. وفي المجمل، وفّر المشهد الكوزموبوليتاني ما يلزم من مجالٍ اجتماعي ومؤسسات مناسبة وتدفق حر للأفكار، ليرفع الطبقات الوسطى إلى عرش رئاسة الساحل العثماني.

لكن محاولات الطبقة الوسطى إنشاءَ مدينةٍ مينائية تنعم بالسلام تحت قيادة التجار والمهنيين لم تنجُ من التحدي. وسينظر القسم التالي في النزاعات الساحلية، ويبين الكيفية التي كانت بها النزاعات الطائفية في مناطق الظهير وتوترات الهيمنة في مدن الموانئ الصغيرة واحتجاجات العمال في مدن الموانئ الكبرى؛ جزءً لا يتجزأ من الاندماج العثماني في الاقتصاد العالمي.

النزاع الاقتصادي

وضعت غنائم التجارة العالمية أساسًا جديدًا للنزاعات حول توزيع العوائد في شرق المتوسط. وكانت مناطق الظهير هي ساحة أولى مراحل النزاع، حيث تصارع الفاعلون الاقتصاديون في النصف الأول من القرن التاسع عشر مع النخبة المترابطة سياسيًا على

الأرض والزراعة التجارية[32]. إذ أثار الخلافُ الفلاحين المستقلين تجاريًا ضد الأعيان الملتزمين، وقدَّم كلُ طرف نموذجًا اقتصاديًا بديلًا لمناطق الظهير. فتقاتل ملاك الأرض من الدروز مع الفلاحين الموارنة في لبنان لعقدين كاملين، وخلَّفوا ورائهم أحد عشر ألف قتيل في عام 1860م. وفي مقدونيا، أجبر التجار غير المسلمين ملاك الأرض المسلمين على إدخال المزيد من الأراضي في النشاط التجاري[33]. وفي الحالتين كلتيهما، وُضع النزاع الاقتصادي في إطارٍ طائفي وفهمه الناس كذلك[34].

لكن الساحل العثماني استقر سياسيًا بعد ستينيات القرن التاسع عشر بعد أن حُلَّت معضلة الأرض لصالح الفاعلين الاقتصاديين، وأدى تأسيس كيانٍ مستقل يهيمن عليه الموارنة [متصرفية لبنان] إلى نشر السلم في لبنان وتقوية الوحدات الزراعية المهتمة بالسوق. أما في غرب الأناضول، فقد رسَّخت جهود المركزة السابقة التي بذلتها الدولة العثمانية أقدام فلاحي الطبقة الوسطى، واحتوت النزاع الذي ثار بين ملاك الأرض المسلمين الضعاف وتجار المدن غير المسلمين. وكانت النتيجة الأساسية لهذا «السلم الزراعي» هو تحول مناطق الظهير إلى إقليم ينتج المحاصيل النقدية لأسواق العالم، بما جلب الازدهار الاقتصادي للساحل العثماني[35].

لكن مع نهاية القرن، أثارت دورة ازدهار الاقتصاد العالمي أشكالًا جديدة من النزاع في الساحل العثماني[36]. وبدت أولى علائم التوتر الطائفي في مناطق الظهير عندما بدأ ذوو المصالح من المسلمين في منافسة منتجي المحاصيل النقدية من غير المسلمين في غرب

---

[32] Firro (1990).

[33] حاولت عائلة إيڤرينوس المتنفذة أن تصمد في وجه العاصفة عبر الارتباط ببيروقراطية الولايات في ولاية سالونيك. انظر عن عائلة إيڤرنوس: Özdemir (2003).

[34] انظر عن النقطة الأخيرة: Makdisi (2000), pp 67-95.

[35] انظر أطروحة فلاحي الطبقة الوسطى: Pamuk (2008), pp 3-95، وقارنها بالنمط الذي جرى في الظهير المصري الذي شهد موجات من مقاومة الفلاحين، بسبب اندماجهم في الاقتصاد العالمي عبر وحداتٍ زراعية كبرى متخصصة في القطن. ففي حين «حررت» حيازةُ الأراضي الكبيرة الفلاحين من وسائل الإنتاج، جعلتهم ثقافة المحصول الواحد أسرى تقلبات السوق.

[36] لاحظ زيادة نشاط قطع الطرق في الظهير بعد تراكم الثروة على الساحل. فكما بين خليل دورال (Halil Dural) في حالة غرب الأناضول، كانت العصابات جماعات قرابة متخيلة تقدم خدمات إجرامية في نطاقٍ مكاني محدد، في مقابل السمعة والمكافآت المادية. وبذلك مثلوا شكلًا تافهًا من أشكال آليات التشارك في الثروة، وخاصةً لدى اللاجئين والسكان المستقرين حديثًا. لكن لم يكن في الأمر حمولةٌ طائفية. واتسق هذا النمط مع نشاط قطع الطرق في البلقان في القرن التاسع عشر، حيث نقل قطاع الطرق ولائهم بشكلٍ مستمر من طرف إلى آخر بين العثمانيين والدولة اليونانية حديثة التشكل. انظر: Koliopoulos (1987)، وعن غرب الأناضول، انظر: Dural (1999).

الأناضول وجبل لبنان، وذلك بعد التوسع الديموجرافي لمدن الموانئ وزيادة الطلب العالمي على الحبوب، بما أدى إلى تحول التجارة في البضائع السائبة إلى عملٍ مربح. وبعد ذلك، بدأت في الازدهار في مناطق الظهير مصالحُ تجار الحبوب في جبل لبنان وذوي المصالح الاقتصادية المسلمين في ضواحي غرب الأناضول. وكان تجار منطقة أفيون، مورّدو منتجات الماشية إلى إزمير، أعضاءَ بورجوازية مسلمةٍ صاعدة حوالي عام 1900م[37].

ومع ذلك، لم يُترجم اقتلاع الترتيبات الاقتصادية في مناطق الظهير إلى عملٍ سياسي، باستثناء مقدونيا[38]. لكن التحدي الحقيقي كان منبعه المدن، حيث تجلى النزاع المديني في صورة تنافس عرقي ديني في مدن الموانئ الإقليمية الصغيرة وصورة تنافس طبقي في مدن الموانئ الكبرى. بدا النوع الأول في حيفا، حيث أدى التوسع الديموجرافي السريع في أعقاب الازدهار الاقتصادي إلى إضفاء طابع نزاعي على جدالات السلطة بين المسيحيين والمسلمين، لكن ظل المُخرَج السياسي في النهاية أكثر ارتباطًا بعلاقات المكانة. ففي حين تمكنت العائلات التجارية الصاعدة ذات الأصول غير المسلمة من دخول المجالس البلدية والإدارية، اشتد انغماس البيوتات المسلمة في التجارة والمضاربة على الأراضي[39].

ورغم ذلك، بدا من الصعب احتواءُ الصدامات الطائفية في مدن موانئ عثمانية صغيرة أخرى. وكان ذلك على وجه الخصوص في الأماكن التي هددت الهجرةُ الخارجية فيها المصالحَ المحلية، ومالت سلاسل توريد البضائع لتفضيل إحدى المجموعات المحلية على غيرها. فاشتبك المهاجرون اليهود مع السكان المسلمين في يافا، وتنازع يونانيو أيفالِك مع المستوطنين المسلمين الجدد، وافترقت مصالح الطبقات الوسطى اليونانية عن مصالح نظيراتها التركية في صامسون بسبب اقتصاد التبغ المتخصص في محصولٍ واحد[40]. وفي هذا الإطار، بدت مدن الموانئ الإقليمية الصغيرة وكأنها صورٌ مصغرة من مدن

---

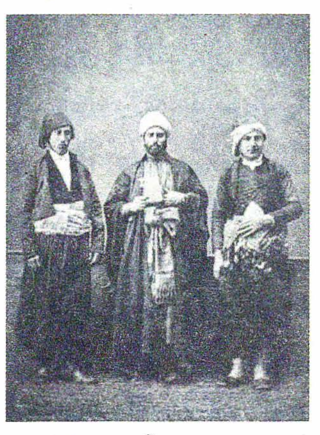
[37] انظر عن أطروحة البورجوازية المسلمة: Karpat (2001), pp 89-116.

[38] فقد كان ظهير سالونيك في قلب المنافسة بين المنظمات القومية المتنافسة، فوقع فريسةً للقمع العثماني والإرهاب البلغاري وحركات التوحد اليوناني والنشاط الثقافي الصربي. وكانت الفاعلية السياسية هي صانعة الفارق، إذ تمكنت من الوساطة في مشروع عمل جماعي استغل التوترات الطائفية، وأهم صورة لذلك هي الكيفية التي استغلت بها المنظمة الثورية المقدونية الداخلية استغلالًا ناجحًا للمسألة الزراعية غير المحلولة. وقد شجع الخلاف العميق بين الدوائر الأوروبية حول مصير مقدونيا وعدم قدرة الدولة العثمانية على ضبط وسائل العنف غير الرسمية الأطرافَ المتمردة على استكمال القتال. انظر Adanır (2001).

[39] Yazbak (1998), pp 112–162; Yazbak (1998).

[40] كانت مسألة الأراضي أساس الخلافات الطائفية في معظم المواقف. انظر حول النزاع اليهودي العربي في يافا: LeVine (2004)، وعن الخلافات اليونانية التركية في أيفالِك: Terzibaşıoğlu (2001)، وعن صعود المصالح اليونانية المحلية في صامسون: Issawi (1999).

الموانئ الكوزموبوليتانية الكبيرة، لكنها احتوت تحالفاتٍ طائفية متنافسة بلا نمطٍ واضح للقيادة والتصور المستقبلي [للمدينة][41].



التجارة في بيئة متعددة الثقافات. تاجر مسيحي من آيدين وحاخام من إزمير مع تاجر مسلم من مانيسا في عام 1873م.

تشكلك الخلافاتُ السياسية في مدن الموانئ العثمانية الكبرى في أوائل القرن العشرين حول الصراع الطبقي. فتطور نشاط العمال على طريقتين. أولاهما اشتراك العمال المحدَثين القلائل، العاملين في صناعات النقل وتصنيع الغذاء والتبغ، في أعمالٍ جماعية. إذ شكَّلوا اتحاداتٍ وأطلقوا إضرابات وانتفعوا من السياسة الاشتراكية المنتشرة ساعتها، وكانوا في الغالب من خلفياتٍ غير مسلمة. فمثلًا، انتمى في ذلك الوقت إلى اتحاد عمال التبغ في سالونيك أكثر من ثلاثة آلاف عضو، وطالبت الرؤية العمالية الجديدة بآفاق اقتصاديةٍ أرحب ونشرت ثقافة سياسية جِذرية في شرق المتوسط[42].

أما المجموعة الاحتجاجية الأخرى في مدن الموانئ فكانت العمال ذوو الخلفيات المرتبطة بطوائف الحرف، وكانوا من المسلمين في الغالب. كان المنتسبون إلى طوائف الحرف يحتكرون السيطرة تاريخيًا على تجارتهم وتدعمهم الدولة المركزية سياسيًا. وكان

(41) ويُعزى إلى ذلك إلى حدٍ ما فشلُ مدن الموانئ الإقليمية الصغيرة في ممارسة تأثيرٍ على ظهيرها، على عكس مدن الموانئ الكبرى في الإمبراطورية، وقوة ذوي المصالح في سهل تشوكوروفا حالةٌ دالة على ذلك.

(42) انظر عن السياسة الاشتراكية في سالونيك: Dumont (1999)، وعن قوة الطبقة العاملة في سالونيك وإزمير ويافا وحيفا في فترة ما بين الحربين: Mazower (1991), pp 115–128; Emrence (2006), pp 66–69, 100, 115; Lockman (1997).

لذلك أهمية خاصة لدى عمال الموانئ المتحكمين في اقتصاد المدينة، ولعبوا ساعتها دورًا حيويًا في عمليات التجارة الخارجية. احتشد هؤلاء العمال في نشاط عملي عندما واجهوا تدهورَ تنظيم طوائف الحرف، فتمكنوا، بدعمٍ من السلطات المحلية والجماهير بشكلٍ عام، من حماية استقلالهم التقليدي في مكان عملهم وحقوقهم المهنية من الرأسماليين الأوروبيين. وتجلى ذلك على وجهٍ خاص في سالونيك وبيروت وإسطنبول، عندما حاول المستثمرون الأجانب القضاء عليهم باسم الربحية الاقتصادية.

اختلف عمال الجبهتين في خططهم وقدراتهم التنظيمية. فالعمال المحدَثون كانت غايتهم توسعة الحقوق الاقتصادية، واستعملوا نمطًا جديدًا من التنظيم (الاتحادات) لأجل إعلان مطالباتهم، ثم أدخلوا تدريجيًا خطابًا تقدميًا ينادي ببناء مستقبلٍ أكثر مساواتية. أما غاية النشاط الطبقي لعمال طوائف الحرف فكانت حماية الامتيازات والوضع القائم في كل مهنة، واستهدف الحشدُ الجماعي حمايةَ تنظيمٍ متداعٍ (طوائف الحرف) من الانهيار التام، واستعمل تعبيرات النظام الاجتماعي العادل. وقد أثبتت مقاومةُ الحمَّالين اليهود إعادةَ بناء ميناء سالونيك البحري أن جماعة عمال طوائف الحرف كان هدفها الأساسي هو حفظ الوضع الراهن لا إحداث تغيير اجتماعي تقدمي[43].

لكن رغم الانقسامات الداخلية، ظلت هناك أرضية مشتركة شكَّلت قوام النشاط العمالي في مدن موانئ شرق المتوسط. أولًا، غلب الطابع الكوزموبوليتاني على حشود العمال لكونها ثارت في بيئات متعددة الأعراق والأديان. ثانيًا، كانت الهوية الطبقية أشد تأثيرًا في الأماكن التي خبر فيها العمال التقسيم الطبقي خارج بيئات العمل[44]، كما كان الحال في سالونيك والإسكندرية حيث قسِّمت الأحياء السكنية تقسيمًا طبقيًا. ثالثًا، كان الجناح الجِذري في الطبقات الوسطى داعمًا للعمال. فقد كانت رؤية الطبقة الوسطى –التي تضطلع بدور الوسيط والشاهد– تكافلية الطابع، وطالبت الدولة بالتدخل باسم الصالح العام. وتجلت تلك المقاربة في منظور الناشط غابرييل، طبيب شركة سكة حديد الأناضول[45]. وأخيرًا، كان هناك عالم الحرف الصغيرة[46].

---

[43] انظر عن الحمالين اليهود في سالونيك: Quataert (2002).

[44] لأجل النقطة النظرية، راجع Katznelson (1985)، وعن الأصول غير الاقتصادية لبقاء الاتحادات، انظر العمل المقارن الذي قام به Kimeldorf (1988).

[45] Quataert (1994b).

[46] بيَّن تشالكرافت (2002؛ 2004) مؤخرًا أن سائقي سيارات الأجرة في القاهرة قد استعملوا الإضرابات للحفاظ على بقائهم في المدينة، دون أن تكون لهم خلفية نقابية أو منظمات طبقية.

لقد كانت صراعات العمال الطبقية جزءًا من مجموعةٍ أكبر من النزاعات التي ثارت لأجل الحصول على حصةٍ أكبر من الاقتصاد العالمي. فبعد أن أُجبِرت الدولة العثمانية على الخروج من قائمة الفائزين بفعل الامتيازات (التي كان يمكنها الحصول على حصتها عبر فرض الضرائب على المعاملات الاقتصادية) لم يبقَ في اللعبة إلا الرأسماليون الأوروبيون والتجار غير المسلمين. فانتفعوا للغاية من الاندماج العثماني في الاقتصاد العالمي الأوروبي ببيع السلع الأجنبية للمستهلكين العثمانيين والتحكم في الوصول إلى الأسواق الداخلية. لكن على رغم أن الفاعلين المحليين كانت لهم اليد العليا في عهد التجارة الحرة (1820-1870م)، رفعَ عهدُ الإمبريالية الشركاتِ الأوروبية إلى مكانةٍ مؤثرة لخمسين عامًا تالية من عمر الاقتصاد الساحلي العثماني.

وفي مطلع القرن العشرين، واجهت البورجوازية العثمانية والتجار الأوروبيون مأزقًا سياسيًا أشد من مقاومة العمال، ألا وهو الخطة الإصلاحية التي تولت تنفيذها البيروقراطية العثمانية[47]. فقد أرادت الدولة العثمانية فرض ضرائب أكثر فعالية على مدن الموانئ، وسد فجوة الشرعية القائمة على الساحل[48]. وكانت هذه الأخيرة أمرًا ملحًا لسببين: أولًا، كان القناصل الأوروبيون يفرضون ضغطًا كبيرًا على إدارة شئون المدينة، وثانيًا، لم تكن التراتبيات الاقتصادية في صالح المسلمين، وخاصةً في إزمير وإسطنبول[49]. فبعد سكرةٍ خاطفة من الفرح، وجب على قادة الثورة الدستورية الثانية إبداع طرقٍ جديدة لتغيير التراتبيات الداخلية في مدن الموانئ.

خلاصات

لقد غيَّر الاقتصاد العالمي المجالَ الساحلي العثماني تغييرات جوهرية، إذ حوَّل الجيوب الساحلية إلى مدن موانئ كبرى، وربطها بمناطق الظهير التجارية الموجَّهة نحو الأسواق

---

(47) Keyder (1988). لم يكن لدى البورجوازية اليونانية اهتمامٌ كبير بإصلاح الدولة. انظر: Kasaba (1994); Kasaba (1993).

(48) ظل العثمانيون ضعافًا في جباية الضرائب، رغم بعض التحسن قرب نهاية القرن. فقد ظل نصيب عوائد الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي قرب الأحد عشر في المئة (11%) قبل الحرب العالمية الأولى، رغم اجتماع ثلث دخل الدولة تقريبًا في التجارة بين عامي 1887 و1907م. انظر: Shaw (1975)، وقارن ذلك التوجه بأميركا اللاتينية التي كانت الدولة فيها ضعيفة هي الأخرى، لكنها اعتمدت على الضرائب التجارية. انظر: Centeno (1997).

(49) ترافقت الكوزموبوليتانية العثمانية مع تشكل تراتبيات جديدة في مدن الموانئ. فقد ساهم تحديث المشهد العام وجهود التجديد الحضري في التوسع المادي للمدينة العثمانية، لكنهما أديا إلى استقطابٍ في الفضاء المديني. وكانت الطبقة الاجتماعية والهوية الطائفية في قلب هذا التحول، إذ بعد عقود قليلة، عززت إعادة جمع المدينة انقسامًا عرقيًا ودينيًا في إزمير وإسطنبول، وعمَّقت الانشقاقات الطبقية داخل كل ملة في سالونيك، ومهدت الطريق لتأسيس أحياءٍ للعمال ومستوطنات للمهاجرين في المدن العثمانية الكبرى وحولها. انظر حول المنطق الاقتصادي للتخطيط المديني في إسطنبول: Çelik (1986).

العالمية. لكن مدن الموانئ العثمانية هذه لم تنشأ بمحض الصدفة. فقد تجلى أن أماكن من أمثال بيروت وإزمير يمكنها أن تكون اختيارًا مناسبًا للغاية للتحول السوقي، نظرًا لعدم وجود حضورٍ إمبراطوري معتبر. لكن في تلك اللحظة، كان التدخل السياسي من الخارج أمرًا جوهريًا. فقد أخلت الدولة العثمانية الطريق للاندماج الرأسمالي العالمي عبر القضاء على ذوي النفوذ السياسي، وأمَّن الأوروبيون قيام نظامٍ للتجارة الحرة عبر حماية الحصانة الدولية وحركة البضائع على المجال الساحلي العثماني.

وعلى وجه الخصوص، أضفت ثلاثُ تطوراتٍ تاريخية طابعًا فريدًا على التجربة الساحلية في الإمبراطورية العثمانية. أولها خروج الساحل عن السيطرة الإمبراطورية الفعالة. فقد تحكَّم في المسار الساحلي -الذي شكَّلته التجارة الحرة- التجارُ غير المسلمين ممن اعتمدت ثرواتهم الاقتصادية على الاقتصاد العالمي أكثر مما اعتمدت على الدولة العثمانية. وقد راكمت مدن الموانئ ثروات اقتصادية هائلة، رفعت البورجوازية الكوزموبوليتانية إلى موقعٍ قيادي، وأفرزت مجتمعًا مدنيًا ناشئًا، ورَعَت انتشار خطاب استقلالٍ مديني[50]. وبذلك، صارت مدن الموانئ العثمانية بيئاتٍ متعددة الأعراق والأديان تتسم بمجالٍ عام منفتح ومجموعة من الروابط العالمية.



مرتبطٌ بالتدفقات العالمية؛ حي بيرا في إسطنبول.

---

(50) Keyder (1999).

أما التطور الثاني فهو عمل طبقةٍ وسطى محلية قوية على تقوية الطابع المتفرد للساحل العثماني. فعلى رغم صمود الفواصل الطائفية، تمكن التجار وأرباب المهن من خلق بيئةٍ جديدة في شرق المتوسط شكّلتها أولويات جماعةٍ مدينية تحديثية. لقد كان حكم الطبقة الوسطى مندمج محليًا، وقوى ماديًا، ومهيمن أيديولوجيًا. وكان منظورهم هو الأقوى حضورًا في الساحل العثماني، عبر صحف مدن الموانئ وبيوت التجار، وفي المجالس البلدية والنوادي الاجتماعية. ومن ثم، لم تكن الطبقات الوسطى الساحلية مجرد شتات اقتصادي من التجار، بل كانوا فاعلين اجتماعيين مؤثرين نجحوا في تشكيل المنطقة وفق رؤيتهم.

أما التطور الثالث، فقد شهد الساحل العثماني أشكالًا جديدةً من العمل الجماعي. فقد كانت هناك حالات عنف طائفي في مناطق الظهير، ونزاعات هيمنة في مدن الموانئ الصغيرة، وصراعات طبقية في مدن الموانئ الكبرى. وفي مطلع القرن العشرين، كان الخلاف السياسي ناشئًا بالأساس عن الاندماج في السوق العالمي، ودارت الصراعات الاجتماعية حول الحصول على حصةٍ أكبر من مغانم الاقتصاد العالمي. ويستحق الذكر أيضًا أن المطالبات الجماعية أنشأت في مدن الموانئ شرق المتوسط تقليدًا ديمقراطيًا جديدًا، وكان أساس ذلك هو انفتاح المجال العام، الذي أصبح متاحًا للأقل حظًا ولذوي النفوذ الاقتصادي والطموح الاجتماعي.

يناقش الفصل التالي تطورَ الخط التاريخي للداخل في أواخر عهد الإمبراطورية العثمانية، منتقلًا من مناطق الظهير المشاطئة للساحل إلى الأراضي الداخلية.

الفصل الثالث: الداخل

شهدت مناطق الداخل صورةً مختلفة من الواقع الإمبراطوري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فقد تمكنت الدولة العثمانية، لغياب خطر التدخل الخارجي وضعف حضور الأسواق العالمية، من تشكيل الداخل وفقًا لأولوياتها، وتحويل الدولة إلى قوةٍ مهيمنة في المنطقة. وكذلك أدى تحول الدولة إلى تعزيز المكانةِ المتميزة التي حصّلها الوسطاء المدينيون ممن اندرجوا في صفوف الدولة العثمانية التحديثية، وضمِنوا هيمنة المسلمين على اقتصاد المنطقة والسياسة المحلية فيها. فأصبحت مناطق الداخل تدريجيًا جزءًا وثيق الارتباط بعالم الإمبراطورية.

يناقش هذا الفصل عملية صنع حكمٍ توافقي في وسط الأناضول وسوريا وفلسطين. فيناقش القسم الأول التركيب الاجتماعي للنخبة المحلية التي حكمت المناطق الداخلية بتوسعة الهياكل البيروقراطية. وأدرس في القسم الثاني ارتباط فرص السوق بالدولة وترسيخها لسلطة الكتلة المدينية المسلمة. ويستكشف القسم الثالث الجدل السياسي الذي ثار على مستوى النخبة والعامة، ويخلص إلى أن الدولة العثمانية في الولايات أصبحت ساحةً للصراعات الزبائنية بين البيوتات المتنافسة في فترة ما بعد عام 1860م.

كتلة مدينية مسلمة

لقد أدى توسع الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى خلق كتلةٍ مدينية مسلمة[1]. فقد غيَّرت مركزة الدولة التركيبَ الاجتماعي للنخبة المحلية، وأعادت تعريف شروط المساومة بين الأعيان والحكومة المركزية، ومنحت الجماعات المتنفذة بيئةً مؤسسية جديدة تنسق فيها بين مصالحها. وكانت أداة الدولة العثمانية الأساسية في ذلك هي بيروقراطية الولايات. فقد صارت البيروقراطية الإمبراطورية، بتحكمها في إمكانية الوصول إلى السلطة، الموقعَ المتميز الذي يمكن من خلاله الاندراج في النخبة (أو الخروج منها) في المناطق الداخلية. ومن ثم نشأت كتلةٌ حاكمة جديدة، نشأت أولوياتها وقيمها ومصالحها مرتبطةً بالدولة العثمانية.

---

[1] للرواية التقليدية حول هذا الشأن، انظر: Hourani (1968), esp. pp 45, 48–49. لقد استقت الكتلة المسلمة قوتها من البيوتات العسكرية السابقة والعلماء والتجار المحليين. اشتمل المصدر الأول على صغار الأعيان مع أغواتٍ سابقين وحكامٍ محليين. وكان العلماء هم القضاة والأشراف، وهيمنوا على المناصب العلمية. ثم جاء التجار متأخرين وبرزوا قرب نهاية القرن التاسع عشر واندمجوا في الكتلة المسلمة.

أحدثت المركزة العثمانية تحولًا نوعيًا في الداخل. فقد قضت على الأعيان المتنفذين على المستوى الفردي، ثم أعادت دمجهم في إطارٍ إمبراطوري بوصفهم جزءًا من كتلةٍ متنفذة. وتُجلِّي لنا حالة سوريا بعد المركزة صورةً واضحة للبيئة السياسية الجديدة التي تفاعلت من خلالها الدولة مع الأعيان. إذ قضى العثمانيون على ذوي المصالح الريفية المتنفذين في الشمال، ووطَّنت البدو والفرق الدينية المخالفة للتوجه الرسمي في المناطق الوسطى، وأعادت تنظيم المنطقة كلها بتأسيس ولاية سوريا في عام 1865م[2]. وكذلك تغلبت الدولة الإمبراطورية على المقاومة الشعبية للضرائب، وبدأت في تحسين حمايتها للمدن والتجارة بعيدة المدى.

إن كانت سياسات المركزة قد أعادت تنظيم جماعة النخبة المحلية، فإن توسع الدولة قد زاد من تنوعها على المدى البعيد. فقد وسَّع العثمانيون، ببسطهم الذراع البيروقراطي للدولة والإبقاء على المجالس البلدية التي أنشأها الحكمُ المصري، عالمَ ذوي النفوذ السياسي في البلدات والمدن الكبرى. إذ رفعوا التجار والعلماء وأدخلوهم في صفوف الكتلة المسلمة، فنجد أن سبعةً من الاثني عشر بيتًا التي حكمت دمشق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لم يكن لها أية خلفية متميزة أو بروز علني قبل عام 1860م. وعلى الأساس عينه وقرابة الوقت ذاته، بدأت خمسةٌ وعشرون عائلة من بيوتات العلم، كانت تهيمن على المؤسسات العلمية النابلسية، في اختراق البيروقراطية المدنية العثمانية[3].

حكم النظام السياسي المديني قبضته على الداخل بالقضاء على ذوي المصالح الريفية المتنفذين. فقد اكتمل إحلال السلم في فلسطين بالتدهور السياسي للزعيم البدوي عقيل أغا في الجليل[*] وفناء آل أبو غوش جامعي إتاوات جبال القدس[4]، وتمت مركزة وسط

---

[2] عن سياسة التوطين العثمانية في شمال سوريا ووسطها، انظر: Lewis (1987), pp 3–37, 58–73. وعن ولاية سوريا، انظر: Abu-Manneh (1992).

[3] Yazbak (1997).

[*] كان عقيل أغا الحاسي (ت 1870م) رأس من رؤوس قبائل الهوارة في منتصف القرن التاسع عشر، سيطر بنفوذه على الجليل وشمال فلسطين في العهد العثماني، وكانت الدولة تدفع له مقابل حماية الطرق والتجارة وقوافل الحج من غارات القبائل الأخرى. اشتهر بحمايته الجماعات المسيحية واليهودية في الجليل، وأبرز الحوادث حمايته للنساطرة في مذابح سوريا العثمانية في عام 1860م. ويُنظر إلى عقيل أغا باعتباره الحلقة الأخيرة في سلسلة حكام الجليل ممن وقفوا في وجه المركزة العثمانية، من ظاهر العمر وأحمد باشا الجزار ثم محمد علي باشا والي مصر. (المترجم).

[4] Schölch (1984). [آل أبو غوش عائلةٌ فلسطينية وزعماء عشائر اليمنية في الشام، وكانوا هم القائمين على حماية طريق القدس–يافا. بدأ نفوذ العائلة مع إسناد السلطان سليمان القانوني للعائلة حماية الحجاج الأجانب إلى القدس، وضبط القبائل الساكنة حولها، وظلت على ذلك حتى منتصف القرن التاسع عشر عندما حاولت الدولة العثمانية في إطار إصلاحات التنظيمات القضاء

الأناضول وتوطين القبائل في سوريا قبل عام 1860م. وقد أدى نقل الدولة الإمبراطورية لسلالة قوزان أوغولاري (Kozanoğulları) من جبال طوروس وأمانوس إلى توفير ممر آمن بين الأناضول وسوريا، وأبرز عزمَ العثمانيين على زيادة الأمن العام والقضاء على الزعر في المناطق الداخلية[5].

وسرعان ما اندمج التجار والملتزمون وملاك الأرض الغائبون مع البيروقراطيين المحليين ليشكلوا معًا جبهةً اقتصادية مشتركة، وكانت غايتهم العليا فرض نظامٍ مديني على الريف. فحاولوا أخذ الفائض من الفلاحين، وشراء مساحاتٍ كبيرةٍ من أراضي الريف، واستعمال سكان التخوم عمالةً رخيصة. وتُبيّن المصالح التجارية الدمشقية في حوران وتشغيل العلويين في عزب حماة، أن التنظيم الاقتصادي في الداخل كان في صالح الجماعات السنية المدينية لا الجماعات الريفية ولا الدينية المخالفة للتوجه الرسمي[6]. ولذلك، ابتنى ذوو المصالح المدينية تحالفاتٍ مع فلاحي الطبقة الوسطى وأصحاب الأعمال من أهل القرى (الشدادون[**]) لأجل إقصاء مشايخ المناطق ورؤوس العشائر والبدو من المنافسة[7].



القضاء على بطل الريف. [صورة] بدوي.

على نفوذ العائلة، لكن «سلطان البر» مصطفى أبو غوش تمكن بجيش العائلة من حفظ نفوذها، لكن بعد وفاته في ستينيات القرن فقدت العائلة قوتها وسيطرتها على المنطقة. -المترجم]

(5) Gould (1976). لكن الأرمن شكلوا مقاومةً ناجحة للحكم العثماني في المنطقة الجبلية نفسها، ولمناقشة أوسع لثورات قضاء زيتون انظر: Günay (2007), pp 223–347.

(6) Reilly (1989).

(**) الشداد هو من يبادر ويزرع الأرض المشاع، وكان يحصل على قطعة أرضٍ تتناسب مع قدرته على زراعتها وفلاحتها. (المترجم).

(7) Khoury (1991).

أما التحدي الثاني الذي واجهه الحكم المديني المسلم هو الجماعات غير المسلمة ممن أثْروا من التجارة بعيدة المدى. وكانت حلب ساحَ معركةٍ من هذا النوع، إذ أثارت التجارة بين الشرق والغرب منافسةً اقتصادية شرسة بين التجار غير المسلمين المحميين من الخارج وبين أصحاب الأعمال الداخليين في القرن الثامن عشر(8). ووقف ذوو المصالح المسلمون لهذا التحدي بمحاربة كلٍ من الجماعات التجارية غير المسلمة وخطاب المساواة الذي دعت إليه التنظيمات واختراق الأوروبيين للمناطق الداخلية. ويشهد على النجاح السياسي للكتلة المسلمة على المدى الطويل فشلُ خطط التنصير التبشيرية، ومحدودية حيازات الأراضي التي جمعها الأوروبيون، واحتجاب غير المسلمين عن المجال العام إلى حدٍ ما(9).

كانت الكتلة المسلمة وثيقة الارتباط بالدولة العثمانية في أواخر عهدها. فكان الحصول على المناصب الآليةَ الأساسية لدى نخب الولايات لتحصيل الثروة الاقتصادية وتعزيز السلطة السياسية وإعادة إنتاج المناصب القيادية المجتمعية. فعلى الجانب الاقتصادي، كان المنصب البيروقراطي أساسيًا في ضمان الحصول على التزامات أو شراء مساحات أرض كبيرة في الداخل. أما سياسيًا، فقد كانت المجالس الإدارية –بتحكمها في التجنيد وجباية الضرائب– مراكزَ للتنسيق بين النخبة وتحقيق حضور اجتماعي للبيوتات المتنفذة. وعلى المستوى الديني، ضمنت الدولة العثمانية الهيمنة السنية، واحتاج العلماء بيروقراطية الولايات العثمانية لأجل المناصب القضائية المُمَكِّنة سياسيًا، والمؤسسات الوقفية المربحة.

ويمكن تجلية المتانة السياسية لأنظمة الداخل بالنظر الفاحص في حالة دمشق. إذ وجد فيليب خوري (Philip Khoury) أن المسيطر على المناصب السياسية العليا في المدينة بعد عام 1860م هم اثنتا عشرة عائلة لا غير(10). وخلُص جيمس ريلي (James Reilly) بتتبعه القوة الاقتصادية للجماعة نفسها في سجلات المحاكم الشرعية، إلى أن إنفاقهم ومبيعاتهم فيما يروى من الأراضي الزراعية كانت أكثر من بقية المجتمع(11). وكذلك أكدت إليزابيث طومسون (Elizabeth Thompson) على قوة الكتلة المسلمة في المساومة، إذ كان مجلس شورى الشام العالي –الذي مثل البيوتات المرموقة– قادرًا في أوائل سنوات المركزة العثمانية على تمثيل مصالح النخبة المحلية المشتركة أمام الحكومة المركزية(12).

---

(8) Masters (1988); Masters (1992).

(9) انظر عن النشاط التبشيري: Makdisi (2008); Makdisi (2004); Farah (1986). وعن حيازة الأراضي انظر: Rafeq (2000).

(10) Khoury (1983), esp. pp 43–44.

(11) Reilly (1989).

(12) Thompson (1993).

لقد كانت بيروقراطية الولايات العثمانية مهمةً للغاية لدى أي عضو في النخبة المحلية لأجل خدمة عائلته، وهو ما عاد بالنفع على المصالح الجماعية للكتلة الحاكمة. وكان يصدق ذلك بوجه خاص على الحالات التي كانت فيها الوظائف البيروقراطية ذات أكثر من منصب، إذ كانت تذهب في العادة إلى أعضاء العائلة الممتدة، وتنشئ شبكات من الأتباع السياسيين من الطرق الدينية وحتى سكان الأحياء. فعلى سبيل المثال، تمكن أحمد عزت باشا –أحد أبرز الرموز السياسية في عهد السلطان عبد الحميد– من وضع ابنه محمد علي بك في منصب السفير العثماني العربي الوحيد في الخارج، وأدخل أخاه وصهره وابن أخيه في صفوف البيروقراطية. ولم يكن ذلك استثناءً تاريخيًا[13].

وقد أصبحت حيازة الأراضي أداةً مهمة في ترسيخ القيادة المحلية في الداخل بعد تطبيق قانون الأراضي العثمانية. ومن هنا أصبح ذوو النفوذ السياسي، من أمثال [عائلتي] آل الجابري وآل المدرس الحلبيتين وعائلة الحسيني الدمشقية، ملاكًا غائبين للأرض في مدنٍ كبرى[14]. وبرز توجهٌ مشابه في مدنٍ صغيرةٍ أدنى أهمية وأقل قدرةٍ اقتصادية. فقد هيمنت مصالح ملاك الأراضي على صفد بعد المركزة العثمانية، وكان ملاك الأراضي الغائبون ذوي أهميةٍ كبرى في التشكل الاجتماعي في حماة، وبرز آل قبر زاده ليكونوا العائلة الأقوى في أنقرة وسيطروا على السياسة وجباية الضرائب والعديد من المناصب الإدارية في الولاية[15].

كان لنظام الداخل أصولٌ محلية أيضًا، وكانت العائلة أهمها، إذ مثلت وحدةً اقتصادية وضابطًا للتراتبية الاجتماعية في المنطقة. وبيَّن بشارة دوماني (Beshara Doumani) أنه حتى قبل المركزة العثمانية، كان نسل الذكور يُحرس بشراسة باستعمال أملاك الوقف حفظًا لبقاء العائلة اقتصاديًا[16]. وفي أواخر العهد العثماني، جمعت عائلات النخبة الموارد عبر الزواج، وهو ما شدَّ العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين أبناء النخبة المحلية من الجانبين العلماني والديني، وأكد على حكم القلة السياسي الذي احتكرته عدة بيوتات قليلة. وفوق ذلك، ساهمت العائلة في طابع الهيمنة الذي اتسم به نظام المناطق الداخلية، عبر تركيزها القوة في يد مجموعةٍ صغيرة[17].

---

(13) فقد كان من عائلة بيكر سبعة أعضاء في حكومة أمستردام. انظر عن الوراثية الهولندية: Adams (2005), p99.

(14) انظر عن حلب: Watenpaugh (2006), 38–39، وعن القدس: Pappé (1997).

(15) انظر عن أنقرة وصفد وحماة بالترتيب: Köksal (2002); Abbasi (2005); Reilly (2002).

(16) Doumani (2003); Doumani (1998).

(17) ومن ثم لم يكن مصادفةً أن آل ميديتشي في فلورنسا قد بنوا –بتعزيزهم السلطة عبر الشبكات– ارتباطاتٍ قوية بالقرابة والزواج والعلاقات الاقتصادية، في حين جعلوا المحسوبية السياسية علاقةً ضعيفة. Padgett and Ansell (1993).

وصلت قوة السلطة العثمانية إلى ذروتها في الداخل في مطلع القرن العشرين. فعبر انتشار التعليم الحديث في تسعينيات القرن التاسع عشر، تمكنت الدولة الإمبراطورية من الترويج لهويةٍ عثمانية جامعة، ووفرت فرصًا مهنية لمجموعةٍ كبيرة من الناس[18]. إذ يشير راث رودد (Ruth Roded) إلى أن 83% من خريجي مدارس الدولة في سوريا اندرجوا في صفوف البيروقراطية العثمانية[19]. ومن ثم، أصبحت المؤسسات الإمبراطورية الوسيلة الأساسية لجيلٍ أصغر من النخبة المحلية ليحفظ بها مكانته المتميزة، وكذلك وجد المسلمون الموهوبون من ذوي الخلفيات المتواضعة سبيلًا أسرع للترقي الاجتماعي. وفي حين اختارت المجموعة الأولى مدرسة الحقوق السلطانية والمعهد الإمبراطوري للخدمة المدنية لتحصيل مناصب البيروقراطية المدنية، اختارت المجموعة الثانية في العادة المهن العسكرية والانضمام في سلك ضباط الجيش العثماني.



تعليم [الموظف] البيروقراطي الإمبراطوري. طلاب المعهد الإمبراطوري للخدمة المدنية (المكتب الملكي الشاهاني)

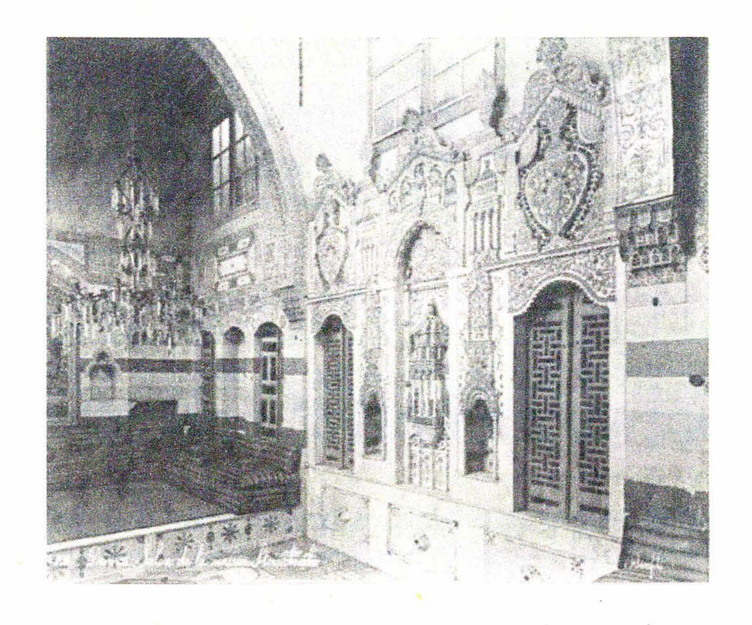
---

(18) Fortna (2002).

(19) Roded (1986).



تعليم [الموظف] البيروقراطي الإمبراطوري. مبنى مدرسة الحقوق السلطانية.



النمط الإسطنبولي. منزل دمشقي من منازل الطبقة الراقية في مطلع القرن العشرين.

خلاصة الأمر أن بناء الحكم التوافقي في الداخل كان نتاجًا تاريخيًا لسيرورتين مترابطتين. الأولى أن المؤسسات العثمانية حوَّلت جماعات المكانة في القرن الثامن عشر إلى كتلةٍ مدينية مسلمة ذات مصالح مشتركة، وبدأ الوسطاء الجدد في السيطرة على المناصب السياسية والموارد الاقتصادية والسلطة الدينية. أما السيرورة الثانية فتمثلت في أن الإبداع المؤسسي عمَّق علاقات الشراكة بين الأعيان والدولة. ومنذ عام 1900م، اندمج الحكم العثماني المتأخر اندماجًا عميقًا بالمخزونات الثقافية وأنماط العمل الإمبراطورية التي دارت حول المدارس الحديثة -«إسلام الدولة»- والجيش العثماني وأجهزة حكم الولايات. ويذكرنا التأثير الثقافي المتنامي الذي مارسته إسطنبول على دمشق تذكيرًا قويًا بنوع الهيمنة الذي حاول العثمانيون بناءه في العقود الأخيرة من حكم الإمبراطورية[20].

ينتقل القسم التالي من السياسة إلى الاقتصاد ليبين لنا كيف كانت الكتلة المسلمة هي المستفيد الأكبر من الاندماج الاقتصادي الإقليمي للمناطق الداخلية.

خلق أسواق إقليمية

وقفت الحياة الاقتصادية في الداخل صامدة في تعاملها مع التأثيرات العالمية. فقد كان الاقتصاد العالمي ووكلاؤه في الداخل فاعلين محدودي الأهمية، لا دور لهم هناك إلا هامشي. وذلك لأمرين، أولهما أن التدخل السياسي للدولة العثمانية في أواخر عهدها هو الذي حدد شكل العمليات الاقتصادية، وثانيهما أنْ هيمنت كتلة مسلمة قوية على الأسواق الإقليمية. ومن ثم، كانت الريوع السياسية والأسواق الداخلية هي المتحكمة في تطور اقتصادات الداخل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. أناقش في هذا القسم أولًا أثر الدولة العثمانية على الاقتصاد، ثم اندماج الأسواق إقليميًا، مع الإشارة إلى البضائع السائبة والتصنيع المحلي.

كان الالتزامُ الرابطَ الأوثق بين اقتصاد الداخل وسياسة الإمبراطورية[21]. فقد كان في جوهره سياسة مالية يفوض فيها الحاكم بعض وظائف الدولة لذوي المصالح الاجتماعية، بسبب أزمةٍ في الإيرادات أو ضعف القدرة البيروقراطية. وبدءً من القرن السابع عشر، أجبر

---

[20] انظر حول أشكال الانتشار الثقافي في الأنماط المعمارية والتسميات والخيارات اللغوية: Weber (2002); Hudson (2008), pp 33-44.

[21] هناك عدد متنامٍ من الدراسات المتعلقة بجوانب عدة من ممارسات الالتزام في الإمبراطورية العثمانية. ولعرضٍ شامل، انظر: Genç (2000). وانظر عن منظورات مالية واقتصادية وسياسية بالترتيب: Pamuk (2007), pp 133–139; Rafeq (1984); Salzmann (2004).

الإصلاح الداخلي والحروب المكلفة الدولةَ العثمانية على تلزيم حقوق جباية الضرائب، والاعتماد على الالتزام استراتيجيةً للاقتراض الداخلي. لكن من منظور المسلِّفين، كان الالتزام فرصةً سانحة لمراكمة الثروة في العالم العثماني. فقد كان صورةً شرعية من الأعمال لا تتعارض مع أهداف الحكومة المركزية (القريبة).

كانت ممارسة الالتزام تسير على ثلاث مراحل في الإمبراطورية العثمانية: يموِّل ذوو المصالح الأثرياء مشاريع الالتزام في العاصمة، ويبرم البيروقراطيون الكبار الاتفاق مع الحكومة المركزية، ويجمع ذوو المصالح المحلية المرتبطون سياسيًا العوائد من مصدر الضرائب في الولايات. وهكذا، انتظم المستثمرون في شبكةٍ اقتصادية ووفروا رأس المال والقدرات السياسية والمتابعة الفعالة لأجل «تأجير وإدارة» هذه الوحدة الضريبية[22]. هيمنت الكتلة المسلمة عمليًا على طرف السلسلة الأخير، وصارت متعهدًا نافذًا في الداخل، واحتكرت السيرورات المحلية وأثبتت أنها شريكٌ يمكن للحكومة المركزية الوثوق به، على عكس تجار الساحل أو زعماء التخوم الانفصاليين.

كانت حيازة الأراضي المجالَ الاقتصادي الآخر الذي أحدثت فيه السيطرةُ الخاصة على موارد الدولة أثرًا في الداخل. إذ عندما اتخذ العثمانيون قرار تحرير نظام الحيازات – المملوكة للدولة في غالبها– في عام 1858م، صار تطبيق قانون الأراضي فرصةً تاريخية للقائمين على السلطة الإمبراطورية[23]. إذ امتازت الكتلة المسلمة [على غيرها] بوصول سهل للمعلومات، وفضَّت العديد من المنازعات لصالحها، وباعت الحيازات واشترتها وسجلتها بسهولةٍ قصوى. وبشكلٍ عام، جاءت مراكمة الأراضي على حساب عشائر الريف التي قاومت فكرة الملكية الخاصة، والفقراء الذين أعوزتهم الموارد المالية. ونتج عن ذلك بروز حيازات الأراضي الكبيرة، وخاصةً في سوريا.

لكن الدولة العثمانية تدخلت أيضًا في الاقتصاد بصورٍ أكثر مباشرة. فقد حاولت بيروقراطية الولايات تمهيد الطريق لصالح التجار المحليين عبر عرقلة نظام التجارة الحرة المنعقد في عام 1838م. ونجح تطبيق هذه الاستراتيجية الاقتصادية –القائمة على حالات الطوارئ والمكوس المحلية والاحتكارات الداخلية– في شمال العراق وبغداد[24]. وكذلك زوَّد

---

[22] نبع هذا الطابع الشبكي الذي اتسم به عالم الالتزام العثماني من الطبيعة المؤقتة والسياسية وغير القابلة للنقل التي اتسمت بها حصص الالتزام العثمانية. فلم يكن أيُ مستثمر بقادرٍ وحده على الحصول على عقد التزام أو تحصيله، إذ يتطلب ذلك الجمعُ بين موارد اقتصادية وعلاقاتٍ سياسية وإشراف مباشر.

[23] عن نظام الملكية العثماني أواخر عهد الدولة من منظور مقارن، انظر: İslamoğlu (ed) (2004).

[24] انظر عن شمال العراق وبغداد على الترتيب: Shields (1992); Shields (1991); Fattah (1991).

العثمانيون المناطق الداخلية ببنية تحتية جديدة عندما امتلكوا قدرةً حكومية كافية، كحالة [دمشق] عاصمة ولاية سوريا حيث أنشأوا شبكةً نقلٍ حديثة وأعادوا تصميم وسط العاصمة، وأنشأوا بازارات جديدة لدفع النشاط الاقتصادي[25]. لكن في المجمل، كانت زيادة الأمن العام هو الإسهام العثماني الأهم في التجارة الإقليمية والزراعة التجارية في مناطق الداخل.

استعصت الحياة الاقتصادية في الداخل على التدخل الخارجي. وارتبط ذلك إلى حدٍ ما بقدرة التجار المسلمين على تغيير حال الريف[26]، إذ أقرضوا الفلاحين بفوائد (عقود السلم)، وضاربوا في عمليات شراء مقدَّمة (الضمان)، وتحكموا في حقوق الزراعة، وسلَّعوا الأراضي غير المزروعة (المحلول) أو المهجورة (الموات) عبر اتفاقات المزارعة. استعمل هؤلاء التجار المحليون علاقاتهم الاجتماعية لمراكمة القوة الاقتصادية. فالقرابة والعلاقات الاجتماعية وتحالفات الزواج كانت جوهريةً في تبادل المعلومات وعقد شراكات الأعمال وتوسعة مجال الاقتراض. ومن ثم، لا عجب مثلًا في انحصار كامل إنتاج الصابون النابلسي بحلول عام 1900م في يد عشر عائلات محلية[27].

وفي نهاية القرن التاسع عشر، اتخذت اقتصادات الداخل خطواتٍ مهمة نحو الاندماج الإقليمي، وكانت الكتلة المسلمة في قلب هذا التحول. إذ أنشأ تجار الداخل روابط مدينية ريفية، وتحكموا في التجارة البرية، وشيَّدوا شبكات تجارية كثيفة الروابط. فتمكنوا تاريخيًا من ربط المدن الكبرى من مثيلات حلب وبغداد ودمشق، وهيمنوا على شبكات التجارة النشطة في الهلال الخصيب، ووجَّهوا التجارة الدمشقية ناحية الأسواق العثمانية والمصرية[28]. وبدأ التجار الفلسطينيون قرب عام 1900م من التوسع تجاه جنوب سوريا، ليربطوا المنطقة بالاقتصاد الفلسطيني. ومن ثم، يصح قول ثريا فاروقي (Suraiya Faroqhi) إن التجار المسلمين كانوا أكثر تركيزًا على التجارة الإقليمية من بناء اتجاه دولي[29].

قامت الاقتصادات الداخلية بالأساس على البضائع الزراعية السائبة، وبالأخص الحبوب والماشية، فنشأ حزامٌ لإنتاج الحبوب في تسعينيات القرن التاسع عشر بفعل نمو أسواق السلع السائبة مع زيادة سرعة وسائل النقل. وخُصصت 75% من الأراضي المزروعة في

---

(25) Weber (2004).

(26) انظر عن قوة التجار المسلمين: Gilbar (2003).

(27) Doumani (1995), esp. pp 29, 55–65, 214.

(28) عن الأسواق الإقليمية والتجار المحليين، انظر: Reilly (1992); Tabak (1988).

(29) Faroqhi (1991b).

فلسطين للحبوب، وكان خراج زراعة القمح والشعير مصدر 90% من خراج الموصل، ووصلت فوائض حبوب حوران إلى مدن سوريا، وكسرت شحنات الحبوب القادمة من وسط الأناضول رقمًا قياسيًا في عام 1902م. ومع مطلع القرن العشرين، بدأ كمٌ أكبر من البضائع السائبة الآتية من المناطق الداخلية في اقتحام الأسواق الإقليمية[30].

وكذلك عزز التحول الاقتصادي قوةَ المدن متوسطة الأسواق، فأصبحت مراكزَ نسيج إقليمية، وباعت المنتجات المصنَّعة للظهير الساحلي، وتاجرت مع مدن «القوافل» الكبرى، وأقامت علاقات قوية مع مدن الموانئ الساحلية المزدهرة. فاستعمل تجارُ قونية مرسينَ منفذًا لصادرات الحبوب، واعتمدت حمص على طرابلس للارتباط بالأسواق الأجنبية، وتحولت حماة إلى مركزٍ إقليمي للنسيج ينتج أنسجة قطنية رخيصة، وارتفعت مكانة نابلس في الداخل لتصبح مركزًا لتصنيع الصابون، وأصبحت الموصل «سلة خبز» شمال العراق وجنوب شرق الأناضول. وفي الوقت عينه، ظلت حلب ودمشق وبغداد على رأس الهرم الاقتصادي بعد أن أنشأوا شبكات اقتصادية بينهم وصاروا مراكز توزيع إقليمية[31].

ومع تزايد إسباغ الطابع التجاري على البضائع السائبة، صار تجار الحبوب رموزًا مؤثرةً في الداخل، وبرزت قوتهم بروزًا خاصًا في وسط الأناضول وسوريا وبغداد. وكانت الأسواق المدينية سرَ نجاحهم. إذ وصل تجار وسط الأناضول إلى سوقي إزمير وإسطنبول –أكبر أسواق الإمبراطورية العثمانية– لبيع القمح والشعير والماشية، بعد بناء سكة حديد الأناضول. وكذلك تمكنوا من احتكار أسواق مدن الأراضي الداخلية، لانعدام المنافسة. وعلى الجانب السياسي، كان تجار الحبوب حلفاءً معتبرين للمشروعات القومية المناهضة للاستعمار والمعادية للكوزموبوليتانية، ثم اندرجوا في صفوف الحركات المقاوِمة في تركيا وسوريا[32].

أما التصنيع فقد انتعش في مناطق الداخل في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، إذ حفَّز الطلبُ الزائد الصناعات المحلية، رغم ضغوط الاقتصاد العالمي والمناطق الساحلية[33]. وكانت قوة أرباب الصناعة المحليين كبيرةً في مناطق شرقي وسط الأناضول والمراكز المدينية السورية. فازدهرت توقات وعنتاب وديار بكر لتصبح مراكزَ نسيجٍ مهمة في الأناضول، ودفعت صناعة النسيج مستويات إنتاجها عبر استخدام خيوطٍ الغزل

---

[30] درس كواتيرت (1977) كيف تم اندماج الأناضول اقتصاديًا.

[31] Faroqhi (1991b).

[32] عن القومية الاقتصادية والسياسية لدى تجار الحبوب، انظر: Ökçün (1997); Provence (2005) esp. p 133.

[33] Masters (1999).

البريطانية في يوزغات وأربكير. وفي سوريا، شغلت صناعة النسيج في حلب وحدها أكثر من مئتي تاجر في عام 1908م، واستهلكت الأسواق العثمانية ما لا يقل عن نصف ما يُنتج من نسيجٍ في شمال سوريا[34].

تمكن مصنعو الداخل من الصمود في الأسواق الإقليمية، إذ عمِلوا على أساس تقليل التكلفة، وانتفعوا من أذواق المستهلكين، واستهدفوا الشريحة الدنيا من السوق. ويجب أن نُفرد المساحة هنا لتجار النسيج، فقد استعملوا سلاسل مكثفة من التعاقد من الباطن، ووزَّعوا عملية الإنتاج، وانتفعوا من العمالة الرخيصة. فمثلًا، اعتمد تجار قيصرية على نظام سمسرة الوسطاء (putting-out)، وانتشرت الأنوال المنزلية انتشارًا كبيرًا في مدينة ماردين، وحافظ انخفاض أسعار القطع على الحيوية الاقتصادية لتجار ديار بكر. وتتمثل الميزة الأساسية التي امتلكها مصنِّعي الداخل، وفقًا لإشارة دونالد كواتيرَت، في الطريقة التي نظَّموا بها عملية الإنتاج[35].

وتمثل السر الآخر لنجاح التجار في توظيف العمالة غير المنظمة أو المنتسبة إلى طوائف حرف، واستهدف أصحاب الأعمال العثمانيون استهدافًا خاصًا الشابات الريفيات العُزَّاب[36]. ووفقًا لبعض الإحصاءات، كان ثلثا قوة عمل صناعة النسيج في شرق الأناضول من هذه الفئة. وقد ساعدت قوة العمل من النساء وغير المنتظمة في طوائف الحرف المصنِّعين على تخفيض نفقات الإنتاج، والانتفاع بقوة عملٍ أقل احتجاجًا، والحفاظ على مستويات الإنتاج على المدى الطويل. ومن ثم، تمكنت صناعة النسيج العثمانية من السيطرة على جزءٍ كبير من الأسواق الإقليمية، وازدهرت في ولايات الداخل في ذروة التوسع الاقتصادي الأوروبي[37].

وإجمالًا، كان هناك اندماج سوقي في الداخل العثماني بحلول عام 1900م، واتسمت هذه السيرورة بتوجهاتٍ عدة. التوجه الأول أن الاندماج السوقي وقع على مستوىً إقليمي كان تأثير الاقتصاد العالمي عليه ضعيفًا. أما الثاني فأن التصنيع المرن وإسباغ الطابع التجاري على البضائع السائبة كانا القوتان الاقتصاديتان اللتان ضمنتا اندماج السوق في الأناضول وسوريا وفلسطين. وتمثل الثالث في أن الكتلة المسلمة كانت هي الرابح الأول

---

[34] لنظر عن حلب: Sluglett (2002)، وعن دمشق: Reilly (1993)، وعن الأناضول: Quataert (1994a).

[35] Quataert (1988).

[36] Faroqhi (2009), pp 186–188.

[37] انظر عن التصنيع: Quataert (1997); Quataert (1993)، وعن الأداء الاقتصادي للبلقان العثماني: Palairet (1997).

من التحول الاقتصادي، لأن الدولة الإمبراطورية وزَّعت الأصول (أي الأراضي) توزيعًا سياسيًا، وهيئت بيئةً تفضيلية لصالح ذوي المصالح المحليين[38]، وتحقق ذلك بمنع الفاعلين الدوليين وحلفائهم من اختراق ساحة الداخل.

لكن سرعان ما أطلق التحول الاقتصادي مثيرات سخطه الخاصة. وينظر القسم التالي في المطالبات الجماعية وطبيعة النزاع السياسي الذي ثار في ولايات الداخل.

نزاعات غنائمية(*)

واجهت الكتلةُ المسلمة تحديًا من الخارج بعد الاندماج الاقتصادي، وصح ذلك على وجه خاص في حالة أعضاء النخبة الجدد ممن ترقَّوا في تراتبية الداخل مع التحول الاقتصادي. إذ اضطُر مصنِّعو النسيج وتجار الحبوب إلى التعامل مع سخط الحرفيين وانتفاضات الخبز في المدن، المصوَّبان في وجه من فازوا بمكاسب النظام الاقتصادي الجديد. لكن ظل النزاع حول حكم النخبة في هذه المناطق هو الصراعَ الأهم، إذ تنافس أعضاء الكتلة المسلمة فيما بينهم على مراكمة السلطة والموارد والحظوة في مجتمع الداخل. ويتتبع هذا القسم النزاعات الغنائمية التي ثارت حول إدارة الولايات العثمانية، ثم ينظر في الآثار الاجتماعية للاندماج الاقتصادي.

اكتسب الصراع الاجتماعي في مناطق الداخل هويتَه من السياسة الطائفية إبان القرن الثامن عشر[39]. إذ قاتلت الإنكشارية وطوائف الحرف الجماعاتِ الدينية والأعيان المحليين في مناسباتٍ عدة، وحوَّلوا المدن العثمانية إلى ساحات عراكٍ سياسي بين ائتلافات اجتماعية متخاصمة[40]. وفي الوقت عينه، اجتهد الحكام الأقوياء في الدعوة للاستقلال السياسي عن عاصمة الإمبراطورية، وهو ما جعل التوترات بين المركز والأطراف باقية في قلب السياسة

---

[38] وقريبًا من ذلك، ما زالت العلاقة بين الوقف وسوق العقارات والكتلة المسلمة نقطةً بحثية تحتاج إلى سبر، ولذلك أهمية في فهم التراتبيات الاقتصادية المدينية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

(*) اخترنا ترجمة Patrimonial في هذا السياق بـ «غنائمية»، إذ رأينا ذلك أقرب لما يقصده المؤلف. فظاهرة الباتريمونالية أو الإرثية (Patrimonialism) هي مصطلح استعمله عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر للإشارة إلى إحدى صور الحكم التقليدي الذي تنبع فيه السلطة من شخص الحاكم وتنتقل بالوراثة، ومن جوانب الظاهرة أنه يجري محو الفاصل بين العام والخاص، فتصبح الدولة وممتلكاتها ملكًا خاصًا للحاكم وغنائم يوزعها وفقًا لما يراه مناسبًا. ومن ثم يكون النزاع بين النخب على موارد الدولة وممتلكاتها ومنافعها في هذا السياق نزاعًا غنائميًا، وهو ما قصده المؤلف في هذا القسم من تنازع ذوي المصالح المختلفين حول غنائم جهاز الدولة العثمانية في ولايات الداخل. (المترجم).

[39] Schilcher (1985).

[40] لسرديةٍ من هذا النوع، انظر: Lapidus (1989).

المحلية. لكن الصراع الاجتماعي اكتسب عنصرًا جديدًا بعد ثلاثينيات القرن التاسع عشر. إذ عارض ذوو المصالح المسلمون تدخل رأس المال الأوروبي وبروز الطبقات غير المسلمة، واحتشدوا في مدن داخلية مهمة من مثيلات حلب والموصل ونابلس ودمشق ومرعش.

كانت لحظات الاحتشاد الطائفية من نواتج التغير الاجتماعي السريع الذي مر به مجتمع الداخل. إذ مثَّلت النخب غير المسلمة تحديًا اقتصاديًا متزايدًا لذوي المصالح المسلمين، وانحلت -بتدمير الإنكشارية- شبكةُ الأمان الاجتماعية التي حمت طوائف الحرف وفقراء المدن، وأطلقت الدولة العثمانية سياسة مركزةٍ بعد انسحاب القوات المصرية[41]. وسرعان ما وجَّه العوام غضبهم تجاه الأحياء المسيحية الثرية من أمثال حي الجديدة في حلب وحي باب توما في دمشق[42]، إذ عدُّوا الحلفاء المحليين للمصالح الأوروبية مسئولين عن انهيار النظام القديم، وألقوا بلائمة إلغاء امتيازات المسلمين على المسيحيين المحميين من الخارج[43].

كان العنف الجمعي في خمسينيات القرن التاسع عشر نقطةَ تحولٍ بالنسبة لمناطق الداخل، فقد ضمن انتصارًا طويل الأمد للكتلة المسلمة، في وقتٍ كان فيه التجار غير المسلمين وزعر الأرياف والحكومة العثمانية المركزية والمصالح الاقتصادية الأوروبية تتصارع كلها على النفوذ في سوريا وفلسطين. وترسخت السيطرة الإسلامية بطريقتين مترابطتين. الأولى أن الأعيان المحليين احتكروا المناصب البيروقراطية على رغم خطاب المساواة والمركزة الذي دعت إليه التنظيمات، والثانية أنهم تمتعوا بمغانم التحول الاقتصادي. وتسارعت هاتان السيرورتان بتوسع الإدارة الحكومية العثمانية للولايات وازدهار الأسواق الإقليمية، وهو ما ضمن إحكام السيطرة الإسلامية في الداخل.

لكن أعضاء الكتلة المسلمة تنافسوا فيما بينهم على مراكمة النفوذ بعد تحييد خصومهم السياسيين. فتشكلت السياسة المدينية في هيئة تحالفات ونزاعات بين قطاعات مختلفة من الكتلة المسلمة. فأولًا، اندمج ذوو المصالح السياسية والدينية معًا إبان سبعينيات القرن التاسع عشر، وبدأوا السيطرة على المناصب الأساسية في البيروقراطية، وتطوروا إلى طبقةٍ مالكةٍ للأرض، وخاصةً في سوريا وفلسطين. لكن بعد تسعينيات القرن، بدأت الطبقة

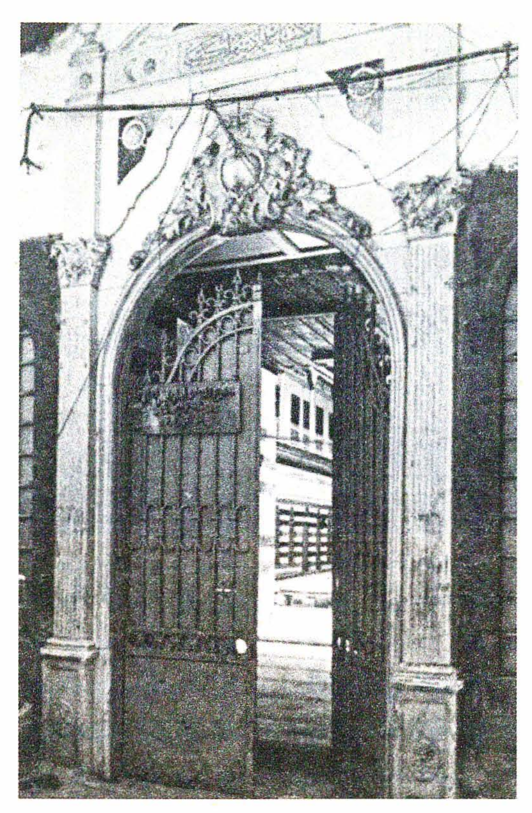
---

[41] Masters (1990); Rafeq (1988).

[42] لكن المحتجون لم يمسوا في الهياج الأحياء اليهودية أو تلك المسيحية الفقيرة. انظر: Harel (1998).

[43] Masters (2001), pp 130–168.

الإمبراطورية العربية والتجار المصنِّعون في تحدي الحدود الضيقة للكتلة المهيمنة. تمثلت الجماعة الأولى في خريجي مدارس الإمبراطورية، والثانية في العائلات التجارية التي ارتكز نفوذها على الأسواق الإقليمية[44]. وحوالي عام 1900م، كانت البيروقراطية العثمانية موضع منافسة ثلاث جماعاتٍ تنتمي كلها إلى العالم العثماني، لكنها تختلف حول وتيرة التغير الاجتماعي واختراق الدولة للحياة المحلية[45].



النخبة الإمبراطورية العربية الجديدة. مكتب عنبر بعد تجديده في دمشق.

---

[44] انظر عن حالة آل النمر في نابلس: Gilbar (1998).

[45] سعى الأعضاء الأساسيين في الكتلة المسلمة للحصول على رعاية الإمبراطورية، وذلك لكونهم المنتفعين الأساسيين من المؤسسات السياسية العثمانية ونظام حيازة الأراضي، لكنهم حافظوا في الوقت عينه على موقع الوساطة. فالجناح العسكري من الطبقة الإمبراطورية العربية -مهتديًا بأفكار الهندسة الاجتماعية- طالب بتغييرات، وكان شديد الاهتمام باختراق المجتمع. في حين كان التجار الأصغر والرموز الدينية من أطراف المؤسسة الدينية العثمانية أقل انشغالًا باختراق الدولة، ورأوا أنفسهم أقرب للرؤى المحلية ودعوات الإصلاح الديني.



النخبة الإمبراطورية العربية الجديدة. طالبان من المدرسة الإعدادية الإمبراطورية (المكتب الرشدي) في حلب.

انتشر مع الاندماج السوقي غضبٌ شعبي، لكنه كان اقتصادي الطابع، على عكس الطابع السياسي الذي اتسمت به نزاعات النخبة. فانبعاث التصنيع أشعلَ نزاعًا شرسًا بين قوةِ عملٍ مقاوِمة وطبقةٍ اقتصادية صاعدة. فالتجار والمصنِّعون -المتحمسون للانضمام إلى الكتلة المسلمة- رحبّوا بمولد الأسواق الجديدة ورأوا فيه فرصةً للترقي في تراتبية الداخل. إلا أن عقبةً مهمة وقفت في طريق هذه الاستراتيجية السياسية، وهي أن العمال العثمانيين قاوموا أنماط الإنتاج المرنة التي أدت إلى توزيع المنافع الاقتصادية توزيعًا غير عادل. فلما افترقت مصالح الحرفيين وأصحاب العمل، وانزلقت طوائف الحرف في طور الانهيار، اجتهد الحرفيون في حماية مصالحهم[46].

---

[46] Vatter (2006).

سرعان ما اجتاحت مدن الداخل موجةٌ من الاحتجاجات الجماعية. فنظَّم نساجو الحرير مظاهرةً حاشدة في دمشق لمنع تخفيض سعر القطعة، وشهدت عاصمة الولاية موجةَ إضرابات شارك فيها ما بين أربعة آلاف وخمسة آلاف نسَّاج محترف[47]. وقام على تنظيم التظاهرات الجماعية الحرفيون المتمرسون في الورش الصغيرة، واستهدفوا على الأخص التجار الذين تحولوا إلى أصحاب عمل. لكن لم تتضمن المواجهات بالضرورة جماعات أخرى على الجانبين. ويرجع الطابع شديد الانضباط والفعالية الاجتماعية الخاصة التي تميزت بها حركة الاحتجاج إلى ارتباط خلفيتها بطوائف الحرف، والتقارب المكاني، والتضامن المهني، والعلاقات الاجتماعية غير الرسمية[48].

وكذلك يكشف النزاع الاقتصادي عدة نقاط حول تغير مكانة الحرفيين في مجتمع الداخل. أولًا، لم يتمكن الحرفيون من الانتفاع بازدهار سوق الأراضي في ريف الداخل في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. وثانيًا، ولكونهم جماعة مدينية، أرهقهم ارتفاع تكاليف الحياة في المدن بسبب غلاء الإيجارات الزراعية[49]. وثالثًا، ترجم الحرفيون الوقائع الاقتصادية الجديدة من منظور أطر الظلم كما أسماها رون أمين زاده (Ron Aminzade) ودوج ماك آدم (Doug McAdam)[50]. فقد شعروا بالخيانة عندما أُلغى دون موافقتهم الإجماعُ القديم بين أصحاب العمل والعمال المهرة والذي أشرفت عليه الدولة. وانعكست هذه العقلية في الاحتجاجات ومسيرات الشوارع بهدف حماية قوة العمل الدنيا في عهدٍ ساد فيه اللايقين في سوق العمالة.

لكن مصنِّعي الداخل انتصروا على الحرفيين في نهاية المطاف، ولم يطل العمر بالسياسات الاحتجاجية التي مارسها هؤلاء، وانحصرت في حدود إطار اقتصادٍ أخلاقي، وفشلت في خلق هويةٍ طبقية. وذلك لأسباب عدة، فمظاهرات النساجين يمكنها بسهولة إقناع التجار بنقل أعمالهم إلى أماكن أخرى، بالضبط كما وجد روي بين وونج في أواخر

---

(47) Vatter (1994).

(48) يشدد جولد (1995) على أهمية العلاقات الاجتماعية غير الرسمية والتقارب المكاني في العمل الجماعي. انظر: Gould (1995), esp. pp 114, 118, 205-206.

(49) يبين وليامسون (2002) أن تقارب أسعار السلع العالمي في القرن التاسع عشر قد جعل نسبة الأجور إلى الإيجارات في غير صالح عمال تلك الاقتصادات التي تملك أراضٍ شاسعة وعمالة قليلة. وقد صح ذلك في الدولة العثمانية، حتى عام 1890م على الأقل، إذ كانت متوسطات الأجور الحقيقية في انحدار مستمرٍ بين عامي 1850 و1890م. انظر: Özmucur and Pamuk (2002).

(50) Aminzade and McAdam (2001).

عهد أسرة تشينغ[51]. وكذلك لم تحظَ حركة الحرفيين العثمانيين بدعم خارجي، فقد خسروا حماية الدولة التاريخية لهم، ولم تكن هناك هيمنةٌ لطبقةٍ وسطى تروّج لقضيتهم كما كان الأمر في الساحل. وأخيرًا، منعتهم حدودُ التجارة الصارمة وغيابُ منظمةٍ رسمية من تأسيس حركةٍ عمالية راسخة ذات قاعدةٍ اجتماعية واسعة.

كان الجانب الاحتجاجي الثاني الذي اتسمت به مناطق الداخل هو انتفاضات الخبز. فقد درس جيمس جريهان (James Grehan) أشكال الاحتجاج المتغيرة في دمشق من القرن السادس عشر إلى التاسع عشر، وخرج بأنه وقع تحولٌ حاسم إذ انتقل موضع الاحتجاج من المسجد إلى دار القضاء[52]. وألقى محتجو الخبز بلائمة المظالم الاقتصادية على المسئولين المحليين، وطالبوا الدولة العثمانية بحماية الصالح العام وتنظيم الأسواق ومعاقبة المستغلِين. وأصبحت انتفاضات الخبز في النصف الثاني من القرن التاسع عشر موضع مضاربة التجار الذين خلقوا في المدن «جوعًا اصطناعيًا». فقد تحالف التجار مع السلطات المحلية للتحكم في سوق القمح[53]، وردت الجماهير على «الجشع التجاري» بطرقٍ عدة، أبرزها كانت التظاهرات العنيفة في مدن أناضولية عدة من مثيلات قيصرية وسيواس وأرضروم[54].

وفي المجمل، تشكل الاحتجاج في الداخل إبان القرن التاسع عشر عبر سيرورات الاندماج الاقتصادي والمركزة الإمبراطورية طويلة المدى. وتجلى التنازع الاقتصادي أبرز تجلٍ له في تظاهرات الحرفيين وانتفاضات الخبز، ومر بمنعطفٍ جديد مع انبعاث التصنيع وزيادة الطلب على البضائع السائبة. وفي الوقت عينه، جعل التنازع السياسي البيروقراطيةَ العثمانية في الولايات موضع تنافس النخبة في سوريا وفلسطين والأناضول بعد ستينيات القرن ذاته. ووضعت الدولة العثمانية شروط تنازع النخبة ووفرت منافذ فضه. ومن الجدير بالذكر أيضًا أن كلا نوعي التنازع في الداخل اتسما بطابعٍ مديني.

خلاصات

وُلد خط الداخل التاريخي مع المركزة الإمبراطورية، وانعكست فيه أولويات الدولة العثمانية والكتلة المدينية المسلمة. فقد امتلكت الدولة العثمانية مفتاح السلطة السياسية والموارد الاقتصادية والمرجعية الدينية في هذه المناطق، وأحكمت الكتلة المسلمة إلى حدٍ

---

(51) Wong (1997), p 44.

(52) Grehan (2003).

(53) Ma'oz (1968), p 185 : وعن القرن الثامن عشر، انظر .Grehan (2007), pp 75-78.

(54) Quataert (1991).

ما احتكارها لهذه المجالات، وتنافست فيما بينها على السلطة والموارد والشرعية، وتبلور ذلك في سياسة أبناء البلد في مواجهة الدخلاء. وقرب نهاية القرن، زاد اختراق الدولة العثمانية لمجتمع الداخل. وكانت المدارس الإمبراطورية مع الجيش العثماني وبيروقراطية الدولة في الولايات أدواتٍ مؤسسية قوية استطاعت نشر هويةٍ إمبراطورية. فقد «كانت النخب العربية في أشد لحظاتها عثمانية عند انحلال الإمبراطورية» كما عبَّرت صادقةً مولي جرين (Molly Greene)[55].

لكن يظل جديرًا بالذكر أن مسار الداخل يحوي اختلافاته الداخلية، التي نشأت بالأساس عن الاندماج الإمبراطوري. ففي حين كان للحكومة المركزية اليد الطولى في الأناضول، تفوقت القوى المحلية في فلسطين، وكانت سوريا بين بين. فلا عجب إذن في أن التعليم الإمبراطوري وتجنيد العوام قد حقق أنفذ أثرٍ له في الأناضول، في حين قنع العثمانيون بتدوير مواقع البيوتات الفلسطينية النافذة[56]. وفي سوريا، تمكنت الدولة الإمبراطورية من تنويع النخبة المحلية ومنحتهم نوعًا من الحراك الإمبراطوري.

والخلاصة أنه إن كان الساحل يمثل مناطق الشرق الأوسط المرتبطة بالعالم، فإن الداخل قد انتمى للعالم العثماني سياسيًا واجتماعيًا وماديًا. ويناقش الفصل التالي التجربة الإمبراطورية في التخوم حيث كان حكم الدولة العثمانية في أواخر عهدها في أضعف حالاته.

---

(55) Greene (2005).

(56) على سبيل المثال، كانت علاقة العثمانيين بالنخبة المحلية في القدس علاقة متقلبة، وانظر عن تحفظات العثمانيين على الأعيان المحليين في القدس: Kusher (1996).

الفصل الرابع: التخوم

مرت التخوم العثمانية بتجربةٍ تاريخية مشتركة إبان القرن التاسع عشر، وكانت مناطق متقلبةً سياسيًا ومتخلفةً اقتصاديًا وقليلة السكان، على عكس مناطق الساحل والداخل. وكانت، لضعف حضور الدولة فيها، تخضعُ لحكم زعاماتٍ مختلفة ثقافيًا ومستقلة سياسيًا، وتمثل جماعاتٍ دينية غير سنية مخالفةٍ للتوجه الرسمي[1]. وقد أثّرت أيضًا النزاعات الجيوسياسية المتنامية في عهد الإمبريالية على المخرجات السياسية في منطقة الحدود العثمانية. يستكشف هذا الفصل أنماط تشكل الدولة في شرق الأناضول والعراق وشبه الجزيرة العربية، ويشير إلى أن الطبيعة الخاصة التي اتسمت بها السياسة والأسواق والمطالبات الجماعية هي ما عزز الحكم الواهن في التخوم العثمانية.

وينتظم الفصل وفقَ ذلك، فينظر القسم الأول في شروط المساومة بين الدولة المركزية والجماعات المحلية، ويكشف ما فُرض من قيودٍ واقعية على السيادة العثمانية. وأشدد في القسم الثاني على جزية الخوة (الحماية) في المجال الاقتصادي، التي عادت بالرخاء على زعماء التخوم لكن بالتقييد على جهود بناء الدولة العثمانية. ويتتبع الفصل الأخير، في تركيزه على المطالبات الجماعية، المجموعات المتمردة في التخوم، وأبيّن فيه كيف استهدفت التحركات الجماهيرية حماية الاستقلال المحلي من دولةٍ عثمانية تسعى إلى المركزة.

سياسة الطوارئ

واجهت الدولة العثمانية مع مرور سني القرن التاسع عشر مأزقًا كبيرًا في سياستها تجاه التخوم. ففي حين وعدت سياسات المركزة التي أعلنتها التنظيمات بتوسعة حقوق المواطنة ودعم المساواة بين المسلمين والمسيحيين والقضاء على ذوي النفوذ في الولايات، وضعت المقاومةُ المحلية وقلة موارد الحكومة المركزية قيودًا عملية على التغيير الإمبراطوري القادم من رأس الدولة. وقد تذكر العثمانيون الطبيعة الحساسة التي تتسم بها عملية تقوية الدولة في التخوم بفعل التأثير الأيديولوجي الإيراني المتنامي في العراق الأدنى، والحضور الروسي في القوقاز، والتدخل الدبلوماسي البريطاني في الشرق الأوسط[2].

---

[1] هناك توجه متنامٍ لفهم الأراضي الحدودية العثمانية. انظر تجربة الولايات العربية في القرن التاسع عشر في العدد الخاص الذي أصدرته المجلة الدولية للدراسات التركية (2003) عن أوائل العصر الحديث، ومجلة إم أي تي الإلكترونية لدراسات الشرق الأوسط (2003).

[2] Çetinsaya (2003); Deringil (1990).

ونتج عن ذلك أن تشكلَ الدولة العثمانية في التخوم اتسم بطابعٍ مختلف. فقد جمع الحكم العثماني بين جهود الحكم المباشرة واستراتيجيات التفاوض على الأرض، واستند إلى مبدأين متناقضيْن: اختراق شبكات الثقة مباشرةً عبر تعجيل وتيرة التحديث العثماني، وعقد صفقاتٍ مع الزعامات المحلية لحفظ الإمبراطورية. ففي حين وُضِعت الخطة الأولى لأجل إطلاقِ تغيير جِذري في المجتمعات الحدودية، حاولت الأخيرة حفظ الوضع الراهن لأجل ضمان التماسك الإقليمي العثماني. وكما صدق ماوروس راينكوفسكي (Maurus Reinkowski) في وصفه، فقد تجلى في رؤية العثمانيين للتخوم «المأزق الواقع بين ضرورات السياسة الواقعية وبين سياسة التنظيمات الإصلاحية الطموح»[3].

تطلبت سياسة العثمانيين في التخوم لتتماشى مع مبدأ الحكم المباشر عنصرًا أيديولوجيًا جديدًا، وكان ذلك هو التغيير الكبير الذي ستحدثه الدولة العثمانية في «أطرافها»، إذ سيُسحب «الهمجي» و«المتخلف» إلى ركب الحضارة بتحرير الشرق من ربقة التراث والخرافات والهويات الطائفية[4]، وأحدثت هذه المهمة التحضيرية صدىً قويًا لدى المتعلمين من الطبقة البيروقراطية ممن تخيلوا مشروعًا حداثيًا لتغيير التخوم. ونجد عرضًا لهذا التصور عن العراق العثمانية قرب نهاية القرن لدى علي بك، حاكم طرابزون سابقًا وبيروقراطي رفيع المستوى في إدارة الدين العام[5].

كانت الخطوة الأولى في خطة التحديث بناء إطارٍ أمني جديد، إذ لمّا أصبحت الممرات البحرية وخطوط الاتصالات مركز تنافس دولي، حاولت الدولة العثمانية توسعة نطاق الهدوء، وإخضاع الزعامات المحلية، والقضاء على التدخل الأجنبي في مناطق التخوم. وتجلت هذه الرؤية في التقدم نحو شرق شبه الجزيرة العربية، والصدامات المسلحة في العراق، والعمليات العسكرية في اليمن، ومد خط سكة حديد الحجاز بطول 1900 كم في شبه الجزيرة العربية[6]. وبرز العقل الجيوسياسي العثماني مرةً أخرى في التواصل البيروقراطي بين التخوم وعاصمة الإمبراطورية. وبغير إحداث ثورةٍ لوجيستية، سعى

---

[3] Reinkowski (2003).

[4] انظر عن هذه الأطروحة: Makdisi (2002a); Deringil (2003).

[5] فقد راعته المعتقدات المحلية في تكريت، وانتقد «الطرق الشرقية» في ممارسة الأعمال التجارية في الموصل، وفصّل في وصف التخطيط المديني في بغداد. انظر: Ali Bey (2003), pp 58, 66–67, 76–85، وعن تصور رجال الدولة والمفكرين العثمانيين للتخوم: Herzog (2002); Kühn (2002).

[6] كان خط سكة حديد الحجاز شركة عثمانية التمويل والعمالة، وكان تشييده مدفوعًا بالمنطق الجيوسياسي ذاته الذي دفع مد خط سكك حديد سيبيريا. انظر: Ochsenwald (1980); Gülsoy (1994).

المسئولون العثمانيون وراء قواتٍ أكبر ووسائل اتصالات أسرع وتقنيات أفضل وموارد عسكرية أكثر لتحسين الأوضاع في العراق وشبه الجزيرة العربية[7].

بدأ العثمانيون، بعد ما صار الأمن العام أقل إشكالية، في توسعة نشاطهم في مساحة البيروقراطية. فقد عمّقت المركزة الإدارية التماسك الإمبراطوري وأكدت على سلطة إسطنبول المتنامية على الولايات. إذ دمج العثمانيون، باستعمال قانون الولايات الصادر في عام 1864م، المناطق غير المحكومة سابقًا في فلكها السياسي، وقللت حجم الوحدات الإدارية (اليمن والعراق وعسير) وأسست سناجق مستقلة ترتبط بالمركز مباشرةً (بنغازي والمدينة والزور). وكذلك تجلت المحاولاتُ المتزايدة من قبل الحكومة المركزية لتشديد المراقبة على التخوم والمناطق الحساسة في إنشاء قضاء جبل الدروز في عام 1868م، ثم تقسيمه إلى ثلاث أقضية في عام 1900م، وتعيين حكام على شرق الأناضول من خارج المنطقة[8].

ثم انتقل الإصلاح إلى الجانب الاقتصادي عندما ثبتت إجراءات المركزة. فدَعَم العثمانيون الإنتاج الزراعي وفرضوا تطبيق قانون الأراضي الصادر في عام 1858م، وأدخلوا تغييرات مؤسسية عديدة على توطين القبائل في العراق[9]. وكانت فكرة العثمانيين وضع بنيةٍ تحتية للتقدم المادي، وذلك عبر إزالة كل عوائق الأمن العام واقتصاد السوق[10]. فالحوافز الاقتصادية لم تكن لتدعم النشاط التجاري فحسب، بل ستغير البنى الاجتماعية الخاصة بالتخوم تغييرًا متسقًا مع نموذج مناطق الداخل. ومن ثم، ستنتفع الدولة العثمانية من زيادة دخول الضرائب والاستقرار السياسي، وهو ما سيسهم بشدة في تقوية الإمبراطوريـة.

---

[7] عانت الدولة العثمانية في أواخر عهدها من تكاليف نقلٍ عالية، فقد كانت طرق الإمبراطورية بدائية، وكان الشحن تحت سيطرة الأوروبيين، ولم يطُل العهد بخطوط السكك الحديدية لتعود بالنفع طويل الأمد على الإمبراطورية. ولعرضٍ ينظر في تطور نظم النقل العثمانية في ضوء الإمبريالية الأوروبية والاقتصاد العالمي والدولة العثمانية التحديثية، انظر: Mentzel (2006).

[8] استعملت الدولة المكسيكية استراتيجياتٍ مماثلة ضد المايا في شبه جزيرة يوكاتان. ففي حالتي الدروز والمايا، مدت الحكومة المركزية الطرق وأرسلت حملات استطلاعية ووضعت حاميات عسكرية، وأنشأت وحدات إداريةٍ جديدة لتقمع المقاومة المجتمعية في التخوم مع مطلع القرن العشرين. انظر عن حالة المايا: Curtin (2000), pp 86-88.

[9] Farouk-Sluglett and Sluglett (1991); Farouk-Sluglett and Sluglett (1983), pp 491–505.

[10] قدّم لونجريج –أحد مراقبي العراق العثمانية– مجموعةً شبيهة من التوصيات: «وطِّنوا قبائلكم في الأرض، وساعدوهم على إسقائها بشق الترع، وأمنوهم على تملكها، واجمعوا منهم الضرائب الخفيفة بعدالة، ولا تسمحوا بوقوع تعدٍ على من توطن منهم ...». انظر: Longrigg (1925/1968), p 289. [نقلنا النص عن ترجمة جعفر الخياط. انظر: المستر ستيفن هيمسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، 1968، ص348. –م]



توسعة نطاق الوصول الإمبراطوري. افتتاح خط سكة حديد الحجاز.

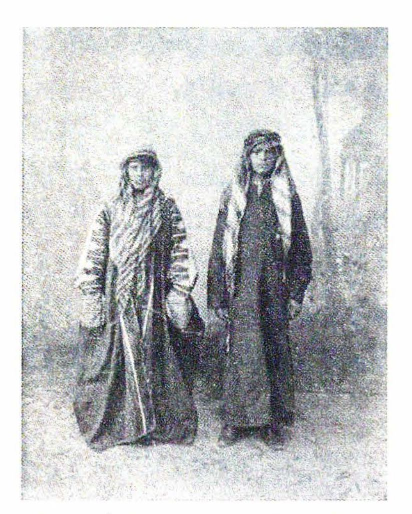
أما العنصر الأخير في خطة التحديث فكان إدخال التعليم الحكومي إلى مناطق التخوم. فقد كان هناك دفعٌ كبير في اتجاه افتتاح المدارس مع مطلع القرن العشرين، حتى في ولاية اليمن البعيدة، حيث قام العثمانيون على تعليم ألفٍ وستمئة (1600) طالب في عام 1901م، اندرج أغلبهم في واحدةٍ من المدارس الابتدائية الستة[11]. وفي عام 1889م، أجبرت الدولة العثمانية الزعماء المحليين في جبل الدروز على إغلاق المدارس الأجنبية كلها لإحلال المدارس التي تديرها الدولة محلها. ومن المنطلق نفسه، أطلق السلطان العثماني مبادرةً بمدرسةٍ عشائرية، يشتري بها ولاء الجيل الثاني من نخب مناطق التخوم عبر تحويلهم إلى بيروقراطيين في الإدارة الوسطى. وأثبت عمر منصور القادم من ليبيا العثمانية -بتعيينه عضوًا في البرلمان العثماني إبان الحقبة الدستورية الثانية- المدى الذي يمكن أن يصل إليه خريج المدرسة العشائرية في سلم مناصب الدولة[12].

لكن رغم خطابها التقدمي وإنجازاتها قصيرة المدى، لم تتمكن خطة الإصلاح التحديثية من تغيير التخوم. فقد كان الأداء العثماني أقل من مُرضٍ في إقامة آلةٍ بيروقراطية يمكنها احتكار العنف وتثوير الحياة الاقتصادية والإسهام في الهيمنة الأيديولوجية للدولة. فكما وجد عزيز بك في الحديدة، لا يملك البيروقراطي الإصلاحي إلا آليات سيطرة محدودة يحكم بها شبه الجزيرة العربية، وكانت هناك تحديات داخلية في اليمن وعسير وحوران. وقد شهد العثمانيون تلك الفجوة الضخمة القائمة بين مواردهم وبين خطاب بناء الدولة، بفعل التمردات العسكرية في الحجاز، والسخط الاقتصادي في شرق شبه الجزيرة، وثورات العشائر في اليمن، والصعوبات المالية التي تواجه تطبيق الإصلاحات الداخلية في شرق الأناضول والعراق.

---

[11] Mandaville (1986).

[12] Koloğlu (2003), p xxvii : وعن تجربة المدرسة العشائرية، انظر. Rogan (1996).

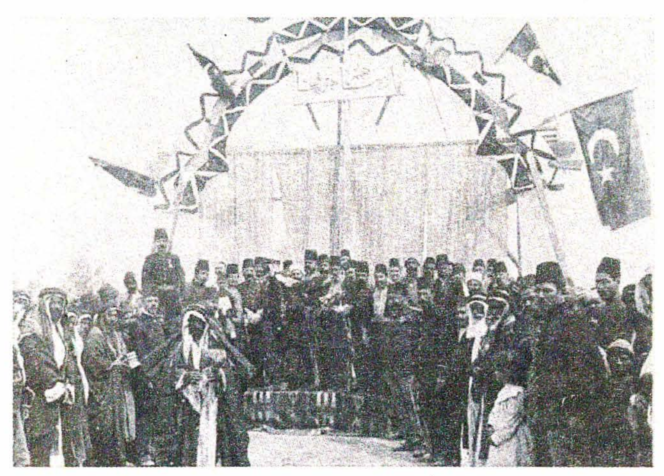


«ترويض» التخوم العثمانية. طلاب المدرسة العشائرية (مكتب العشائر Aşiret Mektebi) في إسطنبول.



«ترويض» التخوم العثمانية. طلاب المدرسة العشائرية (مكتب العشائر Aşiret Mektebi) في إسطنبول.

وكانت هناك أيضًا مشكلة المراقبة، التي أدت إلى صورةٍ نمطية من مشكلة الوكالة في التخوم[13]. فعلى رغم معدلات التدوير العالية، تمكن البيروقراطي العثماني -بفعل تداخل الأقضية وشبكات التنافس في بيروقراطية الولايات- من استغلال سلطته. إذ لم يكن خاضعًا لمحاسبة المركز، وكان أجره هزيلًا، وكان مستقبل عمله غير مأمون. ويشير كريستوف هيرزوج (Christoph Herzog) إلى أن خمسة من بين أحد عشر واليًا على العراق (1831-1872م) طفح فسادُهم[14]. وقد أدت الفرص السانحة إلى فسادٍ ومظالم عدة في شرق الأناضول والعراق وشبه الجزيرة العربية، وتركّز ذلك في عمليات الجباية. وفي الوقت عينه، استغل شريف مكة وشيخ الكويت الفجوة بين البيروقراطيين المحليين ونظرائهم في المركز إلى التخلص من الولاة بالرشوة أو بإجبارهم على الرحيل.



اختراع تقاليد. علي أكرم بك يقدِّم الخِلع الشرفية في بئر السبع.

وعندما فشلت خطة التنظيمات التحديثية، اشتد بروز أنماط التفاوض في التخوم، وذلك بفعل إطار الجامعة الإسلامية الذي دعا إليه السلطان عبد الحميد الثاني في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. فقد رأى السلطان -كما رأى معاصراه الروسي والياباني- في الهوية الثقافية للإمبراطورية أداةً أيديولوجية مهمة لصد التهديد الغربي[15]. وبفعل ذلك إلى حدٍ ما كان مشروع الجامعة الإسلامية متجاوزًا للقوميات ودولتيًا في الوقت نفسه، وكان دينيًا بشدة

---

(13) لدلائل من العراق، انظر: Çetinsaya (2006), pp 49–71.

(14) Herzog (2003).

(15) لقراءةٍ مختلفة عن الجامعة الإسلامية، انظر: Aydın (2007).

لكن مذهبي. لقد كانت نية السلطان استعمال الإسلام السني وسيطًا سياسيًا لشراء ثقة التخوم حيث أنهكت اختلالات السلطة والمعلومات العثمانيين لفترةٍ طويلة[16].

وبصياغة أعم، استند نموذج التفاوض على فكرة التغيير الجزئي بدل التحول الجذري، واستهدف حفظ تماسك الزعامات المحلية بدل زعزعة استقرارهم. وفي هذا الصدد، مثَّل الإطار الاستيعابي بديلًا يضمن البقاء السياسي للدولة العثمانية في أواخر عهدها، وكانت سياسة فرِّق تسد وسياسة الرهائن والنفي السياسي والرواتب الإمبراطورية أدواتٍ سياساتية تخدم هذه الاستراتيجية الكبرى. وكذلك استعانت الخطة الإمبراطورية الحميدية بتقاليد جديدة، إذ أنعم السلطان بميداليات وخِلَع شرفية على زعامات التخوم لضمان ولاء النخبة للإمبراطورية العثمانية.

وإن كان نموذج التفاوض قد وضع المبادئ الأساسية للتفاعل بين إسطنبول والتخوم، فإن المساومات الفعلية بينهما اعتمدت على القوة النسبية لكليهما على الأرض، وخطورة التهديد الخارجي، والتركيب الطائفي للمنطقة. وعلى ذلك، برزت ثلاث أنماط. ففي التخوم القريبة، تمكنت الدولة العثمانية، بالمركزة، من بناء تراتبيات سياسية في شرق الأناضول وشمال العراق. وفي المنطقة الوسطى في العراق الأدنى وجنوب سوريا، اخترقت الحكومة المركزية الجماعات المحلية، لكنها لم تتمكن من تحويلهم للصورة التي تخيلتها. أما التخوم البعيدة، فقد سمح التنافس الإمبريالي وضعف حضور الدولة للزعماء المحليين في شبه الجزيرة العربية بمساومة الحكومة المركزية من موقف قوة.

في حالة شرق الأناضول وشمال العراق، انتقل الحكم المحلي من الزعامة العشائرية إلى طبقة ريفية دينية[17]. وكان مير محمد السوراني في رواندز وبدرخان بك البوتاني في جزيرة ابن عمر ومير خان محمود الواني في موكسوين، هم الزعماء الثلاثة الذين قاوموا السلطات العثمانية أشد مقاومة. لكن بحلول عام 1847م، كانت الإمارات الكردية المستقلة كلها قد دمرتها الدولة المركزية سياسيًا. وانتفعت سلالات المشايخ والسادة من هذا الانهيار وصنعت لنفسها مساحةً مستقلة ليكونوا وسطاء اجتماعيين. أما شيوخ الصوفية فقد حملوا سماتٍ مشتركة، ومثالهم في ذلك شيوخ نهري من مدينة شمدينلي. فقد كانوا جميعًا من

---

[16] لم تحل الثقةُ المشكلات التي عانت منها السلطة العثمانية المركزية. بل بسبب ثقتهم العالية دون وصولهم إلى معلوماتٍ محلية، أصبح العثمانيون مجازفين كبارًا، ودفعوا الثمن غاليًا في ثورة شريف مكة في عام 1916م. ومن الأمر الكاشفة أن الذاكرة التركية قد بنت صورة الشريف بعد ذلك باعتباره شخصيةً غير جديرةٍ بالثقة! ولعرضٍ علائقي عن الثقة، انظر: Cook, Hardin and Levi (2005).

[17] Bruinessen (1992), pp 192–195; Çetinsaya (2005).

خارج المنطقة ومنتسبين إلى النسل النبوي وعملوا على إصلاح المجتمع، وبرعوا في الفصل بين الناس في النزاعات على المراعي والديات، واستعملوا لتقوية سلطتهم التحالف بالزواج والأعطيات المادية وأملاك الأوقاف[18].

كان العراق الأدنى وجنوب سوريا المنطقة الوسطى في خط التخوم التاريخي. وفيها تصادمت الدولة العثمانية مع الزعامات المحلية الضعيفة حول مدى المركزة المسموح به. وكان هناك سببان تاريخيان لذلك، أولهما أن الشبكة الدينية الدرزية في حوران والعشائر الشيعية في العراق الأدنى عسَّرتا اختراق المنطقة على الدولة العثمانية، وثانيهما أن الزعامات المحلية من أمثال عشيرة الأطرش في جبل الدروز وآل سعدون في البصرة قد واجهت مقاومةً داخلية في تسعينيات القرن التاسع عشر. وتعامل العثمانيون -دامجين بين الإكراه والمساومة وبين الحملات العسكرية واستراتيجيات فرق تسد- مع هذه المقاومة المزدوجة عبر عقد اتفاقاتٍ مؤقتة مع النخبة المحلية والاعتماد على الانقسامات الداخلية لزيادة العثمنة تدريجيًا[19]. وفي شرق الأردن، أزاح العثمانيون الزعامات العشائرية من قضائي عجلون والبلقاء، لكن لم يتمكنوا من تحقيق النجاح نفسه في الكرك ومعان جنوبًا[20].

أما بقية التخوم، فقد كانت سلطة النخبة المحلية فيها أشد نسبيًا. فقد مثلت الزعامات المحلية في التخوم البعيدة -بسيطرتها على ولاية الحجاز وعلى عسير واليمن على الساحل الغربي ومنطقة الخليج على الساحل الشرقي من شبه الجزيرة العربية- أنظمة حكم عائلية راسخة الجذور في مناطقها ومتنافسة وشخصية، وامتلكوا مكانةً دينية وأدوارًا قيادية في طوائفهم، ووسائل عنف عشائرية. واستخدم شريف مكة وآل سعود في نجد والإدريسي في عسير والأئمة الزيدية في اليمن ومشايخ ساحل الخليج تهديدَ القوى العظمى لأجل حماية استقلالهم[21]. ولقلة خياراتهم، حاول العثمانيون التلاعب بالتنافس الداخلي في العائلات وبالمطالبات المتنافسة لأجل الإبقاء على حكمهم الواهن في شبه الجزيرة.

قام الحضور العثماني في التخوم على حكمٍ واهنٍ بسبب ضعف مأسسة الدولة، واجتهدت الحكومة المركزية بنجاحٍ محدود في جذب الفاعلين المحليين النافذين إلى مجال التأثير

---

(18) انظر عن الإمارات الكردية: Jwaideh (2006), pp 54–74؛ وعن النزاعات الداخلية فيها، انظر: Hakan (2007)، وعن أصحاب الدعوات الدينية: Olson (1989), p 3.

(19) لأجل تاريخ سياسي للدروز، انظر: Firro (1992), pp 206-244. وعن بروز آل الأطرش، انظر: Firro (2005).

(20) إن شرق الأردن -التي تأسست بعد الانهيار العثماني- تسميةٌ تاريخيةٌ خاطئة. فقد كان شرق الأردن منطقةَ انتقال بين جنوب سوريا وولاية الحجاز مع مطلع القرن العشرين. وللحصول على تحليلٍ مقارن لشرق الأردن بين أدوات الحكم الإمبراطورية وأشكال الاندماج الإقليمي في الشمال، وغيابها في المناطق الجنوبية، انظر: Rogan (1998).

(21) انظر عن ردود الفعل العثمانية: Anscombe (1997); Kurşun (1998), pp 133-193.

العثماني. ولم تؤثر الدولة العثمانية على الأرض في التخوم إلا في الحالات التي نفَّذت فيها المركزة وانتفع بها ذوو مصالح محليين صاعدين، كما كان الحال في شرق الأردن الذي يعد امتدادًا لجنوب سوريا. وفي الوقت عينه، اضطُر العثمانيون للتعامل مع الزعامات الراسخة في التخوم البعيدة. وكما تؤكد التجربة السياسية اليمنية، كانت القدرات المالية والبشرية والإكراهية للحكومة المركزية في هذه المناطق قدرات ضعيفة، وواجهت مقاومةً محليةً شديدة[22].

ويرجع الفشل الإمبراطوري في التخوم أيضًا إلى توظيف سياسةٍ قصيرة النظر، إذ فوَّتت الدولة العثمانية فرصةً ذهبية تغيِّر بها تخومها عندما رجَّت انتفاضات الفلاحين ساسون وجبل الدروز والعراق الأدنى. لكن بسبب إيمان السلطان العثماني الحازم بنموذج المساومة، شدَّ من أزر الزعماء المحليين في شمال العراق وأبقاهم على سلطتهم في جبل الدروز، وتجاهل تشظيهم الفعلي في العراق الأدنى. ولم ينظر في جدوى تغيير الوضع الراهن إلا في مواجهة أزمةٍ دولية، فأرسل أهل ثقته في مناصب «مفتشين عموميين» إلى شرق الأناضول والعراق[23]، وكان اهتمامه الأساسي ساعتها اهتمامًا جيوسياسيًا. ولم تتسامح هذه الرؤية مع التغيير الاجتماعي في الولايات ولا منحت مسئوليةً حقيقيةً لرجال الإدارة المحليين، على عكس التقليد الإصلاحي المبكر الذي دشنه مدحت باشا[24].

ومن منظورٍ واسع، منيت جهود الدولة العثمانية في بناء الدولة في التخوم بالفشل إبان القرن التاسع عشر. وينتقل القسم التالي إلى الاقتصاد ويبين كيف كان الزعماء المحليون هم المنتفع الأساسي من البنية الاقتصادية غير التجارية.

جمع الخُوَّات

تقترب النماذج الاقتصادية التي انتشرت في التخوم اقترابًا وثيقًا من تقاليد الحكم الواهن في السياسة. فقد كانت القاعدة المالية للمنطقة محدودة، وكانت جباية الضرائب مكلفة، وتسببت المصاريف العسكرية الناجمة عن التمردات المستمرة في استنزافٍ كبيرٍ للخزانة.

---

[22] ويجب أيضًا أخذ الاتجاه العالمي في الاعتبار. فقد تكاثرت حركات المقاومة المحلية حول العالم بفعل التقلص السريع للفجوة في السلاح بين المراكز الإمبريالية والرعايا المحليين، وبفعل زيادة انغلاق الأيديولوجيات الإمبراطورية، وتوفير التنافس الجيوسياسي فرصةً سياسية للمتمردين في عصر الإمبريالية.

[23] كان الهدف الرئيسي للمفتش العمومي هو إنهاء التمرد، وتجد مناقشةً مفصلة للمسئوليات السياسية التي قام عليها أحمد شاكر باشا في: Karaca (1993).

[24] لقراءة حديثة في سيرة مدحت باشا السياسية، انظر: Abu-Manneh (1998).

فثلثا مصاريف العراق على سبيل المثال كانت تُنفق في الإجراءات الأمنية[25]. ومع غياب «دولةٍ هوبزية»، ظلت الأسواق متخلفة ولم تختلف جودة الحياة عن بقية الإمبراطورية إلا قليلًا[26]. وأخيرًا، سمح التركيب المجتمعي للتخوم -المنتظمة في جماعات ثقة متمايزة بعضها عن بعض تمتلك بسهولة وسائل ممارسة العنف- للزعامات المحلية بأن تصبح شبكات افتراس متنافسة. فأجبروا الأجانب على الدفع في إطار حقوق عرفية، وطالبوا الأهالي بمقابل خدمات الوساطة التي يقومون بها[27].

ركز مقاولو العنف هؤلاء أنشطتهم على طرق التجارة وخطوط الاتصالات والزراعة. وعلى ذلك، اعتمد مصير قوافل التجارة بعيدة المدى وقوافل الحج على رسوم العبور التي يحصل عليها البدو لأجل تأمين اجتيازهم الصحراء. وأعاقت العشائر النقل النهري بين بغداد والبصرة وفرضوا رسومًا على البضائع والبشر. وكانت سرقة الماشية أولى أولويات النَّهابة في شرق الأناضول، وطالبت العشائر الوهابية النجدية المراكزَ التجارية وجماعات الفلاحين الصغار بالخوة. وحتى السلطات العثمانية كانت تدفع لعشائر العراق الأدنى للإبقاء على خطوط التلغراف، وعشائر غرب شبه الجزيرة العربية لحفظ خطوط السكك الحديدية.

كان فارضو الإتاوات يقطعون الطريق على التجارة والبشر إن لم يحصلوا على نصيبهم. فعلى رغم وجود خط سكة حديد يصل إلى المدينة، فإن عدد حجاج الأراضي المقدسة تناسب طرديًا مع أمن طريق الحج. وكانت العشائر بين معان والحجاز من القوة التي تجبر ركاب القطار على دفع رسومٍ إضافية لأسبابٍ أمنية. وفي أحيانٍ أخرى، نهبت العشائر القوافل، ودمرت خطوط السكك الحديدية وقطعت خطوط التلغراف في ولايات العراق الأدنى واليمن والحجاز[28]، ثم تنتقل دورة الاحتجاج إلى مرحلةٍ تالية تُثار فيها تمردات ضيقة النطاق لإجبار الحكومة العثمانية على تلبية المطالبات المحلية.

كان النهب آليةً أخرى من آليات توليد الدخل في التخوم، وكان الأهداف هم بالأساس غيرَ القادرين على حماية أنفسهم من الأجانب. ولا عجب في أن مغانم النهب حركَّت بدو عنزة في طريق دمشق-بغداد، وعشائر شُمر في شمال العراق، والدروز في سهل حوران،

---

[25] Çetinsaya (2006), p 17. ونجد موقفًا مماثلًا في اليمن، انظر: Farah (2002), p 112.

[26] Pamuk (2006a).

[27] عن الطبيعة الافتراسية للابتزاز السياسي، انظر: Tilly (1985)، وعن العلاقة بين احتكار العنف والنمو الاقتصادي: Temin (2005)، وعن وظائف الوساطة، انظر: Blok (1974).

[28] Shahvar (2003).

وعشائر نجد في شرق شبه الجزيرة العربية. وفي حين دفعت فرصُ المغانم ستةَ عشر ألف بدوي من عشيرة الملي إلى أبواب ديار بكر، انضم ما لا يقل عن سبعين ألفًا من رجال العشائر إلى الإمام يحيى للاستيلاء على صنعاء. واستغلت عشائر الميران والملي والحيدران حصانتها القانونية الفعلية بوصفها قوات حميدية احتياطية في الإغارة على شرق الأناضول.

وفي المقابل، تبنى ذوو المصالح من أهل المدن والسكان المستقرين والجماعات الاجتماعية غير القادرين على حماية أنفسهم استراتيجياتٍ عدة لرفض إتاوات الحماية، وخاصةً في التخوم القريبة. فأعيان المدن في ديار بكر أعلموا السلطان باحتمالية غزو قوات العشائر، والتقى مبعوثون أرمن من أربع وعشرين مدينةً بموظفي الدولة في العاصمة للقضاء على الغارات والنهب[29]. وهجر فلاحو السليمانية في شمال العراق قراهم للهرب من السلب والنهب[30]. وفيما عرف في الدوائر الأوروبية بـ «المسألة الأرمنية»، تشكَّى الفلاحون الأرمن في شرق الأناضول مرارًا من رؤوس العشائر الكردية ممن سلبوهم أراضيهم بطرقٍ شبه قانونية، وفرضوا عليهم السخرة وضرائب تعسفية[31].

وفي حين كانت إتاوات الحماية تُفرض من الخارج، كان على جماعة المؤمنين دفع مقابل لانتمائهم. إذ كان الأئمة الزيديون في اليمن والأدارسة في عسير –المتمركزة في التخوم البعيدة والتي كانت بمنزلة جماعات دينية مخالفة للتوجه الرسمي– يطلبون مبالغ مالية كبيرة من جماعتهم الدينية. وكذلك فرض شريف مكة متحالفًا مع العشائر ضريبةً دينية، وحصل على نصيبه من اقتصاد الحج بالتحكم في الوصول إلى الأراضي المقدسة. أصبح مقابل الانتماء هذا مصدرَ سخطٍ على المدى البعيد، وتسبب بحلول العقد الأخير من القرن التاسع عشر في انتفاضاتٍ اجتماعية في الجماعات الدينية المترابطة المخالفة للتوجه الرسمي[32].

كان التهريب نشاطًا اقتصاديًا رئيسًا هو الآخر، فقد انتشر في جميع أنحاء التخوم العثمانية التي سمحت فيها شواطئ البحار والجبال المنيعة والأراضي الحدودية المترامية لمتعهدي التهريب بتجنب الجمارك وأي شكلٍ آخر من القيود. وكذلك أسهم الموظفون

---

(29) Nalbandian (1963), pp 78–79.

(30) Marufoğlu (1998), p 156.

(31) بريطانيا العظمى، وزارة الخارجية (1920)، ص29.

(32) واجهت زعامات الجماعات الدينية المخالفة للتوجه الرسمي تحدياتٍ عديدة في المنطقة، ومن بين هذه الصدامات ما وقع بين الفلاحين الموارنة وآل الأطرش (1889–1890م)، والفلاحين الإسماعيلية وأمرائهم (1916–1917م)، والكرد اليزيديين وشيوخهم (ثلاثينيات القرن).

العجزة في المعابر الحدودية، والجماعات المحلية ذوات الروابط الاجتماعية المتجاوزة للحدود، في النشاط الاقتصادي غير الموثق. وكان للتهريب أثران مهمان على الدولة العثمانية، هما فقدان العوائد وعسكرة التخوم. ففي حين أدت الأولى إلى تآكل القاعدة المالية، جعلت الثانية التمرد أكثر كفاءة، وكلاهما وسَّع استنزاف الخزانة المركزية.

تؤكد العديد من الملاحظات هذا النمط التاريخي. فالتجار الألبان الشماليون تاجروا في الملح والسلاح والتبغ عبر الجبل الأسود[33]، ولم تنقطع قط في شرق الأناضول التجارةُ غير المنظمة في التبغ والملح مع إيران. وكانت المنتجات التصديرية في اليمن من قبيل القهوة تُنقل إلى عدن التي يسيطر عليها البريطانيون لتجنب الضرائب، وأصبحت شواطئ البحر في البصرة والكويت نقاطَ تصدير ساخنة للخيول وتهريب السلاح. ووجد القوميون الأرمن في المناطق الحدودية مع إيران في ولاية وان ما يحتاجون من موارد لتنظيم جيوبٍ مقاومة ضد الحكم العثماني[34]. وسهُل على بدو الحجاز الحصول على الآلاف من المسدسات والبنادق المهرَّبة عبر شواطئ البحر الأحمر. وأخيرًا، انتفع آل سعود في نجد بالتقارب مع شيخ الكويت، والإدريسيُ في عسير بالتقارب مع الدولة الإيطالية من أجل استعراض قوتيهما ضد السلطة العثمانية[35].

لقد كان هناك تنوعٌ إقليمي في اقتصاد التخوم. فقد خلق انهيار الأحلاف العشائرية والتطبيق العشوائي لقانون الأراضي واقعًا اقتصاديًا جديدًا في المنطقة الوسطى. وعلى ذلك، هُجِّر الملاك الغائبون من آل سعدون من العراق الأدنى، وظل السراكلة يجمعون نصيبهم السنوي، وكان السركال هذا منصبًا اجتماعيًا جديدًا ارتبط بجباية الضرائب[36]. أما في العراق الأوسط حيث السلطان العثماني مالكٌ لمعظم الأراضي، ظل الالتزام قصير الأمد هو السائد، واعتمد على الولاء للدولة العثمانية[37]. وفي جنوب شرق الأناضول، اعتمد زعماء العشائر على قانون الأرض العثماني وسجلوا مساحات واسعة من الأراضي باسمهم.

عطَّلت قوى السوق في الحالات السابقة كلها المعاشَ الاقتصادي لأبناء العشائر، لكنها لم تبدله بغيره. فقانون الأراضي الصادر في عام 1858م فعل ذلك بتدميره توزيع الأرض القائم الذي وضعه إطار الحقوق العرفية، ومن ثم صار الاستغلال قصير الأمد للفلاحين،

---

(33) Blumi (2003a).

(34) Dasnabedian (1990), p 66.

(35) Baldry (1976b).

(36) Jwaideh (1984).

(37) Haj (1997), p 26.

وإدخال وسطاء جدد، وهجرة العمال الموسمية، توجهاتٍ شائعة أدت إلى نتائج على المدى الطويل. فالريفيون الذين سُحبت منهم أراضيهم اضطُروا للالتجاء إلى المدن الكبرى، وأصبحوا عمالةً رخيصة في تركيا، ووفروا دعمًا سياسيًا للحركات الثورية في العراق[38]. وكانت هجرة الفلاحين المعدمين إلى مدن العراق واشتغال العمال الكرد في سهل تشوكوروقا وتحول طوائف الدروز والعلويين إلى عمال موسميين في سوريا -جزءًا لا يتجزأ من التحول التاريخي نفسه.



باعة الحماية. فرد من أفراد عشيرة حرب (من المدينة المنورة) يحمل بندقية

وفي التخوم القريبة، بدأت النماذج الاقتصادية في التحول نحو السوق، وكان ذلك يرتبط أكثر من أي شيء آخر بجهود المركزة العثمانية وبالقوة النسبية التي اتسم بها ذوو المصالح المدينية على الأرض. وكان توطين العشائر في جنوب سوريا ووجود مجتمع فلاحي صغير في شمال العراق بيئةً مناسبة لتوسع السوق، فاخترق التجار المَواصِلة والدمشقيون

---

[38] Batatu (1978).

والنابلسيون شمال العراق وحوران وشرق الأردن عبر اتفاقات المزارعة وشراكات التجارة، وكثفوا النزاع حول فائض الفلاحين في جبل الدروز وجبل سنجار وقضاء عجلون[39].

وكان الطلب المتزايد على الحبوب والماشية والمنسوجات في تسعينيات القرن التاسع عشر دافعًا آخر. ففي حين ارتبط شمال العراق تدريجيًا بإنتاج الماشية والقمح لبغداد وحلب وكركوك[40]، أصبحت حوران سلة الحبوب الدمشقية. ومع المركزة العثمانية برز التجار النابلسيون على مسرح شرق الأردن واقتنصوا الفرصة ليربطوا مدينة السلط ومدنًا أخرى بالاقتصاد الفلسطيني الإقليمي[41]. وفي الوقت عينه، تحول شرق الأناضول إلى مصنعٍ مهم للأسواق الإقليمية مع حلول الشيوخ والسادة محل زعماء العشائر، وكان لتجار الأرمن حضورٌ قويٌ في المنطقة.

وقد كان هناك اتجاهان واسعا النطاق في اقتصاد التخوم على المدى البعيد. الأول أن جمع إتاوات الحماية (الخوات) كان أشيع في التخوم البعيدة حيث كانت قوة الدولة في أوج ضعفها. ومثلت شبه الجزيرة العربية النوعَ المثالي من اقتصاد التخوم الذي ظلت فيه حقوق الفلاحين العرفية والأمن العام في أضعف حالاتهما. أما الاتجاه الثاني فتمثل في أن الاندماج السوقي ساد في التخوم التي كان الطلبُ المحلي فيها تلبيه تدريجيًا الأسواق الإقليمية، وارتبطت المصالح المدينية فيها بالريف، وكان للدولة فيها بعض القدرة على توفير الأمن في المنطقة. وكان ذلك هو حال شمال العراق وشرق الأناضول ثم شرق الأردن وحوران في جنوب سوريا.

ومن الملاحظات المثيرة أيضًا حول النماذج الاقتصادية في التخوم أنها لم تتطور حول الأسواق الداخلية أو التجارة الخارجية. إذ كانت العوامل الحاسمة في اقتصادات التخوم هي ضعف حضور الدولة وصمود شبكات الثقة الضيقة. زادت هاتان السيرورتان –منفصلتان ومعًا– من تكاليف معاملات التبادل الاقتصادي. ونتج عن ذلك أنه في حين ضعُف أثر الاندماج السوقي وفاعليه الاقتصاديين المدينيين في التخوم، ظل جمع إتاوات الحماية واقتصاد الكفاف المصادرَ الأساسية للدخل في الأحلاف الرعوية[42].

---

(39) Fuccaro (1999).

(40) Shields (1991).

(41) Rogan (1999), pp 95–121.

(42) وكان هناك ذوو مصالح مدينية أو تجارية أو ساحلية أو كلها معًا في مناطق من أمثال جدة والحديدة وبغداد والبصرة وديار بكر. لكنهم لم يتمكنوا من تشكيل خط التخوم التاريخي لأسبابٍ مؤسسية وجغرافية وديموجرافية. انظر عن البصرة في القرن الثامن عشر بما فيها من روابط تجارية نشطة: Abdullah (2000).

ينتقل القسم التالي إلى المطالبات الجماعية الموجهة ضد الحكومة المركزية، ويفسر كيف كان الخلاف السياسي قوةً أساسية في التخوم.

المجموعات المتمردة

كانت الآلية السببية الثانية في صنع مسار التخوم هي الفعل الاحتجاجي الجمعي. خرج من التخوم أكبر فعلٍ جمعي في الشرق الأوسط في أواخر عهد العثمانيين، وهو ما يتسق مع تاريخ الحكم الواهن في هذه المناطق. وقد كان للتمردات التي اندفعت بمطالبات الاستقلال المحلي في هذه التخوم سماتٌ مشتركة، إذ انتفعت كلها من ضعف رسوخ الدولة، واعتمدت على العلاقات الزبائنية، وتحولت إلى حركاتٍ جماهيرية باستخدام الوساطة الدينية. يفصِّل هذا الفصل في مناقشة حركات المقاومة في التخوم ويستكشف مميزاتها المتفردة ودوافعها الخاصة وأوجه القصور الهيكلية التي عانت منها حركات التمرد في المنطقة.

اتبعت حركاتِ الحشد في التخوم نهجًا يمكننا اقتفاء أثره. فقد استفادوا من التضاريس الوعرة ومهارات المتمردين المتفوقة في المعلومات، ودمجوا هذه المميزات مع دعمٍ خارجي ووسطاء أقوياء في الحركة على الأرض. فقد ظل زعماء التخوم –لوجودهم بين تضاريس وعرة– منفصلين عن العاصمة الإمبراطورية لقرون، إذ كانت الجبال والهضاب والصحاري والممرات الاستراتيجية والشِعاب الضيقة سماتٍ طبوغرافية جعلت من شبه الجزيرة واليمن وجبل الدروز وشرق الأناضول مناطق عصيةً على الاختراق إلى حدٍ ما[43]. وحتى في مطلع القرن العشرين، زادت القيود الجغرافية من تكاليف الحملات العسكرية على التخوم زيادة شديدة، دون مكاسب سياسيةٍ ظاهرة.

فتاريخيًا، لم يكن بالمستطاع الوصول إلى آل سعود في نجد في قلب شبه الجزيرة العربية، حتى اضطُرت الدولة العثمانية للوقوف لزعامته السياسية المتنامية. وفي اليمن، حيث سلاسل الجبال التي يعلو ارتفاعها حتى اثني عشر ألف قدم والممرات الضيقة التي تربط المدن الكبرى، فقد العثمانيون ما لا يقل عن ثلاثين ألف جندي لاستعادة صنعاء من المتمردين في عام 1905م، ولم يتمكنوا من القبض على زعيم المتمردين الإمام يحيى لأسباب لوجستية. كان رجال العشائر مقاتلون مهرة في الصحراء، في حين لم يكن الجيش

---

[43] ولم يكن مصادفةً أن من النتائج الواضحة في الحروب الأهلية بين عامي 1945 و1999م حضور عاملي التضاريس الوعرة وتفوق المتمردين في المعرفة المحلية. انظر: Fearon and Laitin (2003).

العثماني مناسبًا لهذه المهمة[44]. وقد ساعدت الممرات الاستراتيجية النساطرةَ للنجاة في شرق الأناضول، رغم ضغط الدولة وهجمات الأحلاف العشائرية الكردية التي أدت إلى إبادةٍ واسعة بين عامي 1843 و1846م[45].

اعتمدت حركات الحشد في التخوم على الوحدات المجتمعية لتنظيم حركات المقاومة. إذ اشتركت مجتمعات التخوم -وهي تعمل في هيئة جماعات ثقة- في روابط من القرابة المتخيلة وفي عالم ثقافي لغوي وعلاقات اقتصادية وذاكرة تاريخية مشتركة[46]. لكن أصحاب الدعوات الدينية هم من حوَّلوا العلاقات الطائفية «المتخيلة» إلى قوة معارضةٍ موحدة. وتمكنت القيادة الدينية من تحويل الجماعات الرمزية إلى شبكات تفاعلية[*] لسببين أساسيين: الأول أن هذه القيادة ساعدت في خلق هويةٍ احتجاجية متميزة، والثاني أنها توسطت في بناء تحالفات تتجاوز الجماعة المركزية عبر نقل المعلومات وإسباغ الشرعية خارج الحدود العشائرية والعائلية[47].

كانت الوساطة أداةً نافعةً في بناء جبهة معارضة، في حالةٍ تشبه ما أسماه إرنست جلنر (Ernest Gellner) بوضوح تحالفَ الوعاظ مع متمردي العشائر[48]. وقد نجح أصحاب الدعوات الدينية في هذه المهمة الجوهرية بالدعوة لخطاب مقاومة، ولذلك اعتمدوا على التأويلات الباطنية للإسلام في جبل الدروز ودعوا إلى المناهج الصوفية العرفانية في شرق الأناضول، أما في عسير ووسط شبه الجزيرة واليمن، فقد وعدت رسالتهم الطهورية بالعودة إلى «العصر الذهبي». وفي هذه المواقف كلها، نجح أصحاب الدعوات الدينية في حشد المجتمعات ضد النظام العثماني بعقد تحالفات قبلية وتجاوز الانقسامات المحلية باسم القيم الدينية العليا.

لقد استُعمل الدين إطارًا أيديولوجيًا للحشد في التخوم[49]، وأحد الأسباب المهمة لذلك كان مذهبيًا. فآل سعود في نجد والدروز في حوران وأئمة اليمن مثلوا نسخًا من الإسلام

---

[44] Ochsenwald (1984), p 34.

[45] Foggo (2002).

[46] Khoury and Kostiner (eds) (1990).

[*] في تحليل الشبكات، الجماعات أو الشبكات الرمزية هي تلك التي تمثل شبكة علاقات نظرية مجردة بين كيانات متمايزة بعضها عن بعض، أما الشبكات التفاعلية فهي التي تمثل علاقاتها تفاعلات واقعية ملموسة بين هذه الكيانات تنتقل عبرها المعلومات والتأثير والأمور المادية. (المترجم).

[47] انظر عن التمييز بين الشبكات التفاعلية والرمزية: Watts (2004).

[48] Gellner (1981), pp 44, 56.

[49] وهو ما يتناقض صارخًا مع التشكل السياسي للدين في مسار الداخل، حيث أعاد الإسلام المديني الذي يتحكم فيه العلماء إنتاج النظام الاجتماعي القائم. وانظر أطروحةً مشابهة لدى: Ocak (2003).

مخالفةً للتوجه الرسمي، مالت على مر التاريخ إلى منهجٍ تعبوي. ولم يكن مصادفةً أن العثمانيين، رغم انتسابهم للسنة، فضّلوا الطريقة النقشبندية في شرق الأناضول لمواجهة التأثير التبشيري. أما السبب المهم الثاني فهو مكاني بالأساس. فقد كانت الدعوة إلى الإسلام الطهوري سمةً مميزة للإسلام الريفي القبلي في التخوم لقرون[50]. وكان الأدارسة في عسير – المتأثرون بتراث الصوفية في شمال أفريقيا – صورةً مثالية لهذا التوجه[51].

وقد انتفعت حركات حشد التخوم من دعمٍ خارجي. فالدول المجاورة ومنافسو الإمبراطورية قدموا الدعم اللوجستي والمعدات العسكرية والموارد المالية لأجل تعميق العداء في المناطق الحدودية المتقلبة. وفي أواخر القرن التاسع عشر، اعتمدت القبائل الكردية في شرق الأناضول والجماعات الشيعية جنوبي بغداد وأئمة اليمن وشيخ الكويت وآل سعود والجبهة القومية الأرمنية كلهم على موارد دعمتهم بها دولٌ أخرى، وتضمَّن الدعم الذي قدمته إيطاليا لأدارسة عسير قصفًا للساحل العثماني في عام 1911 و1912م[52]. وكذلك كان للحكام المحليين –إلى جانب التدخل الأجنبي– مصلحةٌ في التأثير على السياسة الحدودية.

كانت محركات الفعل الجمعي في التخوم البعيدة هي رؤى الاستقلال المحلية، فالزعامات الوراثية رأت في عدم تحركها خسارة لحقوقها العرفية. فهم لا يملكون علاقات مؤسسية طويلة الأمد بداعم إمبراطوري، ويسهل على الدولة العثمانية السيطرة على أتباعهم[53]. فأصر الإمام يحيى على تطبيق قانون عشائري شرعي وجباية الضرائب لأجل حفظ

---

[50] انظر مثلًا في حالة الحركة المهدية في السودان في القرن التاسع عشر، وتحولها إلى دولة. فقد كانت مدفوعةً بمزاعم الطهورية الدينية، وكان البدو وتجار الرقيق المعارضين للدولة المصرية التحديثية المتوسعة من مؤيديها الأساسيين. وقد أقنعت الانتصارات العسكرية المهدية والوعد بتخفيض الضرائب وفرص الغنائم المزيدَ من العشائر بالانضمام إلى معسكر المتمردين على أسسٍ عشائرية. وفي حين أنشأ المهدي محاكم شرعية لإقامة العدالة، تحولت التجربة الثورية أولًا إلى نزاع بين فصائل العشائر، ثم تطورت إلى حكم شخصي يدعمه رهط الحاكم (ثم حل محله حراس ملكيون على النمط المملوكي). وعلى رغم أن الحركة المهدية اشتركت في العديد من السمات مع سياسة التخوم البعيدة في العصر العثماني المتأخر، كانت طبيعة الدولة المهدية تشترك في العديد من أوجه الشبه مع التاريخ السياسي لشبه الجزيرة العربية في الفترة ما بين الحربين العالميتين. انظر عن الدولة المهدية: Holt and Daly (2000).

[51] Bang (1996), pp 143-188. ويمكن أن تخرج المقارنة المفصَّلة مع السنوسية في ليبيا باستنتاجاتٍ مثيرة.

[52] Baldry (1976a).

[53] انظر عن الأثر التعبوي للخوف والتهديد على السياسة الاحتجاجية: Goldstone and Tilly (2001). وكما بيَّن جولد (1996) في سياق تمرد الويسكي (1774)، كان الراجح أن تتمرد النخب المستقلة عن أي راعٍ فيدرالي، أو يكون رعاياهم متداخلين مع رعايا مسئولين فيدراليين. [كان تمرد الويسكي احتجاجًا على الضرائب المفروضة على المشروبات الكحولية في الولايات المتحدة في عام 1791م. –المترجم].

الاستقلال المحلي، وللسبب عينه، كان علماء الوهابية وفقهاء الزيدية رأس حربة المعارضة الموجهة ضد قيام حكمٍ مركزي عثماني سني مديني. وهنا، اندفع العوام -بفعل الجباية التعسفية للضرائب والخوف من التجنيد ومن فرض هويةٍ طائفية عثمانية- إلى التوحد مع الزعماء المحليين، فتحول الفعل الاحتجاجي الجمعي في التخوم البعيدة إلى استراتيجية فعالة للمساومة السياسية[54].

تعاضدت خطط الاستقلال بمقاومة حكم النخبة في منطقة التخوم الوسطى. إذ واجهت الأحلاف العشائرية والنخبة الدينية بحلول تسعينيات القرن معارضةً داخلية في العراق الأدنى وجبل الدروز، وكانت القضية المركزية هي فقدان الحقوق الاقتصادية المتعارف عليها بعد تطبيق قانون الأراضي العثمانية. فقد قاوم الفلاحون مطالبات «الجباية الجائرة» وأطلقوا ثورات محدودة النطاق بسبب مواجهتهم مشكلات التوطين/التهجير واستخدام الأراضي والمياه[55]. فسقط حكم آل سعدون لعشائر المنتفق في البصرة، واضطُر آل الأطرش للتعامل مع محاولات خلعهم في جبل الدروز. وكان المأزق في هذه الحالة هو الضعف المتوسط لقوة العثمانيين، التي كانت كافية لتفكيك جماعات الثقة المغلقة، لكن لم تكفِ لإقامة أتباعًا للإمبراطورية من الملاك يرتبطون بالدولة مباشرةً.

أما في التخوم القريبة فقد نشأ اتجاهان متعارضان. ففي شمال العراق ساد هدوء نسبي تحت عين عبد الحميد الساهرة، إذ عمد السلطان لحفظ الوضع القائم في المنطقة بتقوية رؤوس السادة. أما في تجربة شرق الأناضول التاريخية، كان العنف الطائفي هو العامل الحاسم. فقد شملت المنطقة فلاحين وثوارًا من الأرمن ومبشرين مسيحيين ومُهجَّرين مسلمين وزعامةٍ عشائرية كردية وعلويين من غير السنة. وكان طابع التنوع الديموجرافي والانقسام السياسي هذا هو الذي بلور التمييز بين العدو والصديق وأنشأ شبكات حشد مختلفة على الأرض.

وتاريخيًا، كان شرق الأناضول مسرح أول تحدٍ من الحركة القومية الأرمنية للوضع الراهن إبان تسعينيات القرن التاسع عشر. إذ طالب الثوار -مُسلحين بخطابٍ ديمقراطي اجتماعي- بحقوق الفلاحين الأرمن وأشعلوا ثوراتٍ محدودة النطاق في المنطقة، وكان رد الفعل العثماني مزدوجًا. إذ أولًا، تعاونت الحكومة المركزية مع شبكات الطرق الصوفية

---

[54] عن معدلات الخصم المرتفعة وتكاليف المعاملات التي جعلت من التمرد خيارًا يسيرًا، انظر: Levi (1988), pp 1–40؛ وعن «الشروط المسبقة» لنجاح أي تمرد، انظر: Brustein and Levi (1987).

[55] Jwaideh (1963).

لتحقيق هيمنةٍ أيديولوجية، وتلقت الطريقة النقشبندية الخالدية عنايةً خاصة في هذا الصدد، لما لها من قدرةٍ تعبوية شديدة، ونهجٍ داعمٍ للدولة، وموقف مناهض للمسيحية[56]. وثانيًا، نظَّم العثمانيون العشائر الصغيرة في أفواج الفرسان الحميدية لمحاربة الحركة القومية الأرمنية حربًا أكثر فعالية[57].

كانت نقطة التحول في العنف الإسلامي الموجه ضد الأرمن هو الوعد في معاهدة برلين المنعقدة في عام 1878م بالإصلاح الداخلي لست ولايات عثمانية[58]. وقد ترجم كل الأطراف المعاهدةَ بوصفها ذريعةً للتدخل الخارجي[59]، لكن ما جعل الصراع الاجتماعي مميتًا -كما جرى في مقدونيا- لم يكن الضغط الدولي ولا الهويات الطائفية ذاتها، بل الكيفية التي جرى بها تسييس هذه الهويات وحشدها حشدًا تفاعليًا عبر النشاط التبشيري وشبكات الطرق الصوفية النقشبندية والدعاية القومية الأرمنية وأفواج العشائر الكردية. وحظيت هذه الرؤية بدعمٍ كبير في صفحات جريدة **كردستان** المعاصرة لها، والتي نشرتها في المنفى أشدُ العائلات الكردية المعارضة تأثيرًا[60].

اتسم الخط التاريخي للتخوم على المدى البعيد بثلاثة أنماط من الفعل الاحتجاجي (الشكل 2). ففي التخوم البعيدة، ثارت تمردات كبرى لأجل الاستقلال المحلي، ونجحت نخب التخوم في مساومتها الحكومة المركزية، كما تجلى في الحالة اليمنية. وفي المنطقة الوسطى في العراق الأدنى وحوران، حيث لم يتمكن الزعماء المحليون ولا الدولة من التحكم الكامل في المشهد، استهدفت الانتفاضات محدودة النطاق النخبة المحلية والدولة العثمانية معًا، بهدف استعادة الحقوق العرفية. أما في التخوم القريبة، فكان الهدوء النسبي سيد المشهد. فالدولة العثمانية كانت أقوى ومتحدة في المصالح من الزعماء المحليين وقريبة منهم مذهبيًا. لكن ما جعل من شرق الأناضول حالةً خاصة هو حشد وسطاء مهرة للوحدات الطائفية، ودعمهم من قبل الدولة العثمانية والقوى الأجنبية المتعارضة.

---

(56) قام على تنظيم حركات المقاومة في شرق الأناضول وشمال العراق شيوخ الصوفية من الطريقة النقشبندية. لكن يظل جديرًا بالذكر ذلك الطابع المؤيد للدولة الذي اتسمت به الطرق النقشبندية الخالدية، فقد قاتلوا التوسع السلفي الوهابي، وتصدوا للانتفاضات المسيحية والحركات «البدعية» الأخرى منذ عشرينيات القرن التاسع عشر. انظر عن النقطة الأخيرة: Abu-Manneh (2003); Weismann (2001), pp 52-54.

(57) انتظمت الأفواج العشائرية وفقًا لبعض المصادر في خمسةٍ وستين وحدة، وشملت خمسين ألف جندي. انظر عن الفرسان الحميدية: Klein (2002).

(58) كانت الولايات الست هي بدليس ومعمورة العزيز ووان وأرضروم وسيواس وديار بكر.

(59) لموقفين مختلفيْن عن الموضوع يصلان إلى الاستنتاج نفسه، انظر: Salt (1993); Mann (2005), pp 111-179.

(60) عن منظور آل بدرخان، انظر: Bozarslan (ed) (1991).

لكن على رغم شراسة حركات الحشد في التخوم العثمانية وقوتها، فإنها كانت مقيَّدة لعددٍ من الاعتبارات. يتعلق أولها بالطبيعة التنظيمية للتمرد، فالوسطاء الدينيون كانوا فعالين في الدعوات ذات الأمد القصير، لكنهم لم يكونوا على مستوى النجاح عينه في إبقاء حركات مقاومة طويلة الأمد. وفوق ذلك، كانت الائتلافات السياسية في التخوم دومًا مؤقتة ومتشظية، وقامت على تحالفاتٍ هشة. إذ وقفت عشائر وعوائل وأبناء بيوتاتٍ حاكمة ضد الدولة، ووقفت أخرى مع السلطة المركزية. وعلى إثر ذلك، لم يكن التعاون مع الحكومة المركزية أو مقاومتها موقفًا ثابتًا في التخوم العثمانية. وفي انهيار المعارضة الكردية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر دلالةٌ واضحة على ذلك[61].

أما السبب الثاني فكان أن العثمانيين -ثابتين على تقليد الحكم غير المباشر- كافئوا بحكمة قادة الثورات الناجحة لأجل دمجهم في الجهاز السياسي الإمبراطوري. فشاع استخدام عقود الالتزام والمناصب الإدارية والرواتب الإمبراطورية والعفو السياسي استراتيجياتٍ لجذب الزعماء الزيدية واليمنية ورؤوس آل رشيد وآل سعود والدروز والزعامات الكردية إلى الإطار العثماني. وكذلك، لم يُرد الزعماء قط أن يخرج التمرد عن سيطرتهم، إذ كان في يدهم أداةً للمساومة. وكانت المصالح الاقتصادية والسياسية عاليةً للغاية، فكان هناك في الغالب منافسٌ محلي يمكنه التعاون مع الدولة العثمانية. فنخب التخوم لم يكن لديها «التزامٌ أيديولوجي بالتمرد»، بتعبير آندرو جولد (Andrew Gould)[62].

أما العنصر الأخير الذي قيَّد حركات الحشد في التخوم -على الأقل في التخوم القريبة- كان فكرة القطرية المتنامية، التي حدَّت مساحة الفرصة السياسية السانحة للفوضى العشائرية الريفية. وتجلى هذا الاتجاه واضحًا في الثورة الكردية الوحيدة والفاشلة في شرق الأناضول في عام 1879 و1880م، عندما جرى احتواء أحد زعماء النقشبندية ذوي التأثير الأيديولوجي والمصالح المادية على جانبي الحدود، عبر التفاوض وإعمال استراتيجية النفي السياسي. وكان العامل الجديد هنا هو كيف تمكنت الإمبراطوريتان الإيرانية والعثمانية من التوصل إلى اتفاقٍ مؤقت للحد من قوة زعيمٍ محلي هدد تأثيرُه الاستقرار السياسي الإقليمي وخلق عواقبَ دولية[63].

---

[61] اضطلع بدرخان البوتاني بدورٍ نافع في القضاء على الإمارات الكردية الأخرى في المنطقة. إذ أقصى خصومه الإقليميين (نور الله بك الهكاري وشرف بك البدليسي) وشن حملةً عسكرية على النساطرة. وبعد توسع بدرخان لا قبله، كانت الدولة العثمانية في موقفٍ يسمح لها بالقضاء على حكم الإمارات الكردية في المنطقة.

[62] Gould (1976).

[63] Kılıç (2006).

	قوة الدولة العثمانية*	خطورة التدخل الأجنبي	الهوية الطائفية	نتيجة الفعل الجمعي
شرق الأناضول	مرتفعة	مرتفعة	متجانسة	عنف طائفي
شمال العراق	مرتفعة	منخفضة	متجانسة	استقرار
حوران / العراق الأدنى	متوسطة	من منخفضة إلى متوسطة	متنوعة	انتفاضات محدودة النطاق
الحجاز / منطقة الخليج	منخفضة	من متوسطة إلى مرتفعة	متجانسة	الحفاظ على الوضع القائم
اليمن / عسير	منخفضة	مرتفعة	متنوعة	تمردات عامة

* بمعنى القوة النسبية في إطار الخط التاريخي للتخوم

شكل (2): الفعل الجمعي في التخوم العثمانية

خلاصات

كان الحكم في تخوم الدولة العثمانية في أواخر عهدها حكمًا واهنًا. إذ عملت الدولة العثمانية هناك بمأسسة ضعيفة، واعتمدت على التعاون المشترك أو الثقة العالية أو الدمج الإجباري. ولذلك لم يكن هناك تجنيد عام ولا تعداد للسكان ولا تسجيل للأراضي في مناطق من مثيل شبه الجزيرة العربية. أنهت سياسة الطوارئ هذه الرؤية عندما لاحظت الحكومة المركزية ضعف حكمها، وتكاثف النزاع الجيوسياسي، وقوة المقاومة المحلية في هذه المناطق. وقد كان هذا الثلاثي الملتصق هو ما حدد أنماط تشكل الدولة الحديثة في تخوم الشرق الأوسط.

وكذلك، انطبع الحكم العثماني في التخوم بطابع خاص نتيجة وجود جماعاتٍ غير سنية مختلفةٍ ثقافيًا ومستقلةٍ سياسيًا. ولم تتبلور أيُ تحديات أيديولوجية من الطبقات الوسطى أو أولويات اقتصادية تجارية أو هيمنة سياسية لكتلةٍ مسلمة مدينية، وهو ما صعَّب على الدولة العثمانية اختراق مجتمع التخوم، فركَّزت اهتمامها على خطة أخلاقية، لعدم قدرتها على

التواصل مع النخبة المحلية أو تغيير المنطقة باستعمال مؤسسات إمبراطورية (أو عبر سياسة توطين عدوانية). لكن الخطة السنية الطائفية للإمبراطورية تمخضت عن نتيجة عكس مقصودها، وخاصةً في التخوم البعيدة، وحوَّلت شرق الأناضول إلى منطقةٍ أشد التهابًا في تسعينيات القرن التاسع عشر.

وكذلك أثَّرت قوة الرؤوس الدينيةِ والريفية على الخيارات الاقتصادية المتاحة في المنطقة. فقد ظلت جباية الخوات واقتصاد الكفاف مصدري الدخل الرئيسين، ثم تلاهم الالتزام والتهريب وتجارة الرقيق. ولم تزدهر الأسواق الإقليمية إلا في التخوم القريبة، حيث كانت مركزة الدولة أقوى وتعاون ذوو المصالح المدينية مع الحكومة المركزية. وكان شرق الأردن وشمال العراق خير مثالين على ذلك. لكن ظل الالتزام في مكانةٍ لا ينازعها شيء، فمن الجدير بالذكر أن في عام 1914م كان 80% من أراضي العراق الأدنى فعليًا في ملك الدولة المركزية.

تحرك الفعل الجمعي في التخوم بفعل رؤى الاستقلال المحلي عن دولةٍ عثمانية تسعى للمركزة. كانت مقاومة التخوم ريفية الأساس، واستغلت نسخ الإسلام المخالفة للتوجه الرسمي، وكانت أكثر إثمارًا في وجود فواعل دينية على الأرض توحِّد نخب التخوم. ومن ثم، كانت العلاقة بين الحُجَّاب من نخب التخوم والرحَّالة من الوسطاء الدينيون هي التي تحدد درجة النجاح هناك[64]. فاجتماع الطرفين تحت سلطةٍ واحدة يُبقي على التمردات في التخوم البعيدة لأمدٍ طويل، أما انفصالهما فأثار انتفاضات عشائرية قصيرة الأمد وخطابٍ معادٍ لملاك الأراضي في العراق الأدنى وجنوب شرق الأناضول وجبل الدروز. لكن تعاون الطرفين أدى إلى مخرجٍ تاريخيٍ آخر هو الانتفاضات الاجتماعية ذات الطابع الطائفي في شرق الأناضول.

وفي ملاحظة ختامية، من الجدير بالذكر أن المطالبات الجماعية في التخوم العثمانية كانت تبحث عن صفقاتٍ أفضل مع الحكومة المركزية. فزعماء التخوم لم يسعوا للانفصال الكامل عن السلطة الإمبراطورية في إسطنبول، ولا مارسوا سياسات تعمد للاستقلال السياسي، وحتى زعماء التخوم البعيدة رضوا بفكرة الحصول على نظام حكمٍ وراثي ما في إطار الحكم العثماني، ويشهد على ذلك صلح دعان مع الإمام يحيى واتفاقية الحفائر مع الأدارسة. ويصح القول إن الأمر ظل على ذلك حتى ظلام الحرب العالمية الأولى، على رغم كثافة الاحتجاج ووتيرة الانتفاضات العالية وانتشار المقاومة.

---

(64) على رغم أن الحُجَّاب قد تحكموا في الوصول إلى موارد المجتمع، كان الوسطاء من الجوَّالة غرباء وحَّدوا نخب التخوم على أرضية مقاومة مشتركة. ولأجل مناقشة متأملة، انظر: Gould and Fernandez (1989).

الفصل الخامس: طرق التحول 1908-1922م

كانت الفترة بين عامي 1908 و1922م عهدًا جديدًا في التاريخ العثماني المتأخر. إذ سمحت السياسة الجماهيرية لفاعلين اجتماعيين برفع مطالبَ جديدة، ومهدت الحروب الكبرى الطريق لتفكك الإمبراطورية العثمانية. وكذلك أدى التغير السياسي السريع إلى تعديل الخطوط التاريخية الإمبراطورية. فقد وضعت السياسة الجماهيرية الفاعلين المحليين في وجه الطبقة الإمبراطورية الجديدة، وكانت نقطة الخلاف هي الهوية المتميزة لكل مسارٍ إقليمي. وعلى ذلك، أصرت زعامات التخوم على الاستقلال المحلي، وأثارت الطبقات الساحلية الوسطى مشكلات إصلاح الإمبراطورية والاندماج الاقتصادي، وحاولت الكتلة المسلمة في مناطق الداخل حماية موقعها الوسيط. وقد حلت الحرب هذه النزاعات الداخلية بطرقٍ مختلفة، إذ غيَّرت التراتبيات الداخلية في الساحل، وقطعت مسار الداخل، وأكدت الطابع المتفرد الذي اتسمت به التخوم العثمانية.

يستكشف هذا الفصل طرق التحول في أواخر عهد الإمبراطورية العثمانية. فينظر القسم الأول في نشأة الطبقة الإمبراطورية الجديدة التي جاءت بخطةِ تغيير في الحقبة الدستورية الثانية. ثم يتتبع القسم الثاني انتصار القومية في الساحل، ويبين كيف هيمن الظهير الطائفي والطبقات الوسطى القومية على غيرهم من أنصار الكوزموبوليتانية. وأسعى في القسم الثالث إلى لفت الانتباه إلى الصفقات الفاشلة في الداخل، حيث تعرَّض الحكم الإسلامي للضغط مع انهيار الدولة العثمانية. ويشير القسم الأخير إلى أن فترة الحرب قوَّت الأنظمة الافتراسية في شبه الجزيرة العربية، لكنها أضعفت الجماعات المستقلة سياسيًا في بقية التخوم.

الطبقة الإمبراطورية الجديدة

لقد كانت البيروقراطية الحديثة في الإمبراطورية العثمانية واقعًا خاصًا بالعصر العثماني المتأخر[1]، بعد أن تضاعفت من ألفي كاتب إلى خمسةٍ وثلاثين ألف بيروقراطي في عهد عبد الحميد الثاني. فقد نشأت ردًا على الضغط العسكري الخارجي، واكتسبت طابعًا إصلاحيًا في أثناء ذلك، وأنشأت طبقةً اجتماعية متمايزة مع مطلع القرن العشرين. وكان الأثر البعيد للمجموعات البيروقراطية ملحوظًا، فقد قلبوا علاقات الدولة والمجتمع في جميع

[1] Findley (1989), p 23. وانظر أيضًا حول الأنماط المتغيرة للتجنيد والتدريب والجراية: Findley (1980).

أنحاء الإمبراطورية، وشكَّلوا بعض المخرجات السياسية في البلقان بعد خروج العثمانيين وفي الشرق الأوسط الحديث. وقد تطورت البيروقراطية العثمانية عبر ثلاث مراحل مختلفة.

تمثلت المرحلة الأولى (1787–1839م) في تحييد الجماعات المنافسة في المشهد السياسي. فالهزائم العسكرية التي منيت بها الدولة من روسيا القيصرية ونفوذ الأعيان الراسخ أقنعا الحكام العثمانيين بتحديث قدراتهم على شن الحرب وبدء سيرورة من المركزة. فأنشأ سليم الثالث جيشًا حديثًا صغيرًا، وافتتح مدارسَ للتعليم العالي في العلوم العسكرية والطب[2]. ثم دمَّر خلفه محمود الثاني الإنكشارية القوية، وقيَّد استقلال الولاة والحكام المحليين في الأناضول والبلقان. ومنذ عام 1830م، كانت إعادة هيكلة الجيش العثماني قد قضت على جماعات المصالح الراسخة في العاصمة، وأضعفت النخبة المحلية في الولايات، وبذلك مهدت الطريق لبناء مؤسسات جديدة وقضت على القواعد التنظيمية للزعماء المستقلين.

لكن انتصارات محمد علي والي مصر الساحقة أجبرت السلطان العثماني على توسعة الإصلاحات خارج المجال العسكري. فوعدت إصلاحات التنظيمات العظيمة بمساواةٍ في الحقوق لغير المسلمين، وجعلت النسق القانوني متفقًا مع حاجات الاقتصاد العالمي الرأسمالي، وأدخلت قواعد عدة تُحسِّن من أداء إدارة الولايات[3]. وبذلك اتسمت المرحلة الثانية من مراحل التحول البيروقراطي (1839–1875م) بهيمنة فكرة الإصلاح وعدة مؤسسات جديدة. فقد احتاج العثمانيون الدعم الأوروبي من أجل البقاء السياسي، لكنهم أجروا سياسات تسعى للمركزة لمنع خسارة أقاليم أخرى. وكانت المشكلة الأساسية في نظر العثمانيين ساعتها هي محدودية عدد البيروقراطيين المدربين لتطبيق الإصلاحات، وخاصةً في الولايات.

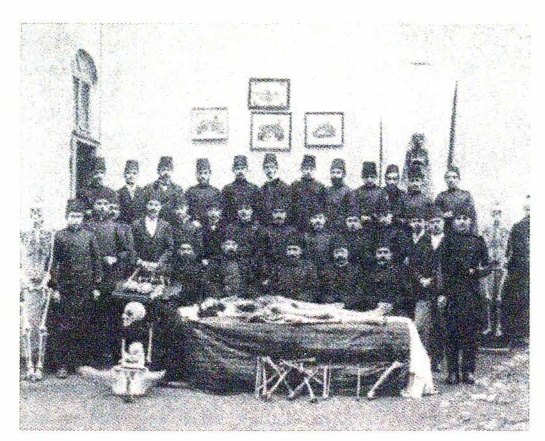
ركَّزت الدولة العثمانية جهودها في عهد الإمبريالية على تدريب مهنيين متخصصين للبيروقراطية الإمبراطورية، وعلى صياغة أيديولوجيات دفاعية تحفظ وجودها السياسي. وفي هذا الصدد، كانت الخطة الداخلية التي استند إليها عبد الحميد الثاني في سياسة الجامعة الإسلامية هي تحقيق تماسك الإمبراطورية عبر وسائل مؤسسية وأخلاقية. وكان

---

(2) Shaw (1971), pp 71–208.

(3) راجت فكرة الإدارة الفعالة في الولايات رواجًا كبيرًا في الإمبراطورية العثمانية بفعل ضغوط دولية متنافسة في ستينيات القرن التاسع عشر، لكن على المستوى الداخلي، كان الهم الأساسي للعثمانيين هو تجنب التدخل الأجنبي المتذرع بالسخط الشعبي. انظر: Abu-Manneh (1992).

من مضامين الاستراتيجية المؤسسية تحسينُ بنية الإمبراطورية التحتية في جانب التعليم العام، وسرعان ما نضج بفضلها حكم البيروقراطية العثمانية. وعلى ذلك، اتسمت المرحلة الثالثة من الترسيخ البيروقراطي (1876-1908م) بـ «تعزيز الوضع الإداري» وخلقت طبقةً إمبراطورية جديدة أخذت على عاتقها مهمة حماية التماسك الإقليمي للإمبراطورية العثمانية[4].



الطبقة الإمبراطورية الوضعية الجديدة. طلاب مكتب الطب.

كانت الطبقة الإمبراطورية الجديدة متعددة اللغات والعرقيات، ومسلمة في غالبها. وقد منحهم التعليم الحديث صفاتٍ خاصة من قبيل المهنية والنخبوية ميَّزتهم عن الطبقات الدينية وطبقات الملاك في الإمبراطورية[5]. آمن البيروقراطيون بفكرة الإصلاح الفوقي، وارتابوا في الزعامات المحلية وفي القوى الأجنبية، ونأوا بأنفسهم عن سياسات السلطان الاستبدادية. وصارت معارضة تركيا الفتاة تهديدًا حقيقيًا نتيجة استخدامهم الفعال للصحافة الأجنبية وسهولة وصولهم للسلطة البيروقراطية ومنظماتهم السرية. وفي هذه اللحظة، أقنع الاتفاق المبرم بين روسيا وبريطانيا حول مستقبل مقدونيا السياسي أبناءَ الطبقة البيروقراطية الساخطين بأن التدخل الأجنبي في الإمبراطورية العثمانية كان وشيكًا.

كان لجناح المعارضة في سالونيك الفضل في إسقاط النظام المستبد، إذ وحَّد صغار ضباط الجيش المعسكرين في مقدونيا ومثقفي بيروقراطية الولايات. وقد لعبت مقدونيا دورًا

---

(4) انظر لعرضٍ متوازن: Fortna (2008)، وعن السياسة الثقافية التي مارسها عبد الحميد الثاني: Deringil (1998).

(5) Hanioğlu (2008a).

بارزًا في إعلان الدستور، وذلك لأسباب عدة. فأولًا، رأى ضباط الجيش في الداخل المقدوني هشاشة حكم العثمانيين في التخوم، وثانيًا، وجدت المعارضة في مدينة سالونيك الساحلية مساحة فرصةٍ سياسية للتنظيم، بما فيها من نخبة اقتصادية يهودية منفتحة، وطبقة مسلمة من ملاك الأراضي المتنفذين، وعائلات متنفذة من الدونمة. وأخيرًا، تعلم الضباط العثمانيون من الجماعات المتمردة في المنطقة تكتيكات معارضة جديدة لإعلان مطالبتهم بدستورٍ عثماني[6].

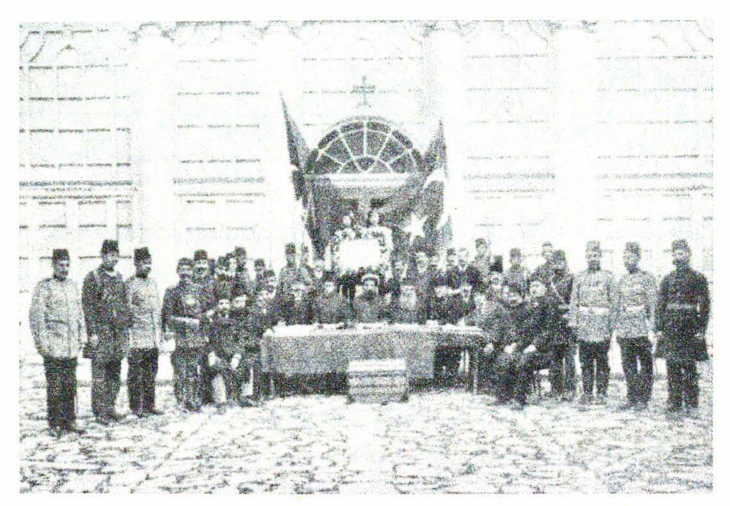
التجأت جماعةٌ صغيرة من ضباط الجيش المتمردين إلى الجبال ورفضوا إطاعة الأوامر، فلم يجد السلطان بدًا من إعادة الدستور في الثالث والعشرين من يوليو من عام 1908م. وبنت جمعية الاتحاد والترقي المسيطرة على قوات المعارضة في سالونيك مطالبَها على أساسين لإدارة الإمبراطورية العثمانية. الأول أن الاتحاد سيمحو الاختلافات بين أبناء الملل وسيحولهم إلى مواطنين في هوية عثمانية متجاوزة للقوميات (اتحاد العناصر)، أما الثاني فهو التقدم الذي سيخلق دولةً عثمانية حديثة على النمط الأوروبي. كان ظن قيادة الاتحاديين أن الخطة الإصلاحية ستضع الدولة العثمانية موضع الاحترام على الساحة الدولية، وستحبس الحركات الانفصالية داخل الحدود الإمبراطورية.

قدّمت جمعية الاتحاد والترقي مقترحاتٍ عدة لتنفيذ إصلاحات واسعة النطاق في الإمبراطورية العثمانية، وكان منها نظام سياسي لا طائفي يقضي على تحاصص الجماعات الدينية، واحترافية جهاز بيروقراطي يحل مديرين في كل منطقة محل الأفراد المترابطين سياسيًا، ودعا إلى مساواة تعضِّد فكرة الإمبراطورية متعددة الأديان حقًا. ومن ثم، توقف نجاح برنامج الاتحاد والترقي على نسف الجماعات الوسيطة. وكان ظنهم أن التغير الاجتماعي الفوقي السريع سيحوِّل «رجل أوروبا المريض» إلى «يابان الشرق الأدنى»، وسيخلق إمبراطورية عثمانية مستقلة وقوية عسكريًا وغنية اقتصاديًا[7].

---

[6] لقراءة متبصرة، انظر: Tekeli and İlkin (1980)، وعن مشاركة عائلات الدونمة في ثورة عام 1908م: Baer (2010), pp 84-101, esp. 96.

[7] Worringer (2004).



رسم هوية عثمانية. رؤوس الديانة والنخبة الإمبراطورية في لجنة اقتراع.

لكن قيادة الاتحاد والترقي فوجئت بأن خطة المركزة التي قدمتها تركيا الفتاة لقيت انتكاسات كبيرة خارجيًا وداخليًا[8]، فبعد أسابيع قليلة من إعلان الدستور، ضمت النمسا البوسنة والهرسك، وأصبحت كريت جزءً من اليونان، وأعلنت بلغاريا استقلالها عن الدولة العثمانية. وفي الجبهة الداخلية، لم يقع اتفاق بين القوى الثورية في البلقان وشرق الأناضول، واضطربت مناطق التخوم من مثيلات حوران وشرق الأردن، واستاءت الكتلة المسلمة والكنيسة اليونانية الأرثوذكسية من محاولات المركزة التي أجرتها حكومة إسطنبول، وستقضي على سلطاتهم التوسطية.

ومع الانتخابات البرلمانية في عام 1908م، تجلى ضعف جمعية الاتحاد والترقي، إذ بيَّنت الانتخابات ذلك التحيز السياسي للولايات في جميع أنحاء الإمبراطورية. ويزعم آيكوت قانصو (Aykut Kansu) أن 15% فقط من أعضاء البرلمان (281/44) كانوا من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي[9]. وبعد الانتخابات، وقعت محاولة انقلابٍ مضاد في العاصمة،

---

[8] لاحظ المشاركة اليهودية الكبيرة في مشروع 1908م بوصفها ردَ فعلٍ مضاد. وانظر عن دور النخبة: Ahmad (2002). وعن الضعف النسبي للصهيونية في فلسطين، انظر : Campos (2005).

[9] Kansu (1997), pp 193–241. حصلت جمعية الاتحاد والترقي على الجزء الأساسي من أصواتها من سالونيك وتراقيا وغرب الأناضول. وسادت زعامات التخوم في الأراضي الحدودية، وهيمنت الكتلة المدينية المسلمة على المناطق الداخلية. أما في المناطق المتنازع عليها من قبيل شرق الأناضول ومقدونيا، تمكن الثوار الأرمن في وان والقوميون الألبان في كوسوفو من ضمان الدعم السياسي لمرشحيهم.

وتمكنت المعارضة الليبرالية المناهضة للمركزية من تقوية موقفها في البرلمان، وحملت على جمعية الاتحاد والترقي وأعلنت عن مخاوف محلية وانتقدت موقف الجمعية من التتريك والإسلام[10]، لكنها لم تحقق أي نتائج سياسية. إذ فشل الائتلاف الليبرالي في بناء تحالف مع الكنيسة اليونانية الأرثوذوكسية والبرلمانيين غير الأتراك، وبالكاد تمكن من الانتظام السياسي خارج العاصمة، فواجه انتقام الجمعية في انتخابات عام 1912م[11].

لقد مر التنافس داخل النخبة والتوترات «بين المركز والأطراف» بمنعطفاتٍ جديدة عندما غيَّرت السياسة الجماهيرية (1908-1912م) وفترة الحرب (1912-1922م) التجربة السياسية الخاصة بالإمبراطورية العثمانية. فشهد كل خطٍ تاريخي إمبراطوري تعديلًا كبيرًا. وبدا أن قصة الساحل العثماني لم تكن أمرًا مختلفًا، ففي أقل من عقد، اختفى من الأفق المستقبلُ المشرق الذي كانت تنتظره مدن الموانئ، وحل محله مسارٌ مفزعٌ ضُحي فيه بالسلام الكوزموبوليتاني لأجل صالح التوحد السياسي وبناء الدول القومية والجشع الكولونيالي.

قومنة الساحل

كان الساحل العثماني متحمسًا لثورة تركيا الفتاة، وسرعان ما جرى تسييس مدن الموانئ بموجةٍ من التظاهرات العمالية والإضرابات والتهييج الاشتراكي[12]. فقد طالب العمال بمزيدٍ من الحقوق في سالونيك وإزمير وبيروت، وتحدوا المركز المميز الذي حظي به رأس المال العالمي والمحلي. وكذلك انتظمت الطبقات الوسطى، وصح ذلك بشكلٍ خاص في حالة بيروت التي طالبت فيها النخبة المدينية المتماسكة بمؤسساتٍ أكثر تمثيلًا وفعالية، لأجل تنمية الولاية كلها والحفاظ على تنافسيتها على المسرح الاقتصادي العالمي[13]. لكن رد الفعل الاتحادي على ذوي المصالح الساحلية كان أقل من متعاون، فحظرت التظاهرات

---

(10) Kayalı (1995).

(11) ناقش بيرنچي (1990) الضعف التنظيمي لدى الائتلاف الليبرالي وقيادته الفكرية ومشروعه السياسي المبهم.

(12) انظر عرضًا عامًا في: Beinin (2001), pp 77-80.

(13) تؤكد الدراسات التاريخية على الطابع السياسي الذي اتخذته جمعية الإصلاح البيروتية، معتبرةً إياها المعبر عن التطلعات اللبنانية أو العربية. لكن تظل حزمةٌ كبيرة من مطالب الحكم الذاتي في الولايات متركزةً في قضايا الكفاءة الإدارية، من قبيل توفير الأدوات المالية لتجار بيروت (القروض والامتيازات والشركات المساهمة) وتطوير الموارد البشرية للولاية بما يتسق مع خلاصات تقرير بهجت والتميمي.

العالمية باعتبارها مشكلة تحتاج إلى ضبطٍ للنظام العام بالقانون، وأغضبت الطبقات الوسطى بإجراءات أشد في مجال تنظيم الجمعيات.

ثم بدأت جمعية الاتحاد والترقي في البحث عن حلفاء سياسيين جدد في الساحل العثماني. وانعكست طريقة التفكير هذه في حالة المقاطعات الاقتصادية، ومثّلت تحديًا لهيمنة الطبقات الكوزموبوليتانية. وكان المستهدفون الأساسيون بمقاطعات ما بعد عام 1909م هم اليونانيين العثمانيين، إذ اتُهموا بدعم الجيش اليوناني في حروب البلقان بتبرعاتٍ مادية. وفي هذه اللحظة الحرجة، قررت الحكومة إزعاج غير المسلمين في مصالحهم التجارية في مدن الموانئ، فاتجهت إلى طوائف العمال المسلمين واليهود طلبًا للمساعدة[14]. وكان ذلك خيارًا حكيمًا، فقد كان هؤلاء يحتكرون أعمال الموانئ احتكارًا شبه كامل، وأمكنهم بسهولة الإضرار بالمصالح الاقتصادية المرتبطة بالتجارة الأجنبية.

وجّهت جمعية الاتحاد والترقي استراتيجيتها الثانية لضبط مدن الموانئ إلى مناطق الظهير الساحلي. وتجلى ذلك أيما جلاء في غرب الأناضول، حيث شد التدخلُ السياسي لصالح ملاك الأرض المسلمين من أزر المنتجين المحليين، وذلك بمواجهة احتكار التجار الأوروبيين وغير المسلمين لتحديد الأسعار والإقراض. وكذلك تجاوزت الجمعية الأغلبيةَ المارونية في جبل لبنان وجبل عامل، وتعاونت مع الدروز ورؤوس الشيعة. وسرعان ما أنتج الإطار السياسي الجديد زعماءً أقوياء في الريف يمكنهم حشد الداخل وما زال أفق تفكيرهم إمبراطوريًا، وكان الأمير الدرزي شكيب أرسلان أشهر مثالٍ على ذلك. إذ خدم الدولة العثمانية في عدة مواقع، وكان مؤمنًا صادقًا بوحدة الإمبراطورية[15].

ومن حروب البلقان فصاعدًا، أصبح تحقيق التجانس في الساحل طموحًا راسخًا في شرق المتوسط. وجاء التغيير السياسي بتدخلٍ عسكري، ورسخ بوسائل اقتصادية وسياسية وديموجرافية. فأولًا، ضاعفت الدولة اليونانية أراضيها في حرب البلقان بضمها غالب مقدونيا، ثم أصبحت سالونيك أكثر يونانية بفعل هجرة المسلمين منها بعد ذلك والحريق الكبير في عام 1917م[16]. وفي لبنان، مكّن المشروع الكولونيالي الفرنسي الطائفة

---

[14] عن الأهمية السياسية الجوهرية للمقاطعات الاقتصادية في صنع القومية التركية، انظر: Ahmad (1988).

[15] كان الأمير الدرزي المنحدر من منطقة الشوف أحد أبناء آل أرسلان المتنفذين، وعمل عن قرب مع قيادة جمعية الاتحاد والترقي، وشكك في نوايا الأوروبيين تجاه الولايات العربية، ثم أصبح بعد ذلك متحدثًا مهمًا باسم القضية العربية/السورية في أوروبا في فترة ما بين الحربين. انظر سيرته الذاتية في: Emir Şekib Arslan (2008).

[16] انظر عن اللاجئين المسلمين: McCarthy (1995), pp 156-164، وعن الحريق الكبير في سالونيك: Mazower (2005), pp 298–310.

المارونية في جبل لبنان، بأن ضم ولاية بيروت الكوزموبوليتانية للدولة الجديدة التي سُميت بلبنان الكبير. وفي غرب الأناضول، أبطلت الجمعيةُ الامتيازات الأجنبية إبان الحرب العظمى، ونفَّذت عدة إجراءات تدعم مصالح المسلمين.

ارتبط هذا التطور الأخير ارتباطًا خاصًا بانهيار التجارة الخارجية مع بداية الحرب، وأثار القومية الاقتصادية في (غرب) الأناضول. ولذلك ازداد نصيب المطاحن في الإنتاج الصناعي من 32% في عام 1913م إلى 44% في عام 1915م[17]. لكن حتى ذلك لم يمنع تأخر مستويات الإنتاج عن احتياجات الاستهلاك، بما أدى إلى مجاعاتٍ في المدن. وأقامت الجمعية في العاصمة علاقاتٍ قوية مع طوائف الحرف السابقة (جمعية الأصناف[18])، وحشدوا تجار الأناضول للمشاركة في الشركات القومية التي أسسوها لتلبية احتياجات تموين إسطنبول[19]. وفي وقتٍ قصير، لم يتوقف أثر اقتصاد الحرب عند الإضرار بالتجار غير المسلمين، بل عزز المصالح المسلمة على أطراف الظهير الساحلي وفي وسط الأناضول.

لكن مدن الموانئ الكبرى في الإمبراطورية العثمانية ظلت في عام 1920م خاضعةً لحكمٍ مسيحي. فقد عدَّلت الدول المتحاربة الواقع السياسي القائم لصالح المسيحيين المحليين، بما جعل تدخل جمعية الاتحاد والترقي في غرب الأناضول حالةً شاذة في زمن الحرب. فاليونانيون في إزمير والموارنة في لبنان الكبير كانوا يحتفلون ببزوغ عهدٍ جديد بعد أن عاد أولئك إلى أوطانهم في غرب الأناضول بعد الحرب العظمى وهاجر هؤلاء من الجبل إلى بيروت. واعتقد الفاعلون الأوروبيون والمحليون -مثلما اعتقدت الغرفة التجارية في ليون- في إمكانية استعادة العهد الجميل لمدن الموانئ العثمانية على يد قيادات «مستنيرة»، وكذلك استرجاع الاندماج الاقتصادي للساحل مع الأسواق العالمية.

لكن رؤيتهم المتفائلة تلك ثبت أنها منقوصة الدقة، فانهزام القوات اليونانية أمام حركة المقاومة التركية عكس السيرورة السياسية في غرب الأناضول. ونبع النجاح التركي المبكر من التنظيم المحلي في أطراف الظهير الساحلي، حيث الزعامات المسلمة الراسخة والاندماج

---

(17) جُمعت إحصائيات الصناعة من مناطق مرمرة وغرب الأناضول. انظر: Ökçün (1971).

(18) مثل تأسيس جمعية الأصناف جهدًا مهمًا من قبل الاتحاد والترقي لجذب حلفاء سياسيين في العاصمة. فإن كانت السياسة الجماهيرية في عام 1908م قد جعلت من بناء الائتلافات الاجتماعية ضرورةً عملية، فقد بيَّنت تجربة المقاطعة للجنة أن طوائف الحرف يمكن أن يكون لها قيمة سياسية عظمى إن حسُن التلاعب بها وتحويلها. وقد أثبت قره كمال صحة هذه الرؤية، إذ تعاونت الشركات القومية التي أقامتها الاتحاد والترقي تعاونًا وثيقًا مع جمعية الأصناف.

(19) انظر عن الشركات القومية: Ahmad (1980).

الضعيف والمتباين نوعيًا في الأسواق العالمية[20]. أما في لبنان، فلم يسهُل تطبيق الاستراتيجية ذاتها، إذ رفض المسلمون في مدن صيدا وطرابلس الساحليتين المشاركة في النظام الفرنسي الذي يهيمن عليه الموارنة، لكنهم لم يكن بينهم طبقة وسطاء تربطهم بالسخط الدرزي والشيعي في جنوب لبنان ووادي البقاع[21]، في حين كانت الطبقة الإمبراطورية هي طبقة الوسطاء التي نسَّقت أولًا بين حركة المقاومة في المناطق المختلفة، ثم أسبغت عليها طابعها القومي.

لكن لمّا هدأت الأمور في شرق المتوسط، كانت التجربة التاريخية الساحلية قد تغيرت تمامًا. وأهم هذه التغيرات هو كسر المشاريع القومية والكولونيالية للإطار العثماني، ونشر التجانس في الساحل عبر نقل السكان وشن الحروب[22]. وفي حالة لبنان، إذ لم يكن ذلك خيارٌ قائم، صار الحل بناء نظامٍ طائفي، يُمنح فيه المسلمون والمسيحيون تمثيلًا طائفيًا غير متكافئ. وفي هذه الحالات المذكورة كلها، استفاد الظهير الموزع طائفيًا من هذا التحول المفاجئ واخترق مدن الموانئ الثرية والقوية التي كانت حكرًا قبل ذلك على الجماعات المدينية والكوزموبوليتانية. لكن ظلت الطبقات الوسطى من الجماعات المنتصرة في مدن الموانئ هي الأعلى كعبًا، متمسكةً بالسلطة السياسية الجديدة وحشدت طاقاتها لأجل الصالح القومي أو المصالح الكولونيالية أو كليهما[23].

---

[20] كانت هذه المناطق هي أوشاك وأفيون ودينزلي وموغلا وبالق أسير، وكانت نقاطًا أساسية لحشد المقاومة التركية للتقدم اليوناني، وذلك بتنظيم مؤتمراتٍ محلية وبناء جبهاتٍ عسكرية، ومثلت وحداتٍ سياسية ذات سلطاتٍ حكومية، أما المقاومة في غرب الأناضول فكانت محلية وحافظت على استقلالها عن الحركة القومية في سيواس. انظر الدراسة الرائعة: Tekeli and İlkin (1989). ولقراءةٍ تنقيحية عن الحركة القومية التركية، انظر: Kayalı (2008).

[21] انظر عن هذه النقطة: Firro (2003), pp 84-91. لقد كان همُّ الزعامات المسلمة هو انقطاع العلاقات التجارية بين الساحل والظهير/الداخل. ففي حين فقد مسلمو الساحل في ولاية بيروت السابقة علاقاتهم مع مدن سوريا في الداخل، خشي ذوو المصالح في ظهير غرب الأناضول أن سيطرة اليونانيين على إزمير قد تضغط عليهم.

[22] جرى تبادل مليون ومئتي ألف مسيحي أرثوذوكسي بنصف مليون مسلم بين اليونان وتركيا. انظر عن الجوانب المتنوعة في عملية تبادل السكان بين اليونان وتركيا: Hirschon (ed) (2003); Yıldırım (2006).

[23] كانت إستراتيجية الطبقة الوسطى القومية في شرق المتوسط مزدوجة في عشرينيات القرن العشرين: (1) تغذية فقدان الذاكرة السياسية لدفن الماضي الكوزموبوليتاني، (2) مع الترويج للاندماج الاقتصادي لبعث المعجزة الساحلية. وقد حمل الفكرة نفسها مسيحيو النخبة البيروتية الكوزموبوليتانية. فقد أرادوا إعادة التأكيد على العلاقات الاقتصادية بين لبنان والأسواق العالمية، وفصلها في الوقت عينه عن بقية الشرق الأوسط العربي. إذ تخيلوا ان لبنان جمهورية تجارية تنحدر من الإمبراطورية الفينيقية. وعن ماضي فينيقيا المتخيل، انظر: Salibi (1988), pp 167–181.

وفي حين قضى انتصار القومية سريعًا على عداوات الساحل العثماني، كان نزاع الداخل في بدء اشتعاله. فسقوط عبد الحميد وانهيار الإمبراطورية العثمانية سيقلب أنظمة الداخل رأسًا على عقب، حتى يُسقطهم في سوريا وفلسطين.

صفقات خاسرة في الداخل

لم تحرك ثورة عام 1908م مدنَ الداخل الصغيرة، إذ كان أبناء الكتلة المسلمة –أكبر المنتفعين بالعهد الحميدي الاستبدادي– قلقين من نتائج السياسات الانتخابية، وشاع بينهم الارتياب الشديد في حكم جمعية الاتحاد والترقي، وسرعان ما تجلى صدق مخاوفهم. فحملات التطهير في البيروقراطية قضت على مناصب الولايات، وقوَّض خطابُ المساواة الدينية هيمنةَ المسلمين، وأوعدت إجراءات المركزة بالقضاء على ما مارسه الأعيان المحليون من دورٍ وساطي. لكن العلماء المحليين في وسط الأناضول ودمشق ردُّوا بهجومٍ مضاد، متحلقين حول جمعية الاتحاد المحمدي. وتعهدوا بإعلاء الشريعة في جميع أنحاء الإمبراطورية، ومنع الإجراءات العلمانية من التجذر في النظام القانوني العثماني.

نمت بعد ذلك معارضةٌ أشد فعالية في سوريا، إذ رفع العروبيون، في إطار السياسة الانتخابية والحريات الدستورية، مطالبَ مستحدثة ليعقدوا بها صفقةً سياسية جديدة مع الدولة المركزية. فطالب شكري العسلي، أحد أبرز هؤلاء، بنصيبٍ أكبر للعرب في البيروقراطية، ولفت انتباه عموم العثمانيين إلى خطر الصهيونية العظيم على فلسطين[24]. وتجلى هذا الموقف الاستباقي أيضًا في الجدالات التي ثارت حول السياسات اللغوية، إذ أصر العروبيون على استعمال اللغة العربية في المؤسسات العمومية، رغم أن تركيا الفتاة لم تتحول عن سياسات عبد الحميد[25]. وفي هذا الصدد، لم تكن العروبة حركةَ استقلالٍ عربي، ولا ردَ فعلٍ على سياسات «التتريك»[26]، بل كانت حركةً أصيلة أطلقتها جماعةٌ محدودة من النشطاء ذوو مطالبات جديدة من الحكومة المركزية.

كان للحركة العروبية أصول متنوعة. فكانت القيادة السياسية من أبناء الكتلة المسلمة الساخطين ممن أُبعِدوا من المناصب العمومية بعد عام 1908م، واتجهوا إلى مهنِ الطبقة الوسطى. واستمدت الحركة ذخيرتها الأيديولوجية من الخطاب العلماني حول القومية

---

(24) انظر عن السيرة السياسية للعسلي وأفكاره: Seikaly (1991).

(25) كان الاستثناء الوحيد هو استعمال التركية في المحاكم. انظر: Kayalı (1997), pp 90-91.

(26) على رغم الكتابات التنقيحية المتعددة، تظل فكرة أن جمعية الاتحاد والترقي قد فرضت «التتريك» قسرًا على الولايات العربية رؤيةً سائدةً في الكثير من الدراسات. انظر نسخةً قديمة من الأطروحة لدى: Antonius (1938), pp 105–107.

الثقافية، وإن استقت بعضَ عناصر من أطروحة الحداثة الإسلامية لدى محمد عبده ورشيد رضا في مصر. وعلى المستوى التنظيمي، تأسست جمعيتا العربية الفتاة والعهد على يد أعضاء عراقيين وسوريين في الطبقة الإمبراطورية التي آمنت بالتغيير الجذري الفوقي. وعلى رغم تأثير العروبة الهائل في السياسات الجماهيرية، ظل داعموها في العالم العربي قبل الحرب العالمية الأولى أقليةً[27].

وبيّنت الحرب العظمى سبب دوام هذا الحال تاريخيًا. فأولًا، شددت جمعية الاتحاد والترقي، بعد فقدانها الأراضي البلقانية، على التضامن الإسلامي بوصفه أساس الإمبراطورية العثمانية، ودعت لنسخةً إسلامية من [الهوية] العثمانية لتحفظ تماسك الولايات العربية. وقبلوا -اتساقًا مع ذلك- بعض المطالب العروبية ونجحوا في استرجاع العديد من العروبيين المؤثرين إلى العملية السياسية في عام 1914م[28]. وثانيًا، لاحظت الكتلة المسلمة أن الثوار قليلي الخبرة في العاصمة عازمون على تشارك السلطة في الولايات، وذلك على رغم خطابهم التقدمي ومناهضتهم العلنية للمحلية. وأخيرًا، كانت الحرب في نظر عموم العرب صدامًا بين إمبراطورية إسلامية شرعية وغربٍ إمبريالي، وهو التصور الذي ولَّد دعمًا واسع النطاق للعثمانيين، حتى في مصر التي كانت خاضعةً ساعتها للاحتلال البريطاني.

وكذلك جاءت الحرب على مناطق الداخل ببؤسٍ غير مسبوق. فمع استمرار الحرب، واجهت الدولة العثمانية صعوباتٍ شديدة في تمويل الأعمال الحربية واستقطاب مجندين جدد ومعالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية. وكان ذلك راجعًا إلى الضعف الهيكلي في الدولة العثمانية، قبل أي شيءٍ آخر[29]. فقد كانت الإمبراطورية دولةً ضعيفة القدرات، وأقل الأطراف المتحاربة استعدادًا. وكذلك ساهمت السياسات الخرقاء والقرارات الفردية الرعناء في إثارة الفوضى السياسية في الداخل. فكانت سوريا منطقة تزويد غير ذات أهمية لدى الجمعية، ودمَّر التجنيد العام (سفر برلك) الحياة المعتادة في فلسطين، واعتبر كمال

---

(27) صاحب هذه الأطروحة بالكامل هو إرنست داون. انظر: Dawn (1973).

(28) انظر مثلًا حالة محمد كرد علي، فقد خدم جهود الدولة العثمانية في الحرب بالعديد من الأمور، إذ كان الصحفي العروبي الأوسع تأثيرًا في دمشق. وقد كتب في مذكراته أنه أخبر دبلوماسيًا أجنبيًا يومًا ما أننا (العرب) خيرٌ لنا أن نكون مع العثمانيين أكثر من أي قوةٍ أجنبيةٍ أخرى. انظر: Muhammed Kūrd Ali (2006), p 119.

(29) Erickson (2001); Pamuk (2005).

باشا العروبيين «خونة» وأعدمهم في دمشق[30]. وتمثل الأثر التراكمي للحرب في زيادة السخط المحلي في الولايات العربية وتغيير المعادلة نحو الحلول غير العثمانية[31].

ووقعت مع الحرب تغيراتٌ اقتصادية كبرى في الداخل. وأهمها أن التجار المسلمين استفادوا من سياسات الاقتصاد القومي في وسط الأناضول، ونُقل عبر ممر الحبوب الممتد بين قيصرية وآدابازاري ما لا يقل عن ثلاثة آلاف وستمئة (3600) عربة شحن أغذية إلى إسطنبول، حيث ارتفعت الأسعار ارتفاعًا هائلًا لفترةٍ لا تقل عن ثلاث سنوات. وتحولت موجةٌ غير مسبوقة من التضخم والمضاربة إلى أرباحٍ جيدة في جيوب تجار الداخل الذين استثمروا رؤوس أموالهم في شركات مساهمة، وحسنوا علاقاتهم السياسية بالاتحاديين. لكن تجربة الداخل العربي كانت مختلفة، إذ قطعت ظروف الحرب العلاقات الاقتصادية الإقليمية، وفصلت سوريا عن الأناضول وفلسطين ولبنان. وخرجت ولاية حلب من الحرب خاسرةً أولى، وفقدت شركائها الاقتصاديين المهمين في الأناضول وشمال العراق.

لكن بنهاية الحرب في عام 1918م، انتصر العروبيون على العثمانيين في العالم العربي، إذ زالت الإمبراطورية العثمانية، ودخلت جيوش فيصل والبريطانيين إلى دمشق في العام ذاته. ووعد النظام السياسي الجديد بحفظ الحقوق العربية وبناء دولةٍ قطرية بالحدود نفسها، ثم أصبحت القومية العربية هي «الأيديولوجيا الصحيحة» لرفع مطالب سياسية والوصول إلى السلطة الحكومية. وكانت «العروبة» شعارها الأقوى. وهيمنت على الحركة العروبية النخبةُ الإمبراطورية العربية ممن تربوا في الإطار العثماني. وكان المنتسبون العراقيون إليها رجالًا ذوي أصولٍ متواضعة تخرجوا في مدارس عسكرية، في حين كان السوريون والفلسطينيون من أبناء البيروقراطية المدنية[32]. وكان حلم الجميع دولةً عربية تجمع تحت رايتها الولايات العربية للدولة العثمانية.

قضى اتفاق كليمنصو–فيصل على الحلم العروبي في عام 1920م. وكان أثر ذلك على سوريا وفلسطين يتجاوز مجرد إقرار الحكم الاستعماري، بل عودة الموقف المحلي مرةً

---

[30] كان حل العثمانيين للمجاعات والحاجة للطعام هو تشكيل لجنة للإعاشة قسّمت الولايات العثمانية إلى خمس قطاعات اقتصادية تعكس أولويات الحكومة المركزية. كانت إسطنبول وحدها في القطاع الأول، ودخلت أضنة وحلب وسوريا وسنجق القدس ولبنان في القطاع الرابع. وعلى ذلك، لم يتلقَ الداخل العربي إلا أقل اهتمام من الحكومة، واضطُر للتعايش مع عواقب الحرب الآنية بمفرده.

[31] يعتبر الخالدي أن الحرب كانت الضربة القاضية للعثمانية. انظر: Khalidi (1997), pp 177-180، ولدلائل داعمة من السير الذاتية: Jacobson (2008).

[32] عن الأصول الاجتماعية للعروبيين، انظر: Khalidi (1991)، ولمناقشة مفيدة حول الجانب العراقي: Simon (1991).

أخرى تحت خطابٍ سياسي جديد. فبدأت الهوية الفلسطينية في النمو مع تلاشي فكرة سوريا الكبرى وزيادة عدد اليهود في فلسطين. وتشكلت في ولاية سوريا جمعياتٌ محلية تدافع عن الوطن من الغزو الفرنسي[33]. وكانت أشد حركات المقاومة إثارةً للحكم الفرنسي هي التي وقعت في ولاية حلب، عندما قاتل الضابط العثماني السابق إبراهيم هنانو الجيش الفرنسي لعامين، بتعاون وثيق مع القوميين الأتراك الذين كانوا يقاتلون ساعتها في شمال الولاية نفسها[34].

بينت المقاومة السورية (1919–1921م) مصادر القوة الرئيسة في الداخل العثماني، وجلَّت أزمة الهوية التي عاشتها المنطقة بعد الانسحاب العثماني. فكما جرى في داخل غرب الأناضول، أثبتت المقاومة المحلية ما لدى الكتلة المسلمة من سماتٍ قيادية ومهاراتٍ تنظيمية، إذ حشدت العوام عبر استعمال العلاقات الأفقية والالتفاف حول التراتبيات الرأسية. وكذلك أثبتت المقاومة أن المنطق الكامن وراء الدفاع في الداخل العربي لم يكن قوميًا فحسب، بل نبع أيضًا من مخاوف محلية وإقليمية وإمبراطورية. وتجلى ذلك أيما جلاء في ولاية حلب التي ظل مستقبلها السياسي وتوجهها الاقتصادي وتنافسها مع دمشق مشكلات قائمةً لسنين.

لكن مع هزيمة المقاومة السورية في عام 1921م، تبدى صراع سلطوي جديد في الداخل العثماني. وأهم ما في ذلك أن الانتداب الفرنسي حاول إيجاد شركاءَ سياسيين جددًا في «الشام». ولذلك مُنحت الأقليات وحدات إدارية منفصلة (العلويون والدروز)، وجُنِّد المسلمون الفلاحون من ذوي الخلفيات المتدنية في جيش الشام. أما في فلسطين، فقد وضع التوسع الديموجرافي لليهود والحضور البريطاني في المنطقة الزعماءَ المحليين في موقفٍ صعب. إذ مثَّل شراء الأراضي خطرًا على التكافل الأهلي بين السكان العرب، لكنه ساهم أيضًا في بناء حركة مقاومةٍ محلية ضد المستوطنات اليهودية.

وفي المجمل، مر الداخل العربي بتغيرٍ سياسي هائل في الفترة من عام 1908م إلى عام 1922م. فالصفقات الخاسرة التي عقدها العروبيون الأقلية مع الدولة العثمانية دمَّرت ما ساد لنصف قرن من وضعٍ راهن في هذه المناطق. واضطرت الكتلة المسلمة في أعقاب الحرب إلى معركةٍ قاسية لتسترد احتكارها الفضاء السياسي. وأصبحت الدول العربية المجاورة وسلطات الانتداب والأقليات الدينية واليهود في فلسطين مع العروبيين، فواعلَ سياسيين جددًا يجب وضعهم في الاعتبار.

---

(33) Gelvin (1998), pp 87–137.

(34) Watenpaugh (2006), pp 160–184.

الاستقلال بالتخوم

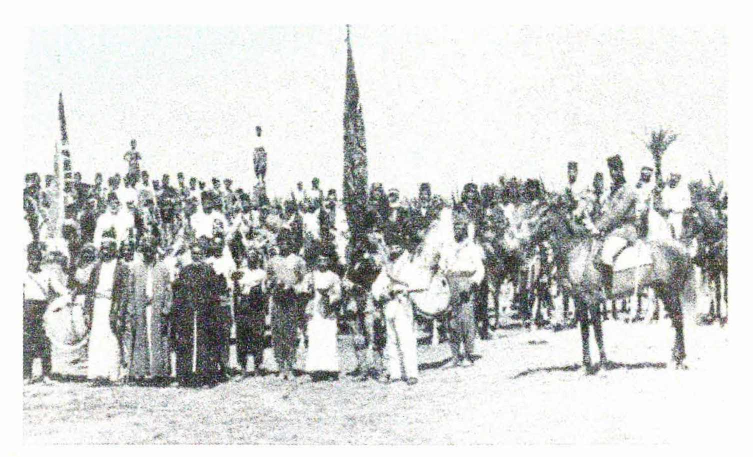
بدأ عهد تركيا الفتاة بالمسألة الأرمنية في التخوم، إذ طالب الثوار بإجراءات نزع شامل للمركزية في شرق الأناضول، وقدموا خطةً للإصلاح الزراعي تقضي على محنة الفلاحين الأرمن. وكانت مطالب الأرمن في ذلك تتعلق بمأسسة الحكم الذاتي الداخلي وفقًا للتقسيم العرقي، وتنفيذ سياسات توزيع للأراضي وسياسات ضريبية متساوية للجميع في المنطقة. وابتعد الخطاب الأرمني، بتقديمه مشروعًا اقتصاديًا، عن القوميات المسلمة قبل الحرب، ووجد آذانًا متعاطفةً في دوائر جمعية الاتحاد والترقي. لكن دعوتهم للحكم الذاتي فشلت في النهاية. إذ اعتبرت الحكومة المركزةَ العلاجَ الوحيد لتغيير الوضع الراهن في شرق الأناضول، وعارضت أي تحركٍ سياسي تجاه نزع المركزية[35].

أما دعوات الحكم الذاتي في المناطق الوسطى في العراق الأدنى وجنوب سوريا كانت ذات حظٍ أفضل. فتمكنت العشائر من التمرد في أقل السناجق تماسكًا في شرق الأردن، ودمرت كل شيء يتصل بالعثمانيين[36]. وكان هدفهم الأول هو مركزة الدولة التي أدخلت إلى المنطقة لا الجنود فحسب، بل كذلك تجار الحبوب وخطوط سكك الحديد والإسلام العثماني. وفي الوقت عينه، دفعت شبكات الزبائنية البريطانية في منطقة الخليج زعيم البصرة المتنفذ السيد طالب لطلب الحكم الذاتي. وحشد مستعينًا بآلياتٍ سياسية حديثة للمطالبة باللامركزية الإمبراطورية. وكانت فكرة طالب الأساسية –بهذا التحرك الاستراتيجي– موازنة موقفه مع الزعيم الكويتي، وفتح خياراته عند التفاوض مع العثمانيين والبريطانيين.

---

[35] كان موقف الجمعية من شرق الأناضول غامضًا للغاية، ويعكس صدامًا كبيرًا بين المثالية السياسية الثورية نظريًا وبين الواقعية الهويزية عمليًا. ففي حين يفرض الاتجاه الأول تغييرًا اجتماعيًا جذريًا ينتزع التراتبيات القائمة، فإن الاتجاه الثاني يشدد على حفظ الحالة الراهنة خوفًا من خطر العدوان الخارجي. ولذلك، اشتركت حكومة الجمعية مع رؤية الأرمن السلبية في شرق الأناضول، لكنها كانت شديدة الحرص على ألا تنفِّر حلفاء الدولة من الكرد أو الجماعات الدينية في المناطق الحدودية المتقلبة. وقد اتسقت هذه المقاربة مع الازدواجية الكامنة في رؤية الدولة العثمانية في أواخر عهدها للتخوم، التي ستصبح بعد ذلك إرثًا سياسيًا سينتقل للجمهورية التركية.

[36] عن إيكولوجيا ثورة الكرك، انظر: Rogan (1994).



التجنيد للحرب. التجنيد قرب طبرية في عام 1914م.



الجيش العثماني. الجراية اليومية للجنود العثمانيين في فلسطين في عام 1917م.

لكن التغير الحقيقي وقع في التخوم البعيدة، حيث أُجبرت الدولة العثمانية على منح حكم ذاتي إقليمي للزعامات المحلية. وكان ذلك تطورًا جديدًا لسببين. أهمهما أن العثمانيين اعترفوا لأول مرة كتابةً بسيادة زعامات التخوم. إذ منحتهم الحكومة المركزية ألقابًا وراثية، أو على الأقل قبلت حقهم في جمع الضرائب وإدارة القضاء. أما السبب الثاني فأن هذه الإجراءات جاءت في ظروف استثنائية. فزعماء التخوم استغلوا الحرب (الدفاعية) الإمبراطورية الجارية، واعتبروها فرصةً سياسية للتمرد ووضع مطالبهم على الطاولة. وعلى

ذلك، كانت الحرب الإيطالية العثمانية وما تلاها من معارك البلقان هي التي ضمنت الحكم الذاتي القانوني لشمال اليمن وعسير ونجد.

لكنا نجد استثناءً واحدًا لهذه القاعدة قبل عام 1914م. ففي حين تمكن سائر شبه الجزيرة العربية من عقد اتفاقٍ جديد مع الدولة المركزية، ظل شريف مكة مشغولًا بمحاولة صد محاولات المركزة التي اجتهدت فيها حكومة إسطنبول[37]. إذ أعلنت الدولة العثمانية الاستغناء عن خدماته في المدينة، وأن «حكومته المصغرة» في مكة يجب تفكيكها. وبعد وصول خط سكة الحجاز إلى المدينة في عام 1908م، رأى الشريف في مده إلى مكة انتحارًا سياسيًا، ورفض التعاون مع الحكومة المركزية. وهنا، منحت الحرب العظمى الشريف حسين في مكة فرصةً لقلب الموازين لا تأتي إلا مرةً في العمر. فبمعوناتٍ مادية ودعمٍ عسكريٍ بريطاني، تمكن بسهولة من دحر العثمانيين وخصومه في المنطقة، وأسس مملكةً عربية متسعة[38].

وبذلك، تعلقت «الثورة العربية» في الحرب العظمى بتغيير الموازين الإقليمية في شبه الجزيرة. ففي البداية، مع غياب القومية العربية، اشتبكت القوات السعودية والحجازية معًا، ثم دخل إلى المعسكر البريطاني فاعلون إقليميون آخرون يستهدفون القضاء على خصومهم، فتعقدت الأمور في شبه الجزيرة. إذ احتل آل سعود موقعًا استراتيجيًا في المنطقة بدعمٍ من الحكومة البريطانية في الهند. وكان خصمه الأساسي هم آل رشيد الموالين للعثمانيين، ممن سيطروا على منافذ شمال شبه الجزيرة العربية وعلى شبكة تهريبٍ نشطة إلى الكويت. وكذلك أقام السعوديون شراكةً قيِّمة مع أدارسة عسير، الذين كانوا محصورين بين ضغطٍ من الشمال والجنوب، وكان سقوطهم في يد المشروع التوسعي لشريف مكة حسين أو إمام اليمن يحيى أمرًا ميسورًا.

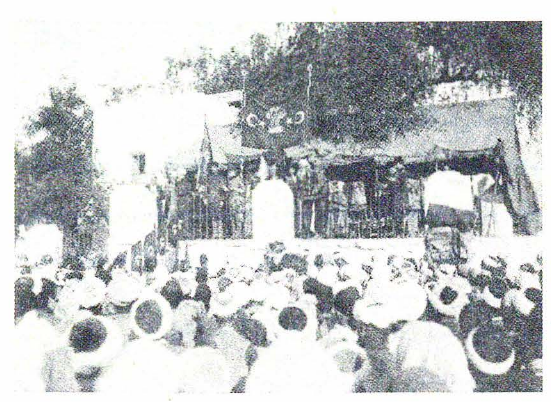
تمكنت الإمبراطورية العثمانية من الثبات في التخوم القريبة إبان سنوات الحرب. فقد كان لها حلفاء محليون أقوياء في شرق الأناضول، ولم تواجه تدخلًا عسكريًا في المنطقة

---

[37] نجد دراسة تامة الوضوح لهذا الموضوع لدى Kayalı (1997), pp 144-173. وانظر عن الدوافع السياسية لثورة الشريف حسين: Wilson (1987), pp 20-25.

[38] لقد كان لاتجاه المعونات البريطانية وحجمها أثرٌ كبير على تطور ثورة الشريف حسين، وشكلت العديد من مخرجات ما بعد الحرب في المنطقة. وكان شريف مكة المتلقي الأول للتمويل البريطاني في سني الحرب، الذي وصل إلى أربعة ملايين وثلاث مئة ألف (4.300.000) جنيه في فبراير من عام 1920م. استعمل الشريف هذه النقود في إغراء العشائر للانضمام إلى قضيته السياسية والعثور على حلفاء في الصحراء. لكن في السنوات الحرجة بعد الحرب، حوَّل البريطانيون هذا الدعم ليكون نصيب الأسد منه للزعيم السعودي، وعُزل حسين في شبه الجزيرة العربية تدريجيًا بلا غطاء مالي، واضطر ابنه عبد الله إلى التنازل أمام العديد من المطالب البريطانية في شرق الأردن، ووجد فيصل نفسه عاجزًا في أعقاب التقدم الفرنسي نحو دمشق في عام 1920م.

إلا قليلًا، على عكس تجربتها في شبه الجزيرة العربية. وكذلك انتفع العثمانيون بتغيرٍ ديموجرافي كبير جرى في أثناء الحرب، إذ هُجِّر الأرمن قسرًا إلى سوريا لأسبابٍ أمنية[39]. وعلى ذلك، كانت الوصفة السياسية التي أبقت على عثمانية شرق الأناضول ثلاثية الأوجه: (1) الترحيل الجماعي للأرمن، (2) دعم المجتمع المسلم النشط للحلول العثمانية، (3) الانسحاب المبكر للجيش الروسي من الحرب. ومن ثم، لا عجب في أن الجزء الوحيد من التخوم الذي تبقى في يد العثمانيين في عام 1919م كان شرق الأناضول.



النفير للجهاد. شريف المدينة يدعم جهود الحرب العثمانية في المدينة في عام 1914م.

لكن النزاع السياسي حول التخوم القريبة استمر حتى بعد الحرب، إذ وعد الحلفاء المنتصرون في معاهدة سيڤر بتأسيس دولتين أرمنية وكردية في شرق الأناضول. ومن ثم، مثلت القوميتان تحديًا خطرًا أمام حركة المقاومة التركية النامية بين عامي 1919 و1922م. فشل الخيار الأرمني بعد الانتصار العسكري في جيومري ومعاهدة قارص التي تلتها وحفظت الحدود في القوقاز. ذلك في حين كانت المطالب الكردية أصعب علاجًا، فالنخبة الكردية كانت جزءًا من المؤسسة السياسية، وحظيت الزعامات الدينية بدعم الدولة في دعوتها للتوحد العثماني ضد النشاط القومي الأرمني، وعاش المجتمع المسلم في المنطقة تحت حكم العثمانيين لقرون.

وفي هذا الظرف المفصلي الحرج، انتفع الأتراك بانقسام المعارضة الكردية. فدعاة القومية الكردية كانوا من الأجيال المتعلمة الأصغر سنًا من بين نخب التخوم، وقضوا غالب حياتهم في إسطنبول أو في الخارج، وكان آل بدرخان أكثر هؤلاء نفوذًا. وبعد الحرب، حول عددٌ من العائلات البيروقراطية المتنفذة محليًا ولائهم للقومية، ودعوا للقضية

---

[39] عن الرؤى المتعارضة حول مصير الأرمن، انظر: Levy (2005); Bloxham (2005); Sonyel (2000).

الكردية[40]. لكن بعض الرموز الدينية القوية اختلفت فورًا مع دعوات القوميين للاستقلال، وفضَّلت فكرة الحكم الذاتي لشرق الأناضول[41].

تنوعت التجارب السياسية في مجتمعات التخوم بعد الانهيار العثماني. إذ سادت الإدارات القومية في التخوم القريبة، وهمش القوميون الأتراك المعارضةَ الكردية وقمعت النسخة الإسلامية منها بالقوة[42]. وفي شمال العراق، فقدت الزعامات الكردية المحلية ميزتها التفاوضية عندما منحت عصبة الأمم ولاية الموصل للعراق في عام 1926م، ووافق الانتداب البريطاني على الرؤية المركزية التي دعا إليها الضباط السنة في بغداد. وفي المنطقة الوسطى، دعمت سلطات الانتداب المشايخ ملاك الأراضي في العراق الأدنى، وشجعت العشائر على منازعة آل الأطرش في احتكارهم السياسي لجبل الدروز[43]. وقضت الدولة السعودية في التخوم البعيدة على القاعدة المادية والاستقلال السياسي لدى رؤوس آل رشيد والحجاز والأحساء، وأفنت جماعةَ الإخوان المقاتلة، التي سمحت لها قبل ذلك بتوسعة أراضيها، وكانت تدعم الدعوة الوهابية[44].

كانت الفترة ما بين عامي 1908 و1922م أكثر الفترات نفعًا لزعامات التخوم. فقد ضمنوا الحكم الذاتي المحلي، وحاربوا سياسات المركزة، وتخلصوا في نهاية المطاف من الحكم العثماني بالحرب العالمية الأولى. فأُنفقت الطاقات السياسية بعد ذلك على توطيد

---

[40] كان المثال الأشهر على ذلك هم آل كمال باشا، الذين كان أحمد كمال باشا (1837–1902) المنحدر من ديار بكر، رأسًا لهم. فقبل العودة إلى مسقط رأسه، قضى أحمد كمال باشا حياته في خدمة الإمبراطورية جابيًا ومفتشًا وحاكمًا إقليميًا في شرق الأناضول وإسطنبول واليمن. أما الجيل الثاني فتعلم تعليمًا إمبراطوريًا وشغل مناصب بيروقراطية وقاتل في صف العثمانيين في الحرب العالمية الأولى. لكن بعد الحرب، نشط من تبقى من العائلة في الحركات الكردية من قبيل جمعية صعود كردستان (Kürt Teali Cemiyeti) في ديار بكر. انظر حول الأنشطة السياسية والعمل البيروقراطي لآل كمال باشا: Malmisanij (2004).

[41] Özoğlu (2004), pp 87–120.

[42] نبعت المقاومة الكردية من ثلاث اتجاهات في عشرينيات القرن العشرين، حاولت كلها إشعال تمردٍ واسع في شرق الأناضول، لكنها فشلت على الأرض أو قمعتها الدولة التركية. ففشلت كلّ من الجهود السياسية التي بذلها الضباط الكرد في الجيش التركي (جمعية آزادي)، وخطط الهجوم العابر للحدود التي وضعها آل بدرخان (خويبون). أما ثورة الشيخ سعيد، فقد جعل طابعها الإسلامي وأتباعها الكثر من قمعها أمرًا شاقًا، لكنها انهارت بعد شهرين فقط عندما فشلت في الاستيلاء على ديار بكر. انظر عن خويبون: Fuccaro (2003)، وعن ثورة الشيخ سعيد: Olson (1998), pp 91-152.

[43] انظر عن القواعد الاقتصادية التي قام عليها حلفاء بريطانيا في الريف: Haj (1997), pp 27-31. وعن المعارضة العشائرية لزعامة آل الأطرش، انظر: Schaebler (1998).

[44] تحول نمط الحياة القبلي والطهورية الدينية وسياسة التخوم إلى مواطن خلافٍ ثابت بين الدولة السعودية وزعامة الإخوان، بما يمثل صدامًا بين نمطين من تشكل الدولة: نمط التخوم العثماني في جانب، ونمطٍ آخر أكثر مركزيةً ورسوخًا في الجانب الآخر. انظر عن هذه النقطة الأخيرة: Kostiner (1993), pp 106-140.

الوضع السياسي إقليميًا، وخاصةً في شبه الجزيرة العربية. وذلك في حين كانت مأسسة الحكم الذاتي أو كسب الاستقلال أصعب في بقية التخوم. فالدولة العثمانية كانت قويةً إلى حدٍ ما في التخوم القريبة، وكان للمستعمرين الأوروبيين مصالح غالية في المنطقة الوسطى. وعلى ذلك، ظل شرق الأناضول وشمال العراق وجنوب سوريا طوال عشرينيات القرن العشرين في مقاومةٍ مستمرة لحكم الانتداب أو السلطات القومية أو كليهما، لأجل الحصول على الحكم الذاتي أو استرجاعه.

خلاصات

مرت الخطوط التاريخية الإمبراطورية الثلاث بتعديلٍ كبير في الفترة بين عامي 1908 و1922م. فأولًا، صدمت السياسةُ الجماهيرية التراتبيات الداخلية السائدة في جميع أنحاء الإمبراطورية، إذ أثبتت خطة إعادة التوزيع الاقتصادي للعمال في مدن الموانئ، والمطالب السياسية التي رفعتها النخبة الإمبراطورية في الولايات العربية، وحركات الحكم الذاتي المحلي في التخوم –أثبتت كلها أن الوضع الراهن في كل مسار يخضع الآن لضغطٍ داخلي. لكن تظل فترة الحرب هي السبب الذي أنشأ سواحل قومية وانتدابات في الداخل وتخومًا مستقلة. ومما يجدر ذكره هنا أن الانهيار العثماني أطلقه أشد الفاعلين تعرضًا للخطر (شريف مكة) في أقل الخطوط التاريخية تماسكًا (خط التخوم) وانتفع منه أبعد الفاعلين في عالم الإمبراطورية (آل سعود النجدي).

وبتعبيرٍ أعم، كان هناك فائزون وخاسرون في هذا التحول الهائل. انتفعت شبكات الثقة الدينية في التخوم البعيدة أشد انتفاعٍ من الانهيار العثماني، بأن أصبحت مستقلةً سياسيًا وحافظت على تماسك البنى الإقليمية. أما في بقية التخوم، فقد واجه الزعماء المحليون انتقام الدول الحديثة. وفي الوقت ذاته، انتصر الظهير الطائفي والطبقات الوسطى القومية على العناصر الكوزموبوليتانية في الساحل العثماني، وحوَّلت مسلمي اليونان ومسيحيي غرب الأناضول إلى «عوائق سياسية». لكن الداخل العربي كان الخاسر الأكبر من الانهيار العثماني، إذ فقدت الكتلة المسلمة أسواقها الإقليمية بعد تقسيم الإمبراطورية، وواجهت تحدياتٍ سياسية متعددة من منافسين محليين ومن سلطات الانتداب.

وقد تمثل الأثر الأعمق للخطوط التاريخية الإمبراطورية على واقع ما بعد الدولة العثمانية، في تشكل الدولة. إذ ملكت كل دولةٍ حديثة إقليمًا سياسيًا جمع خطوطًا تاريخيةً مختلفة في إطارٍ واحد، وأدى الطابع التلفيقي الذي اتسمت به دول الشرق الأوسط الحديثة إلى استحالة التكامل القومي في المنطقة. وفي هذا الصدد، كان الإرث الأهم للدولة

العثمانية في الشرق الأوسط في فترةِ ما بين الحربين، هو صمود المسارات الإقليمية التي ظلت فيها الشبكات الاجتماعية المندمجة محليًا تدعو لمشروعاتٍ متنافسة حول العلاقات بين الدولة والمجتمع وبين الداخل والخارج في كل دولة.

الخاتمة

يدفع هذا الكتاب، مستعملًا إطار التقيد بالمسار، بأن الشرق الأوسط العثماني حمل ثلاث خطوط تاريخية إقليمية في القرن التاسع عشر، هي الساحل والداخل والتخوم. كانت المسارات الإقليمية أنظمةً اجتماعية متنافسة، ومثلت في النهاية طرقًا مختلفة نحو الحداثة. فتشكلت التجربة الساحلية بالتدفقات العالمية، وتطورت مناطق الداخل بفعل الجهود العثمانية لبناء الدولة، وحفظت التخوم استقلالها عن الدولة المركزية وسيرورات التحديث. وكان الأمر المفتاحي هو المأسسة البديلة للاقتصاد والسياسة والمطالبات الجماعية التي ضمنت هيمنة شبكات اجتماعية متنوعة في كل مسارٍ إقليمي.

وفي هذه الخاتمة، أستهدف لفت المزيد من الانتباه لمميزات فكرة الخط التاريخي، وأنطلق من عرض موجزٍ للكتاب، والتشديد على نقاطه الأساسية، ثم أبيّن كيف أن فكرة المسارات الإقليمية يمكن أن تؤدي بنا إلى تفسيراتٍ ونتائج جديدة في التاريخ العثماني وتاريخ الشرق الأوسط. ثم أقدِّم في النهاية مجموعة من الأسئلة البحثية المقارنة لـ «تفعيل إطار الخطوط التاريخية» في دراسات أواخر العهد العثماني ودراسات الشرق الأوسط.

خطوط تاريخية عثمانية متأخرة

بدأتُ هذا الكتاب بالإشارة إلى أن الدراسات التاريخية لأواخر العهد العثماني قد استعملت منذ الحرب العالمية الثانية مقاربات أحادية السبب وسرديات نزوعية. فاعتبرت المقارباتُ أحادية السبب أن الرأسمالية أو التغريب هما المحرك الوحيد الذي غير التجربة العثمانية في أواخرها في القرن التاسع عشر. ثم مؤخرًا، شددت السرديات النزوعية على الصفقات السياسية بين الفاعلين المحليين والدولة العثمانية، وأعادت استعمال نماذج المركز والأطراف. وعلى رغم إسهاماتهما القيمة في الحقل، كان للتفسيرات البنيوية وتفسيرات الفاعلية أوجه قصور كبيرة، أهمها أنهما فشلا في الوصول إلى منظورٍ عثماني داخلي، وافتقرا إلى قالبٍ تحليلي يفسر في وقتٍ واحد الأدوارَ الرئيسة التي اضطلعت بها الدولة العثمانية والسيرورات العالمية والفاعلون المحليون معًا.

قدَّم هذا المشروع إطارًا جديدًا لفهم الشرق الأوسط العثماني المتأخر في القرن التاسع عشر. وحاججتُ –مبتعدًا عن مقاربات التحديث والنماذج الكلية ومنظورات المساومة– بأن إطار الخطوط التاريخية الإقليمية يمثل أداةً تحليلة واستراتيجية إمبريقية أفضل. إذ هو إطار

مكاني ومتقيّد بالمسار ومقارن، وينتبه للتفاعلات المحلية، ويعطي الأولوية للزمان الإقليمي على الزمان الإمبراطوري، وينظر إلى الشرق الأوسط من زاوية تنوعه. وكذلك يفسر التنوع الهائل في الشرق الأوسط العثماني من باب التنوع في السيرورات عينها. وفوق ذلك، يجعله تركيزه على التسلسل تحليلًا تفاعليًا، ويفسر العلاقات المتغيرة بين أجزاء الإمبراطورية المختلفة.

قدَّم الكتاب الساحل والداخل والتخوم بوصفهم تجارب إقليمية متنافسة في الإمبراطورية العثمانية. فتتبع الفصل الثاني تطور حكم الطبقة الوسطى على الساحل العثماني وعلاقته بالاقتصاد العالمي، وشدد على مركزية التجار المحليين غير المسلمين في هذه السيرورة. ويؤكد كذلك على أن الهوية المتفردة التي امتاز بها الساحل العثماني قد رسخت تحت ظرفين تاريخيين هما: (1) أن الثروة الاقتصادية الجديدة قد رعت قيام مجالٍ عام يعكس أولويات الجماعات المدينية، (2) وأن المطالبات الجماعية في شرق المتوسط أصبحت ناتجًا من نواتج الاندماج الاقتصادي العالمي.

وقد بيَّن عرضي للخط التاريخي في الداخل في الفصل الثالث أن الدولة العثمانية الساعية إلى المركزة قد اضطلعت بدورٍ محوري في مناطق الداخل بعد عام 1860م. فقد كانت بيروقراطية الولايات الآلية الأساسية ومحور النزاع الأساسي في الوقت عينه، بهدف الحصول على صفقات الأراضي والمناصب السياسية والسلطة الأخلاقية في مناطق الداخل. ولم يتحقق ذلك إلا عندما حفظ العثمانيون المنطقة من التهديد الأجنبي، وآمنت الكتلة المسلمة المدينية بالنموذج العثماني، وخلق التحسين المؤسسي الذي جرى في عهد عبد الحميد الثاني طبقةً جديدة من الشرعية للدولة العثمانية. وهكذا، لم يرتد الخط التاريخي الداخلي بالنفع على مصالح الوسطاء المتنفذين فحسب، بل خلق أيضًا أطرًا ثقافية قوية ومؤسسات جديدة تحفظ الحكم الإمبراطوري.

أما في الفصل الرابع، فقد أثبتُّ بالدلائل وجود حكمٍ واهنٍ في التخوم العثمانية. فالزعامات المحلية كانت تتحكم في الموارد الاقتصادية، وحملت نماذج ثقافية مخالفةً للتوجه الرسمي، وعملت على تنظيم مقاومةٍ جماعية. وعندما فشل العثمانيون في العمل على بناءٍ ناجح لدولة حديثة في التخوم، تحول الفعل الاحتجاجي الجمعي إلى استراتيجية مساومةٍ فعالة. كانت الثورات ريفية الطابع هي الحشد الجماهيري الأكبر في المنطقة، واعتمدت على مهارات الوساطة التي تحلى بها أصحاب الدعوات الدينية، ووظفت إسلام التخوم إطارًا

أيديولوجيًا. وكانت غايتها الحكم الذاتي المحلي المستقل عن دولةٍ عثمانية تسعى إلى المركزة[45].

تعرضت المسارات الإمبراطورية التي درسناها طوال الكتاب إلى تعديل متعدد الأوجه في الفترة بين عامي 1908 و1922م. وقد بين الفصل الخامس أن ذلك بالأساس قد نشأ عن الحروب الإقليمية واسعة النطاق. ومن ثم، فإن النجاح السياسي للمشروعات القومية والكولونيالية (في الحرب العالمية الأولى) ضمن التحول الهائل للمنطقة. فقد عدَّل النموذج الساحلي ليخدم مصالح أهل الظهير الساحلي والنخب القومية، وأضعف الكتلة المسلمة والأسواق الإقليمية في الداخل، وبتر التخوم من الإطار العثماني. وفي هذا الصدد، مثلت جهود بناء الدولة في الساحل وحكم الانتداب في الداخل والأنظمة السياسية الجديدة في التخوم لحظاتٍ تاريخية في دورة حياة كل مسارٍ عثماني.

لكن العالم العثماني المتأخر ظل على قيد الحياة في العشرينيات. إذ حافظ الساحل على توجهه الاقتصادي العالمي، وأُجبرت الأنظمة الجديدة في الداخل على الاعتراف بسلطة الكتلة المدينية المسلمة، واتسمت التخوم بفعل احتجاجي جمعي يستهدف الحكم الذاتي. لكن الخطوط التاريخية العثمانية وصلت إلى نهايتها بعد عقدٍ من ذلك، عندما قضت التحولات العالمية على السيرورة الرئيسية التي صنعت السمة المتفردة لكل مسارٍ إقليمي. فقد توقفت الخطوط التاريخية بفعل الكساد الكبير الذي قطع الارتباطات العالمية، ونشأة الدول القومية التي أضعفت التحالفات الإسلامية المحلية، واشتعال الحرب الباردة الذي قضى على الفعل الجمعي في التخوم.

لكن ماذا عن إرث هذه الخطوط التاريخية؟ كانت أنظمة الداخل في سوريا وفلسطين الأشد تضررًا من انهيار الإمبراطورية العثمانية، إذ تركها عرضةً للتدخل الأجنبي، ونسف القواعد التنظيمية لسلطة الكتلة المسلمة على المدى الطويل[46]. وعلى العكس، وكما يتفق مع تنبؤات التحليل التنظيمي، كان التقيد بالمسار أشد بروزًا في التخوم، إذ ظلت لغة الاستقلال أو قوة شبكات الثقة الطائفية أو كلاهما، على قوتهما من شرق الأناضول وحتى اليمن. أما الساحل فقد انعطف ناحية القومية بعد أن فقد غطائه الكوزموبوليتاني وأسواقه العالمية. ولا عجب إذن في أن أشد المتأثرين بمشروع التحديث كان ساحل شرق المتوسط إبان القرن العشرين.

---

[45] عن مقارنات الفعل الجمعي في الشرق الأوسط، انظر: Barkey (1991); Burke (1991).

[46] عن الطابع الانتقالي لفترة ما بين الحربين، انظر الدراسة الفريدة التي وضعها خوري في عام 1987م: Khoury (1987).

استبصارات عثمانية

تقدم فكرة الخطوط التاريخية طرقًا جديدة لإعادة النظر في نقاط التحول والسيرورات الأساسية والمخرجات المهمة في الإمبراطورية العثمانية وغيرها. فهذه الدراسة تقدم لنا ثلاث استنتاجات مقارنة تتعلق بالتخوم. أولًا، لم تكن التخوم والأراضي الحدودية شيئًا واحدًا في أواخر عهد الدولة العثمانية[47]. إذ كانت التخوم هي المناطق التي ضعفت فيها سلطة الحكومة المركزية مقارنةً بما عليه في بقية الإمبراطورية. وقد فشل العثمانيون في التخوم عندما لم يجدوا فاعلين محليين متعاونين معهم، أو لم تكن البيئة الدولية مؤيدة لهم، أو كلا الأمرين معًا. لكن الأراضي الحدودية يمكنها أن تتحول إلى فضاءات مُتحكَّم فيها بمرور الوقت، كما جرى في مثال الحدود اليونانية العثمانية. ومن ثم، في حين كان غالب الأراضي الحدودية العثمانية من التخوم، لم تكن كل التخوم أراضٍ حدودية.

ثانيًا، كانت التخوم العثمانية حقيقةً في القرن التاسع عشر، وذلك لأنها مفهوم علائقي، فلا تكتسب معناها بوصفها فئةً تحليلية إلا في وجود نظير (أو أكثر) مقابل لها. ومن ثم، لم تصبح التخوم العثمانية مسارًا تاريخيًا إلا في مقابل نظامي الساحل والداخل. ومما يجدر ذكره هنا أن الصعود السياسي للتخوم استفاد من سقوط النظام العالمي المهيمن ساعتها. فالتدفقات العالمية أضعفت السلطة العثمانية، وتعدد الأقطاب أضر ببريطانيا، وحوَّل التخوم إلى مناطق نزاعية في عصر الإمبريالية. وقد تبدى هذا التوجه أيضًا في إمبراطوريات أخرى متاخمةٍ[48].

ثالثًا، استغلت مجتمعات التخوم في الشرق الأوسط مهاراتها في العنف لأجل الحشد الإمبراطوري. فقد اعتمد العثمانيون والفرنسيون والبريطانيون على جماعات الجبال من أمثال الكرد والألبان والشركس والعلويين والسريان لأجل خدمات حماية (مختارة) في المنطقة[49]. والمنطق الكامن وراء تجنيد هذه الجماعات لم يكن مجرد التزامٍ أيديولوجي بـ «نظرية الأعراق المقاتلة»، بل كان المفتاح هو الثقة. إذ كانت هذه الجماعات بسبب كونها

---

(47) يكفي هنا القول بأن أي مناقشة للتخوم يجب ألا تستند إلى «أطروحة تيرنر عن التخوم» أو نقيضها، إذ كلاهما يعممان مثال أميركا الشمالية. انظر لأجل رؤيةٍ مقارنة وتحليل شامل: Curtin (1999), pp 41-92; Baud and Schendel (1997).

(48) تحولت تخوم جنوب شرق آسيا ومنشوريا وجنوب القوقاز إلى مناطق مضطربة تعج بالتنافس الإمبريالي قرابة عام 1900م. وقارن ذلك الاتجاه بالموجة السابقة عليه من نجاح التوسع الإمبريالي في القرن الثامن عشر، عندما تقدم الروس والصينيون في القوقاز ووسط آسيا دون ردعٍ من الحضور الأوروبي أو الخصوم الإقليميين الضعاف (الإمبراطوريتين العثمانية والإيرانية) والفصائل المحلية المتنافسة.

(49) اضطلع سيخ البنجاب بدورٍ مماثل، وربما أكثر أهميةً، في الإمبراطورية البريطانية. انظر: Metcalf (2007), pp 68-135.

شبكاتٍ مغلقة، متماسكةً من الداخل، لكن اتصالها بالمجتمع الأوسع منها كان محدودًا. وبذلك كانت جماعة مماليك محدثون، حلت مشكلات الوكالة لدى الحكام على مستوياتٍ متعددة. لكن من زاوية معاكسة، قلبت هذه الاستراتيجية السحرَ على الساحر، إذ كاد الضباط العراقيون السنة يغتصبون السلطة السياسية في العراق وقت الانتداب، واستغل العلويون الجيش في «اختطاف» الدولة في سوريا.

ويقدِّم التطور السوسيولوجي للخط التاريخي في الداخل أرضيةً جديدةً لتفسير القومية العربية. فكما أسلفنا، لم تكن القومية العربية ردًا على جهود المركزة، ولا كانت حركةً مكرَّسةً للاستقلال. بل إن نشأة طبقة إمبراطورية عربية كان دليلًا على نجاح العثمانيين المؤسسي في الداخل. فأعضاء النخبة الحاكمة الجدد، بعد أن تمكنوا من التحول من وسطاء في الولايات إلى بيروقراطيين إمبراطوريين، حاولوا تغيير التراتبية الإمبراطورية وفقًا لرؤيتهم. فصاغوا مطالبَ جديدة تدعو لتنويع النخبة العثمانية وتطوير الشراكة السياسية بين الكتلة العربية المسلمة وعاصمة الإمبراطورية. ولم يكن ذلك ممكنًا إلا عندما أصبحت العاصمة فاعلًا من فواعل التغيير بعد ثورة تركيا الفتاة[50].

وكذلك أثبت صعود النخب العربية حقيقةً أساسية حول الإمبراطوريات، ألا وهي أن أشكال التفاوت لم تنصلح قط[51]. وتجلى ذلك أيما جلاء من الناحية المكانية عندما حملت المسارات الإقليمية مشروعات إمبراطورية بديلة[52]. ففي مطلع القرن العشرين، برز على المشهد العثماني بروزًا تفاعليًا كلٌ من الساحل الكوزموبوليتاني والداخل المسلم والتخوم المخالفة لتوجه الدولة الرسمي، وتنازعوا على الموارد والقيم وطبيعة الدولة. ومع اشتعال الثورة الدستورية الثانية، كانت خيارات الإمبراطورية قد تجلت: إما **إمبراطورية كوزموبوليتانية** ذات سجل مزدهر من حقوق غير المسلمين والارتباطات العالمية، أو **دولة مسلمة** تزاوج بين الإسلام وحداثة الدولة مع تمثيلٍ أقوى للعرب، أو **إطار سياسي عثماني ضعيف** لا يمس الحكم الذاتي المحلي.

وعلى صعيدٍ آخر، شكك النموذج الساحلي في التماسك التاريخي للشرق الأوسط، وقدم أدلةً وفيرة على فكرة المتوسطية. وكما أثبت فاروق طبق (Faruk Tabak) بوضوح في

---

(50) لاحظ فردريك كوبر (Frederick Cooper) النمط العام بذكاء. فقد توجهت مطالبُ جديدة نحو المركز عندما أصبحت العاصمة فاعلًا من فواعل التغيير، وكان الهدف هو إعادة رسم حدود الإدماج والإقصاء في الإمبراطورية. ولم تتوجه نخب الأطراف نحو الحلول الخارجية عن إطار الإمبراطورية إلا بعد فشل هذه الإستراتيجية. انظر عن النقطة السابقة: Cooper (2006), esp. p 69.

(51) Stoler and McGranahan (2007), p 12.

(52) انظر عن تغير علاقات المستعمرات بالمركز الاستعماري فيما بين شبه الجزيرة الأيبيرية وأميركا اللاتينية من خلال الرقيق: Adelman (2006), pp 56-100.

عمله الذي أفنى فيه عمره، كان للاقتصاد العالمي والتغير الإيكولوجي دورٌ فعال في هذا التحول[53]. إذ كانت أنواع المحاصيل والروابط التجارية وأنماط المناخ مكوّنات مهمة شكّلت وحدة البحر المتوسط[54]. وأثبتت دراستنا هذه أن الهوية المتفردة التي حملها عالم (شرق) المتوسط لم تقم إلا عندما عززت التدفقات العالمية السيطرةَ الكوزموبوليتانية. وهذه الأخيرة لم تكن مجرد تأكيد للهويات الثقافية المتعددة، بل كانت ترتيبًا تاريخيًا تطلّب فاعلين محليين ناشطين استغلوا التدفقات العالمية لصالحهم على حساب المراكز السياسية[55].

ثم تسلط فكرة الخطوط التاريخية ضوءً جديدًا على المواطنة العثمانية وانحدار الإمبراطورية وتشكل الدولة الحديثة. إذ تبين أن تطور المواطنة العثمانية جاء متقيدًا بمسار سابقٍ في القرن التاسع عشر[56]. فإن كان هناك أدلة كافية على أن التعدادات وفرض الضرائب والتجنيد الإجباري كانت أقل نجاحًا في التخوم، نجد أن حملات التجنيد العثماني قد مثلت طفرةً في الداخل التركي، بتجنيدها الفلاحين من قلب الأناضول. وجاء هذا النمط متسقًا مع تطور هيئة الضباط الاحترافية في الجيش، والتي انتسبت في الغالب إلى مدن الداخل الصغيرة في الأناضول وسوريا. أما في الساحل، فقد عدَّت سكانَه الدولةُ العثمانية وفرضت عليه الضرائب أفضل من غيره، لكنها أُجبرت على التراجع بفعل ضغوط خصومها التي نبعت من اتفاقية التجارة في عام 1838م، أو الترتيبات الطائفية (جبل لبنان)، أو السخط الإقليمي (مقدونيا).

لقد أشار تشارلز تيلي سابقًا إلى أن الإمبراطوريات تفنى بفعل الغزو الخارجي أو الانتقاض الداخلي[57]. ومتسقتين مع هذا التقسيم، كان للإمبريالية والقومية نفعٌ كبير لحقلي الدراسات العثمانية ودراسات الشرق الأوسط في تبرير السقوط العثماني. فقد كان التآكل – بتعبير ألكسندر موتيل (Alexandar Motyl)– نمطًا عثمانيًا قُضِمت فيه أقاليم الدولة جزءًا جزءًا بمرور الوقت[58]. لكن تظل نظريات السقوط (الحتمي) هذه غافلة عن نقطة مهمة: لمَ جاء الانهيار العثماني من أبعد جزءٍ في الإمبراطورية؟ تجيبنا عن ذلك مقاربةُ

---

(53) Tabak (2008).

(54) Horden and Purcell (2006).

(55) يُعزى إلى ذلك إلى حدٍ ما عدم وجود مساحاتٍ كوزموبوليتانية في القرنين الثامن عشر والعشرين. فالأنظمة الاستبدادية والزعامات المحلية القوية والحكم المركزي والاقتصادات المغلقة والقومية مع القيود المفروضة على انتقال البشر؛ كل ذلك كان ضارًا بالحكم الكوزموبوليتاني في العصور الحديثة.

(56) انظر عن المواطنة العثمانية: Salzmann (1999)، وعن التعدادات: Shaw (1978)، وعن التجنيد: Zürcher (1999)، وعن فرض الضرائب: Shaw (1975).

(57) Tilly (1997).

(58) Motyl (2001), pp 5, 77, 87.

الخطوط التاريخية بأن السبب تمثل في مشكلات وكالةٍ حادة وتنافس جيوسياسي في التخوم البعيدة، الذي وفر لأكثر الفاعلين تعرضًا للخطر -شريف مكة- فرصةً سياسية سانحة ليتجاوز إطار الحكم الذاتي[59].

وأخيرًا، عادةً ما يُعزى فشل الدول القومية في الشرق الأوسط في فترة ما بين الحربين إلى رموز سياسية محلية أو مخططات أوروبية خبيثة. لكن نموذج الخطوط التاريخية يشدد على جانبٍ آخر، إذ يشير إلى ما كان للطبيعة التلفيقية التي اتسم بها تشكل الدولة من دورٍ في ذلك. فقد برزت هذه التلفيقية عندما اجتمعت معًا في الدول العثمانية بعد التقسيم طبقاتٌ متنوعة من خط تاريخي واحد أو من خطوط تاريخية متنافسة[60]. ويبين بوضوح ما جرى بعد ذلك من توترات مكانية بين المراكز السياسية والمحليين كيف أن الدول الجديدة لم تكن قط متجانسة في العشرينيات، وأن الشبكات الإقليمية الراسخة ظلت تحمل أفكارًا مخالفةً حول السياسة والاقتصاد والدولة[61].

خطة بحثية جديدة

لقد دُوِّن هذا المشروع لأجل بناء خطةٍ بحثية طموح. فلم يكن الهدف الأساسي تقديم نتائج تجريبية جديدة أو مجرد إدخال مقاربةٍ نظرية مبتكرة إلى دراسات أواخر العهد العثماني. بل كانت فكرتي تقديم طريقةٍ جديدة لفهم الشرق الأوسط، بناءً على البحوث التاريخية السابقة وأدواتٍ تحليليةٍ جديدة مستقاة من العلوم الاجتماعية والتاريخ العالمي. فابتعدتُ بذلك عن السرديات القومية، ونظيراتها الإمبريالية المتمحورة حول الدولة، وأطر المركز والأطراف، ودراسات التاريخ المحلي التي وسمت الحقل في الخمسين عامًا الماضية.

---

[59] انظر عن نظريات التوسع الإمبراطوري الزائد كتاب سنايدر (1991) الذي يناقش الضغوط الدولية (التفسير الواقعي) وخيارات صناع السياسات (التفسير المعرفي) ومصالح الجماعات الداخلية (التفسير الداخلي) بوصفها قواعد للتوسع. وعلى رغم تركيبية نظريته التي قدمها عن سياسة التحالفات، فإنها تبدو أقل قابلية للتطبيق على الحالة العثمانية.

[60] جمعت تركيا الحديثة مناطق الأناضول من الساحل والداخل والتخوم، وتكونت الدولة العراقية الحديثة من التخوم القريبة والوسطى في الإمبراطورية العثمانية السابقة. أما سوريا تحت حكم الانتداب فقد وحِّدت بين نوعين من الداخل، ومعها مناطق تخومية من قبيل جبل الدروز. وحصلت شرق الأردن على مناطق من طرفي التخوم الوسطى (من السلط إلى الكرك) والسعودية على مناطق من طرفي التخوم البعيدة (من الحجاز إلى الرياض).

[61] تطورت التوترات الخاصة بكل خط تاريخي عبر مطالب الحكم الذاتي المحلي والتمثيل السياسي. فبرزت مطالب الحكم الذاتي في حالة شرق الأناضول وشمال العراق وحوران والكرك، حيث طالبت الزعامات المحلية بالحفاظ على الامتيازات الإمبراطورية والإبقاء على الطابع الخاص الذي أسبغه الخط التاريخي على المنطقة. أما مطالب التمثيل السياسي فقد علت في إزمير وحلب والحجاز، حيث حاول زعماء المنطقة «إسباغ الطابع المحلي» على عمليات صنع القرار في مقابل أنقرة ودمشق والرياض.

تتطلب الخطة البحثية الجديدة التي أقدمها هنا مقاربةً مكانية ومتقيّدة بالمسار ومقارنة. ومن ثم، تتمثل المهمة التالية في الاشتغال على فئاتٍ مفهومية وعقد مقارناتٍ عدة. إذ نحتاج إلى مقارناتٍ محورها المفاهيم وتحركها النظريات لأجل فهم تنوع الإمبراطورية في أواخر العهد العثماني. وأعتقد في أنه يمكن بذلك أن يحسُن استيعابنا لمعنى الإمبراطورية، وندرك الاختلافات المناطقية بين أقاليمها، ونضع العثمانيين على الميزان التحليلي مع نظرائهم. ويقدِّم لنا إطار الخطوط التاريخية العديد من المساحات الجديدة للبحوث الممكنة في هذا الصدد.

يتمثل هذا المشروع في عقد مقارنات داخل كل خط تاريخي، فتُستكشف التراتبيات الداخلية لأجل تحديد درجة المأسسة في كل مسار. فالمقارنة بين التخوم البعيدة والقريبة يمكنها الكشف عن الحدود المتغيرة للحكم المركزي في التخوم وعن محتوى خطابات الحكم الذاتي المحلي. وعلى الشاكلة نفسها، يمكن للمقارنة بين مدن الموانئ والظهير الساحلي أن تبين مواطن قوة النموذج الساحلي ومواطن ضعفه، عبر استكشاف أشكال الاتصال ومحاور النزاع بين الوحدتين المكانيتين. أما في الداخل، فقد يكون نافعًا إدراك العلاقة المتغيرة بين عواصم الولايات، ومدن الأسواق الصغيرة الصاعدة، والريف. فمثلًا، كيف كان تطور دمشق في بداية صعود نظام الداخل في مقابل تطور حمص وحوران؟

أما المشروع الثاني الجدير بالعمل فهو مقارنة الخطوط التاريخية العثمانية، وهدفه الأساسي هو التفصيل في إبانة السمات المميزة لكل مسارٍ إقليمي عبر استكشاف التنوع باختلاف المكان أو السيرورات الأساسية. ومن المشروعات المثيرة للاهتمام في هذه المساحة المقارنةُ بين إزمير ودمشق وصنعاء، التي تمثل كل واحدة منها أحد المسارات العثمانية أصدقَ تمثيل. وبتعبيرٍ يسير: ما الاختلاف بين أن تكون بحلول عام 1900م في قلب التدفقات العالمية أو تحت حكم مسلمٍ مديني أو في تمرد تخومي؟ وقد يؤدي المهمة نفسها عقدُ مشروعٍ مقارن بين فرض الضرائب والشرعية والحراك الاجتماعي [في كل مسار]، وتقسيم تجارب رعايا الإمبراطورية المتنوعة على غرار تقسيم الخطوط التاريخية.

ويمكن لمقارنة الخطوط التاريخية أيضًا أن تقدِّم استبصارات تتعلق بالاتجاهات الممكنة للإمبراطورية العثمانية لو لم تمر بعقدٍ من الحرب بين عامي 1912 و1922م. يجب على هذه الفرضية المناقضة للوقائع أن تأخذ ثلاث اتجاهات تاريخية في اعتبارها. الاتجاه الأول أن الداخل العثماني كان يتبلور في هيئة ترتيبٍ مؤسسي منافس للساحل الكوزموبوليتاني المرتبط عالميًا في عهد عبد الحميد الثاني. أما ثانيًا، ففي حين كانت التخوم القريبة تتآلف تدريجيًا مع نموذج الداخل، كانت التخوم البعيدة تفترق عن الإمبراطورية. وثالثًا، جعلت

الحركة الدستورية الثانية -التي اعتمدت على الفضاء الساحلي ودعت لمثلِ الطبقة الوسطى- هويتها مناقضةً لتحالفات الداخل وأنظمة التخوم في عام 1908م. ويكمن التحدي هنا في تحديد خطوط الانقسام بين المسارات العثمانية الإقليمية، وتحديد موضع نظام تركيا الفتاة في قلب هذه القضايا.

ويمكن لمشروعٍ مقارن ثالث أن ينظر في تقييم تجارب إمبراطوريات البر في القرن التاسع عشر عبر منظار نموذج الخطوط التاريخية. فمثلًا، كيف كان حال هذه الإمبراطوريات في الأراضي الحدودية؟ إذ يمكن لمقارنة الأدوات والاستراتيجيات والسياقات الكشفُ عن القدر الذي اشتركت فيه التخوم الإمبراطورية[62]. ويجب أخذ إسلام التخوم في الحسبان بوصفه قاعدةً أيديولوجيةً. ومن منطلقٍ مماثل، يمكن للقوة الإمبراطورية أن يُعاد النظر فيها بناءً على نطاق أنظمة الداخل، فأنا أعتقد في أن قدرة إمبراطوريات البر على دمج الموارد والأطر الثقافية في الترتيبات الإمبراطورية هي التي حددت درجة نجاتها[63]. وقد تكون دراسة التعليم الإمبراطوري والتجنيد والحياة الدينية من منظور مقارن توجهًا نافعًا في ذلك.

وأود أن أختم نقاش المقارنة هذا بملاحظةٍ ختامية: إن اقتراحاتي المتعلقة بمشروعاتٍ مستقبلية قد ركزت حتى الآن على «الخطوط التاريخية الأساسية». لكن من المسائل الأخرى المثيرة الناشئة عن هذا الإطار مصيرُ مناطق التحول/النزاع، فالنخب كانت منقسمة، والأشكال الاقتصادية متعددة، وكان للهويات الثقافية أهمية كبيرة. ويمكن لدراسة مناطق التحول/النزاع أن تقدم استبصارات جديدة حول العلاقات بين الطوائف في أواخر عهد الإمبراطورية العثمانية. إذ كيف تمكنت الجماعات الاجتماعية من التعاون أو ربما الصدام بعضها مع بعض في إطار عدم وجود ترتيبات متقيّدة بالمسار ذات إرشادات واضحة؟[64] ويمكن لولاية سيواس في شرق الأناضول أن تكون نقطة انطلاق ممتازة للتفكير في قضايا من هذا النوع، لكونها في موقعٍ متوسط بين نظامي الداخل والتخوم.

---

[62] فمع بروز العولمة، واجهت الكيانات التي خلفت الإمبراطوريات المتماسة احتجاجًا وحشودًا جماعية في التخوم القديمة. فقد تحدى الكرد الدولة التركية في شرق الأناضول، وتحدى الشيشان الدولة الروسية في القوقاز، وتحدى التبتيون في التبت والأويغور في تركستان الشرقية الدولة الصينية.

[63] انظر لأطروحة مماثلة العملَ المقارن الذي وضعه ليبرمان، ويطرح فيه وجود «خطوط تاريخية متزامنة» في البر الرئيسي لجنوب شرق آسيا واليابان وأوروبا، قامت على أساس التماسك الداخلي ومركزة الدولة والتدفقات الاقتصادية. انظر النقطة النظرية في المجلد الأول من Lieberman (2003-2009), esp. pp 79-80.

[64] قد يؤدي ذلك إلى ما سماه تشارلز تيلي الافتراس المتبادل، وذلك عندما تتنافس شبكات متجاورة على الموارد عينها. انظر: Tilly (2005) p 85.

لقد حاول هذا الكتاب إقناع القارئ أن مقاربة الخطوط التاريخية الثلاث تستحق جهدَ إعادة دراسة أواخر عهد الدولة العثمانية والشرق الأوسط في أثناء القرن التاسع عشر، وأنا على يقين بأن الكتاب سيحقق مهمته إن أثار جدلًا في حقل الدراسات العثمانية وأطلق بحوثًا إمبريقية جديدة. ويتبقى للجميع الآن مهمة تحسين مركب الأداة التحليلية مع الواقع التاريخي الذي قدمتُه في هذه الدراسة وتعديله وانتقاده.

ببليوجرافيا

Abbasi, Mustafa (2005). 'The "Aristocracy" of the Upper Galilee: Safad Notables and the Tanzimat Reforms', in Ottoman Reform and Muslim Regeneration, ed Itzchak Weismann and Fruma Zachs (London, New York: I.B.Tauris), pp 167–185.

Abbott, Andrew (1997). 'On the Concept of Turning Point', Comparative Social Research 16, pp 85–105.

Abdullah, Thabit A. J. (2000). Merchants, Mamluks and Murder (Albany: SUNY Press).

Abou-El-Haj, Rifa'at Ali (2005). Formation of the Modern State – The Ottoman Empire, Sixteenth to Eighteenth Centuries Second Edition (Syracuse: Syracuse University Press).

Abou-El-Haj, Rifa'at Ali (1982). 'The Social Uses of the Past: Recent Arab Historiography of Ottoman Rule', International Journal of Middle East Studies 14, 2, pp 185–201.

Abu-Manneh, Butrus (2003). 'Salafiyya and the Rise of the Khalidiyya in Baghdad in Early Nineteenth Century', Die Welt des Islams 43, 3, pp 349-372.

Abu-Manneh, Butrus (1998). 'The Genesis of Midhat Pasha's Governorship in Syria 1878–1880', in The Syrian Land: Processes of Integration and Fragmentation: Bilad al-Sham from the 18th to the 20th Century, ed Thomas Philipp and Birgit Schaebler (Stuttgart: Steiner), pp 251–268.

Abu-Manneh, Butrus (1992). 'The Establishment and Dismantling of the Province of Syria, 1865–1888', in Problems of the Modern Middle East in Historical Perspective, ed John P. Spagnolo (Reading: Ithaca Press), pp 7–26.

Abu-Maneh, Butrus (1980). 'The Christians between Ottomanism and Syrian Nationalism: the Ideas of Butrus Al-Bustani', International Journal of Middle East Studies 11, 3, pp 287–304.

Adams, Julia (2005). The Familial State: Ruling Families and Merchant Capitalism in Early Modern Europe (Ithaca: Cornell University Press).

Adams, Julia, Elisabeth S. Clemens, and Ann Shola Orloff (eds) (2005) Remaking Modernity: Politics, History and Sociology (Durham: Duke University Press).

Adanır, Fikret (2001). Makedonya Sorunu (Istanbul: Tarih Vakfı Yayınları).

Adanır, Fikret (2000). 'Balkan Historiography related to the Ottoman Empire since 1945', in Ottoman Past and Today's Turkey, ed Kemal H. Karpat (Leiden: Brill), pp 236–252.

Adelman, Jeremy (2006). Sovereignty and Revolution in the Iberian Atlantic (Princeton: Princeton University Press).

Agmon, Iris (2003). 'Text, Court and Family in Late-Nineteenth-Century Palestine', in Family History in the Middle East: Household, Property and Gender, ed Beshara Doumani (Albany: SUNY Press), pp 201–228.

Ahmad, Feroz (2003). Turkey: the Quest for Identity (Oxford: Oneworld).

Ahmad, Feroz (2002). 'The Special Relationship: The Committtee of Union and Progress and the Jewish Political Elite, 1908–1918', in Jews, Turks, Ottomans, ed Avigdor Levy (Syracuse: Syracuse University Press), pp 212–230.

Ahmad, Feroz (1988). 'War and Society under the Young Turks, 1908–1918,' Review 11, 2, pp 265–286.

Ahmad, Feroz (1980). 'Vanguard of a Nascent Bourgeoisie: the Social and Economic Policy of the Young Turks', in Social and Economic History of Turkey, ed Osman Okyar and Halil İnalcık (Ankara: Meteksan), pp 329-350.

AHR Forum (2006). 'Oceans of History', American Historical Review 111, 3, pp 717–780.

Akarlı, Engin Deniz (1993). The Long Peace: Ottoman Lebanon, 1860–1920 (Berkeley: University of California Press).

Aktepe, M. Münir (1958). Patrona İsyanı, 1730 (Istanbul: İ.Ü. Edebiyat Fakültesi).

Alkan, Mehmet Ö. (ed) (2004). Tanzimat ve Meşrutiyet'in Birikimi Modern Türkiye'de Siyasi Düşünce vol. 1 Sixth Edition (Istanbul: Iletişim).

Ali Bey (2003). Dicle'de Kelek ile Yolculuk: Seyahat Jurnali (İstanbul'dan Bağdat'a ve Hindistan'a) Min Sene 1300 ile Sene 1304 (1884–1888) (Istanbul: Büke Yayıncılık).

American Behavioral Scientist (2007). Special Issue 50, 8.

Aminzade, Ron and Doug McAdam (2001). 'Emotions and Contentious Politics', in Silence and Voice in the Study of Contentious Politics, ed Ronald Aminzade et al. (Cambridge: Cambridge University Press), pp 14–50.

Anderson, M. S. (1966). The Eastern Question, 1774–1923: a Study in International Relations (London: Macmillan).

Anscombe, Frederick F. (1997). The Ottoman Gulf: the Creation of Kuwait, Saudi Arabia and Qatar (New York: Columbia University Press).

Antonius, George (1938). The Arab Awakening: the Story of the Arab National Movement (London: H. Hamilton).

Aydın, Cemil (2007). The Politics of anti-Westernism in Asia: Visions of World Order in Pan-Islamic and Pan-Asian Thought (New York: Columbia University Press).

Baer, Marc David (2010). The Dönme-Jewish Converts, Muslim Revolutionaries and Secular Turks (Stanford: Stanford University Press).

Baldry, John (1976a). 'Anglo-Italian Rivalry in Yemen and Asir 1900–1934,' Die Welt des Islams 17, 1–4, pp 155–193.

Baldry, John (1976b). 'Al-Yaman and the Turkish Occupation, 1849–1914,'Arabica 23, pp 156–196

Bang, Anne K. (1996). The Idrisi State in Asir 1906–1934 (Bergen: University of Bergen)

Barkey, Karen (2008). Empire of Difference- The Ottomans in Comparative Perspective (Cambridge: Cambridge University Press)

Barkey, Karen (2005). 'A Perspective on Ottoman Decline', in Hegemonic Decline: Present and Past, ed Jonathan Friedman and Christopher ChaseDunn (Boulder: Paradigm), pp 135–151

Barkey, Karen (1991). 'Rebellious Alliances: the State and Peasant Unrest in Early Seventeenth Century France and the Ottoman Empire', American Sociological Review 56, 6, pp 699–715

Batatu, Hanna (1978). The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq (Princeton: Princeton University Press)

Bates, Robert H. (2001). Prosperity and Violence: the Political Economy of Development (New York: Norton)

Baud, Michiel and Willem van Schendel. 'Toward a Comparative History of Borderlands', Journal of World History 8, 2, pp 211–242

Beinin, Joel (2001). Workers and Peasants in the Middle East (Cambridge: Cambridge University Press)

Berkes, Niyazi (1964). The Development of Secularism in Turkey (Montreal: McGill University Press)

Birinci, Ali (1990). Hürriyet ve İtilâf Fırkası: II. Meşrutiyet Devrinde İttihat ve Terakki'ye Karşı Çıkanlar (Istanbul: Dergah)

Birtek, Faruk (2007). 'From Affiliation to Affinity: Citizenship in the Transition from Empire to the Nation-State', in Identities, Affiliations, and Allegiances, ed Seyla Benhabib, Ian Shapiro and Danilo Petranovic (Cambridge: Cambridge University Press), pp 17–44

Blok, Anton (1974). The Mafia of a Sicilian Village, 1860–1960: a Study of Violent Peasant Entrepreneurs (Oxford: Blackwell)

Bloxham, Donald (2005). The Great Game of Genocide: Imperialism, Nationalism and the Destruction of Ottoman Armenians (Oxford: Oxford University Press)

Blumi, Isa (2003a). 'Thwarting the Ottoman Empire: Smuggling through the Empire's New Frontiers in Yemen and Albania, 1878–1910', International Journal of Turkish Studies 9, 1, pp 255–274

Blumi, Isa (2003b). 'Beyond the Margins of the Empire: Searching the Limitations of Ottoman Rule in Yemen and Albania', The MIT Electronic Journal of Middle East Studies 3 (Spring), pp 18–26

Bozarslan, M. Emin (ed) (1991). Kurdistan (1898–1902) vol 2 (Uppsala: Deng)

Brower, Daniel R. and Edward J. Lazzerini (eds) (1997). Russia's Orient: Imperial Borderlands and Peoples, 1700–1917 (Bloomington: Indiana University Press)

Brown, L. Carl (ed) (1996). Imperial Legacy: the Ottoman Imprint in the Balkans and the Middle East (New York: Columbia University Press)

Bruinessen, Martin van (1992). Agha, Shaikh and State –The Social and Political Structures of Kurdistan (London: Zed Books)

Brustein, William and Margaret Levi (1987). 'The Geography of Rebellion: Rulers, Rebels and Regions, 1500–1700', Theory and Society 16, 4, pp 467-495

Bryant, Joseph M. (2006). 'The West and the Revisited: Debating Capitalist Origins, European Colonialism and the Advent of Modernity', The Canadian Journal of Sociology 31, 4, pp 403–444

Buheiry, Marwan R. (1981). 'The Agricultural Exports of Southern Palestine, 1885–1914 ,'Journal of Palestine Studies 10, 4, pp 61–81

Burke, Edmund (1991). 'Changing Patterns of Protest in the Middle East, 1750–1950 ,'in Peasants and Politics in the Modern Middle East, ed Farhad Kazemi and John Waterbury (Miami: Florida International University Press), pp 24–37

Burke, Peter (2005). History and Social Theory, Second Edition (Ithaca: Cornell University Press)

Çadırcı, Musa (1991). Tanzimat Döneminde Anadolu Kentleri'nin Sosyal ve Ekonomik Yapıları (Ankara: Türk Tarih Kurumu Basımevi)

Calhoun, Craig, Frederick Cooper and Kevin W. Moore (eds) (2006). Lessons of Empire- Imperial Histories and American Power (New York: New Press)

Campos, Michelle U. (2005). 'Between "Beloved Ottomania" and the "Land of Israel": the Struggle over Ottomanism and Zionism among Palestine's Sephardi Jews, 1908–1913', International Journal of Middle East Studies 37 ,pp 461–483

Çelik, Zeynep (1986). The Re-making of Istanbul: Portrait of an Ottoman City in the Nineteenth Century (Seattle: University of Washington Press)

Centeno, Miguel Angel (2002). Blood and Debt: War and the Nation-State in Latin America (University Park: Pennsylvania State University Press)

Centeno, Miguel Angel (1997). 'Blood and Debt: War and Taxation in Nineteenth Century Latin America', American Journal of Sociology 102, 6 ,pp 1565–1605

Çetinsaya, Gökhan (2006). Ottoman Administration of Iraq, 1890–1908 (London: Routledge)

Çetinsaya, Gökhan (2005). 'The Caliph and the Shaykhs: Abdülhamid II's Policy towards the Qaditiyya of Mosul', in Ottoman Reform and Muslim Regeneration, ed Itzchak Weismann and Fruma Zachs (London, New York: I.B.Tauris), pp 97–107

Çetinsaya, Gökhan (2003). 'The Ottoman View of British Presence in Iraq and the Gulf: the Era of Abdulhamid II', Middle Eastern Studies 39, 2, pp 194–203

Chalcraft, John T. (2004). The Striking Cabbies of Cairo and other Stories: Crafts and Guilds in Egypt, 1863–1914 (Albany: SUNY Press)

Chalcraft, John (2002). 'The Cairo Cab Drivers and the Strike of 1907', in The Empire in the City- Arab Provincial Capitals in the Late Ottoman Empire, ed Jens Hanssen, Thomas Philipp and Stefan Weber (Beirut: Orient Institute), pp 173–198

Clay, Christopher (1998). 'Labour Migration and Economic Conditions in Nineteenth-Century Anatolia', Middle Eastern Studies 34, 4, pp 1–32

Clay, Christopher (1994). 'The Origins of Modern Banking in the Levant: the Branch Network of the Ottoman Imperial Bank, 1890–1914,' International Journal of Middle East Studies 26, 4, pp 589–614

Clemens, Elisabeth S. and James M. Cook (1999). 'Politics and Institutionalism: Explaining Durability and Change', Annual Review of Sociology 25, pp 441–466

Cleveland, William L. (1978). 'The Municipal Council of Tunis, 1858–1870: A Study of Urban Institutional Change', International Journal of Middle East Studies 9, 1, pp 33–61

Cook, Karen S., Russell Hardin and Margaret Levi (2005). Cooperation without Trust ? (New York: Russell Sage Foundation)

Cooley, Alexander (2005). Logics of Hierarchy: the Organization of Empire, States and Military Occupations (Ithaca: Cornell University Press)

Cooper, Frederick (2006). 'Modernizing Colonialism and the Limits of Empire', in Lessons of Empire- Imperial Histories and American Power, ed Craig Calhoun, Frederick Cooper and Kevin W. Moore (New York: the New Press), 63–72

Cooper, Frederick (2005). Colonialism in Question: Theory, Knowledge and History (Berkeley: University of California Press)

Cooper, Frederick (2002). 'Decolonizing Situations: the Rise, Fall and Rise of Colonial Studies, 1951–2001', French Politics, Culture and Society 20, 2, pp 47–76

Crouch, Colin and Henry Farrell (2004). 'Breaking the Path of Institutional Development? Alternatives to the New Determinism', Rationality & Society 16, 1, pp 5–43

Curtin, Philip D. (2000). The World and the West –The European Challenge in the Age of Empire (Cambridge: Cambridge University Press)

Curtin, Philip D. (1999). 'Location in History: Argentina and South Africa in the Nineteenth Century', Journal of World History 10, 1, pp 41–92

Dasnabedian, Hratch (1990). History of the Armenian Revolutionary Federation Dashnaksutiun 1890–1924 (Milan: Oemme Edizioni)

Davison, Roderic H. (1990). Essays in Ottoman and Turkish History, 1774–1923: the Impact of the West (Austin: University of Texas Press)

Davison, Roderic H. (1963). Reform in the Ottoman Empire, 1856–1876 (Princeton: Princeton University Press)

Dawn, C. Ernest (1973). From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins of Arab Nationalism (Urbana: University of Illinois Press)

Deringil, Selim (2003). 'They Live in a State of Nomadism and Savagery: the Late Ottoman Empire and the Post-Colonial Debate', Comparative Studies in Society and History 45, 2, pp 311–342

Deringil, Selim (1998). The Well-Protected Domains: Ideology and Legitimation of Power in the Ottoman Empire, 1876–1909 (London & New York: I.B.Tauris)

Deringil, Selim (1990). 'The Struggle Against Shiism in Hamidian Iraq: a Study in Ottoman Counter-Propaganda', Die Welt des Islams 30, 1–4, pp 45–62

Doumani, Beshara (2003). 'Adjudicating Family: The Islamic Courts and Disputes Between Kin in Greater Syria, 1700–1860', in Family History in the Middle East, ed Beshara Doumani (Albany: SUNY Press), pp 173–200

Doumani, Beshara (1998). 'Endowing Family: Waqf, Property Devolution and Gender in Greater Syria, 1800–1860', Comparative Studies in History and Society 40, 1, pp 3–41

Doumani, Beshara (1995). Rediscovering Palestine: Merchants and Peasants in Jabal Nablus, 1700–1900 (Berkeley: University of California Press)

Duara, Prasenjit (1995). Rescuing History from the Nation (Chicago: University of Chicago Press)

Dumont, Paul (1999). 'Bir Osmanlı Sosyalizminin Doğuşu', in Selanik 1850–1918 ,ed Gilles Veinstein (Istanbul: İletişim), pp 205–217

Dural, Halil (1999). 19. ve 20. Yüzyılda Ege'de Efeler (Istanbul: Tarih Vakfı Yurt Yayınları)

Emir Şekib Arslan (2008). İttihatçı bir Arap Aydınının Anıları (Istanbul: Klasik Yayınları)

Emrence, Cem (2006). 99 Günlük Muhalefet: Serbest Cumhuriyet Fırkası (Istanbul: İletişim)

Emrence, Cem (1999). 'Alınan Koruyucu Önlemler ve Istanbul'da Kolera Salgını, 1893–1894', Tarih ve Toplum 32, 188, pp 46–52

Erickson, Edward J. (2001). Ordered to Die: a History of the Ottoman Army in the First World War (Westport: Greenwood Press)

Ertman, Thomas (1997). The Birth of the Leviathan: Building States and Regimes in Medieval and Early Modern Europe (Cambridge: Cambridge University Press)

Esherick, Joseph W., Hasan Kayalı and Eric Van Young (eds) (2006). Empire to Nation (Boulder: Rowman & Littlefield)

Esping-Andersen, Gosta (1990). The Three Worlds of Capitalism (Princeton: Princeton University Press)

Exertzoglou, Haris (2007). 'Metaphors of Change: "Tradition" and the East/West Discourse in the Late Ottoman Empire', in Ways to Modernity in Greece and Turkey- Encounters with Europe, 1850–1950, ed Anna Frangoudaki and Caglar Keyder (London: I.B.Tauris), pp 43–59

Exertzoglou, Haris (2003). 'The Cultural Uses of Consumption: Negotiating Class, Gender and Nation in the Ottoman Urban Centers during the 19th Century', International Journal of Middle East Studies 35, pp 77–101

Exertzoglou, Haris (1999). 'The Development of a Greek Ottoman Bourgeoisie: Investment Patterns in the Ottoman Empire, 1850–1914,' in

Ottoman Greeks in the Age of Nationalism, ed Dimitri Gondicas and Charles Issawi (Princeton: The Darwin Press), pp 89–114

Farah, Caesar (2002). The Sultan's Yemen: Nineteenth Century Challenges to Ottoman Rule (London: I.B.Tauris)

Farah, Caesar F. (1986). 'Protestanism and Politics: The 19th Century Dimension in Syria', in Palestine in the Late Ottoman Period, ed David Kushner (Leiden: E.J. Brill), pp 320–340

Faroqhi, Suraiya (2009). Artisans of Empire- Crafts and Craftspeople under the Ottomans (London: I.B.Tauris)

Faroqhi, Suraiya (ed) (2006). The Cambridge History of Turkey Vol. 3 –The Later Ottoman Empire, 1603–1839 (New York: Cambridge University Press)

Faroqhi, Suraiya (1999). Approaching Ottoman History: an Introduction to Sources (New York: Cambridge University Press)

Faroqhi, Suraiya (1991a). 'Wealth and Power in the Land of Olives: Economic and Political Activities of Müridzade Hacı Mehmed Agha, Notable of Edremit', in Landholding and Commercial Agriculture in the Middle East, ed Çağlar Keyder and Faruk Tabak (Albany: SUNY Press), pp 77–95

Faroqhi, Suraiya (1991b). 'Introduction', New Perspectives on Turkey 5–6, pp 1–27

Farouk-Sluglett, Marion and Peter Sluglett (1991). 'The Historiography of Modern Iraq', The American Historical Review 96, 5, pp 1408–1421

Farouk-Sluglett, Marion and Peter Sluglett (1983). 'The Transformation of Land Tenure and Rural Social Structure in Central and Southern Iraq, c. 1870–1958', International Journal of Middle East Studies 15, 4, pp 491–505

Fattah, Hala (1997). The Politics of Regional Trade in Iraq, Arabia and the Gulf, 1745–1900 (Albany: SUNY Press)

Fattah, Hala (1991). 'The Politics of Grain Trade in Iraq, c. 1840–1917', New Perspectives on Turkey 5–6, pp 151–166

Fawaz, Leila (1998). 'The Beirut-Damascus Road: Connecting the Syrian Coast to the Interior in the 19th Century', in The Syrian Land: Processes of Integration and Fragmentation: Bilad al-Sham from the 18th to the 20th Century, ed Thomas Philipp and Birgit Schaebler (Stuttgart: Steiner), pp 19–27

Fawaz, Leila Tarazi (1983). Merchants and Migrants in Nineteenth Century Beirut (Cambridge: Harvard University Press)

Fearon, James D. and David D. Laitin (2003). 'Ethnicity, Insurgency and Civil War', American Political Science Review 9, 1, pp 75–90

Ferguson, Niall (2003). Empire- The Rise and Demise of the British World Order and the Lessons for Global Power (New York: Basic Books)

Findley, Carter V. (1989). Ottoman Civil Officialdom: a Social History (Princeton: Princeton University Press)

Findley, Carter V. (1980). Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire (Princeton: Princeton University Press)

Firro, Kais M. (2005). 'The Ottoman Reform and Jabal al-Duruz, 1860–1914 ,'in Ottoman Reform and Muslim Regeneration, ed Itzchak Weismann and Fruma Zachs (London, New York: I.B.Tauris), pp 149–164

Firro, Kais M. (2003). Inventing Lebanon – Nationalism and the State under Mandate (London: I.B.Tauris)

Firro, Kais M. (1992). A History of the Druzes (Leiden, New York: E. J. Brill)

Firro, Kais (1990). 'Silk and Agrarian Changes in Lebanon, 1860–1914,' International Journal of Middle East Studies 22, 2, pp 151–169

Foggo, Hacer Yıldırım (2002). Kırmızı Püskül, 1843–1846 Nesturi Katliamı (Istanbul: Çiviyazıları Yayınları)

Fortna, Benjamin C. (2008). 'The Reign of Abdülhamid II', in The Cambridge History of Turkey vol 4, ed Reşat Kasaba (Cambridge: Cambridge University Press), pp 38–61

Fortna, Benjamin C. (2002). Imperial Classroom: Islam, Education and the State in the Late Ottoman Empire (Oxford: Oxford University Press)

Frangakis-Syrett, Elena (1999). 'The Economic Activities of the Greek Community of Izmir in the Second Half of the Nineteenth and Early Twentieth Centuries', in Ottoman Greeks in the Age of Nationalism, ed Dimitri Gondicas and Charles Issawi (Princeton: The Darwin Press), pp 17–44

Frangakis-Syrett, Elena (1992). The Commerce of Smyrna in the Eighteenth Century: 1700–1820 (Athens: Centre for Asia Minor Studies)

Fuccaro, Nelida (2003). 'Kurds and Kurdish Nationalism in Mandatory Syria: Politics, Culture and Identity', in Essays on the Origins of Kurdish Nationalism, ed Abbas Vali (Costa Mesa: Mazda Publishers), pp 191–217

Fuccaro, Nelida (1999). 'Communalism and the State in Iraq: the Yazidi Kurds, c. 1869–1940', Middle Eastern Studies 35, 2, pp 1–26

Fuhrmann, Malte (2003). 'Cosmopolitan Imperialists and the Ottoman Port Cities-Conflicting Logics in the Urban Social Fabric', Cahiers de la Méditerranée 67, pp 150–163

Gellner, Ernest (1981). Muslim Society (Cambridge: Cambridge University Press)

Gelvin, James L. (1998). Divided Loyalties: Nationalism and Mass Politics in Syria at the Close of Empire (Berkeley: University of California Press)

Genç, Mehmet (2000). Osmanlı İmparatorluğu'nda Devlet ve Ekonomi (Istanbul: Ötüken)

Gerber, Haim (1987). Social Origins of the Modern Middle East (Boulder: L. Rienner)

Gieryn, Thomas F. (2000). 'A Space for Place in Sociology', Annual Review of Sociology 26, pp 463–496

Gilbar, Gad G. (2003). 'The Muslim Big Merchant-Entrepreneurs of the Middle East, 1860–1914', Die Welt des Islams 43, 1, pp 1–36

Gilbar, Gad G. (1998). 'Economic and Social Consequences of the Opening of New Markets: the Case of Nablus, 1870–1914', in The Syrian Land: Processes of Integration and Fragmentation: Bilad al-Sham from the 18th to the 20th

Century, ed Thomas Philipp and Birgit Schaebler (Stuttgart: Steiner), pp 281–292

Goldstone, Jack A. (2001). 'Toward a Fourth Generation of Revolutionary Theory', Annual Review of Political Science 4, pp 139–187

Goldstone, Jack A. and Charles Tilly (2001). 'Threat (and Opportunity): Popular Action and State Response in the Dynamics of Contentious Action', in Silence and Voice in the Study of Contentious Politics, ed Ronald Aminzade et al. (Cambridge: Cambridge University Press), pp 179–194

Gorski, Philip S. (1993). 'The Protestant Ethic Revisited: Disciplinary Revolution and State Formation in Holland and Prussia', American Journal of Sociology 99, 2, pp 265–316

Gould, Andrew G. (1976). 'Lords or Bandits? The Derebeys of Cilicia,' International Journal of Middle East Studies 7, 4, pp 485–506

Gould, Roger V. (1996). 'Patron-Client Ties, State Centralization and the Whiskey Rebellion', The American Journal of Sociology 102, 2, pp 400–429

Gould, Roger V. (1995). Insurgent Identities: Class, Community and Protest in Paris from 1848 to the Commune (Chicago: University of Chicago Press)

Gould, Roger V. and Roberto M. Fernandez (1989). 'Structures of Mediation: a Formal Approach to Brokerage in Transaction Networks', Sociological Methodology 19, pp 89–126

Gounaris, Basil C. (1993). 'Salonica', Review 16, 4, pp 499–518

Granovetter, Mark (1985). 'Economic Action and Social Structure: the Problem of Embeddedness', The American Journal of Sociology 91, 3, pp 481–510

Great Britain. Foreign Office (1920). Armenia and Kurdistan (London: H. M. Stationary Office)

Greene, Molly (2005). 'The Ottoman Experience', Daedelus 134, 2, pp 88–99

Grehan, James (2007). Everyday Life and Consumer Culture in 18th Century Damascus (Seattle: University of Washington Press)

Grehan, James (2003). 'Street Violence and Social Imagination in Late Mamluk and Ottoman Damascus (ca. 1500–1800)', International Journal of Middle East Studies 35, pp 215–236

Greif, Avner (2006). Institutions and the Path to the Modern Economy (Cambridge: Cambridge University Press)

Greif, Avner and David D. Laitin (2004). 'A Theory of Endogenous Institutional Change', The American Political Science Review 98, 4, pp 633–652

Gülsoy, Ufuk (1994). Hicaz Demiryolu (Istanbul: Eren)

Günay, Nejla (2007). Maraş'ta Ermeniler ve Zeytun İsyanları (Istanbul: IQ Yayıncılık)

Haddad, Mahmoud (1998). 'The City, the Coast, the Mountain and the Hinterland: Beirut's Commercial Rivalries in the 19th and Early 20th Century', in The Syrian Land:Processes of Integration and Fragmentation: Bilad al-Sham from the 18th to the 20th Century, ed Thomas Philipp and Birgit Schaebler (Stuttgart: Steiner), pp 129–153

Haj, Samira (1997). The Making of Iraq, 1900–1963: Capital, Power and Ideology (Albany: SUNY Press)

Hakan, Sinan (2007). Osmanlı Arşiv Belgelerinde Kürtler ve Kürt Direnişleri (1817–1867) (Istanbul: Doz Yayınları)

Hanioğlu, M. Şükrü (2008a). 'The Second Constitutional Period, 1908–1918,' in The Cambridge History of Turkey vol. 4, ed Reşat Kasaba (Cambridge: Cambridge University Press), pp 62–112

Hanioğlu, M. Şükrü (2008b). A Brief History of the Late Ottoman Empire (Princeton: Princeton University Press)

Hanssen, Jens (2005). Fin de Siécle Beirut: the Making of an Ottoman Provincial Capital (Oxford: Clarendon Press)

Hanssen, Jens (2004). 'From Social Status to Intellectual Activity: Some Prosopographical Observations on the Municipal Council in Beirut, 1868–1908 ,'

in From the Syrian Land to the States of Syria and Lebanon, ed Thomas Philipp and Christoph Schumann (Beirut: Orient Institute), pp 59–76

Harel, Yaron (1998). 'Jewish-Christian Relations in Aleppo as Background for the Jewish Response to the Events of October 1850', International Journal of Middle East Studies 30, 1, pp 77–96

Herzog, Christoph (2003). 'Corruption and the Limits of the State in the Ottoman Province of Baghdad during the Tanzimat', The MIT Electronic Journal of Middle East Studies 3 (Spring), pp 36–43

Herzog, Christoph (2002). 'Nineteeenth-Century Baghdad through Ottoman Eyes', in The Empire in the City- Arab Provincial Capitals in the Late Ottoman Empire, ed Jens Hanssen, Thomas Philipp and Stefan Weber (Beirut: Orient Institute), pp 311–328

Hirschon, Renee (ed) (2003). Crossing the Aegean: an Appraisal of the 1923 Compulsory Population Exchange between Greece and Turkey (New York: Berghahn Books)

Holt, P. M. and M.W. Daly (2000). A History of the Sudan Fifth Edition (New York: Longman)

Horden, Peregrine and Nicholas Purcell (2006). 'The Mediterranean and the New Thalassology', AHR Forum, The American Historical Review 111, 3 ,pp 722–74

Horowitz, Richard S. (2005). 'International Law and State Transformation in China, Siam and the Ottoman Empire during the Nineteenth Century,' Journal of World History 15, 4, pp 445–486

Hourani, Albert (1968). 'Ottoman Reform and Politics of Notables', in Beginnings of Modernization in the Middle East: the Nineteenth Century, ed W. R. Polk and R. L. Chambers (Chicago: University of Chicago Press, pp 41–68

Hourani, Albert (1962). Arabic Thought in the Liberal Age, 1798–1939 (London, New York: Oxford University Press)

Hudson, Leila (2008). Transforming Damascus: Space and Modernity in an Islamic City (London: I.B.Tauris)

İnalcık, Halil and Mehmet Seyitdanlıoğlu (eds) (2006). Tanzimat: Değişim Sürecinde Osmanlı İmparatorluğu (Ankara: Phoenix Yayınevi)

Ingram, Paul and Karen Clay (2000). 'The Choice-Within-Constraints New Institutionalism and Implications for Sociology', Annual Review of Sociology 26, pp 525–546

International Journal of Turkish Studies (2003). 9, 1

İslamoğlu, Huri and Peter C. Perdue (2009). 'Introduction', in Shared Histories of Modernity-China, India and the Ottoman Empire, ed Huri İslamoğlu and Peter C. Perdue (New Delhi: Routlege), pp 1–20

İslamoğlu, Huri (ed) (2004). Constituting Modernity: Private Property in the East and West (London, New York: I.B.Tauris)

İslamoğlu-İnan, Huricihan (ed) (1987). The Ottoman Empire and the World Economy (Cambridge: Cambridge University Press)

Issawi, Charles (1999). 'Introduction', in Ottoman Greeks in the Age of Nationalism, ed Dimitri Gondicas and Charles Issawi (Princeton: The Darwin Press), pp 1–16

Issawi, Charles (1977). 'British Trade and Rise of Beirut, 1830–1860,' International Journal of Middle East Studies 8, 1, pp 91–101

Jacobson, Abigail (2008). 'Negotiating Ottomanism in Times of War: Jerusalem during World War I through the Eyes of a Local Muslim Resident', International Journal of Middle East Studies 40, pp 69–88

Jwaideh, Albertine (1984). 'Aspects of Land Tenure and Social Change in Lower Iraq during Late Ottoman Times', in Land Tenure and Social Transformation in the Middle East, ed Tarif Khalidi (Beirut: American University of Beirut Press), pp 333–356

Jwaideh, Albertine (1963). 'Midhat Pasha and the Land System of Lower Iraq,' in Middle Eastern Affairs St. Antony's Papers no. 16, ed Albert Hourani (London: Chatto & Windus), pp 106–136

Jwaideh, Wadie (2006). Kurdish Nationalist Movement- Its Origins and Development (Syracuse: Syracuse University Press)

Kalaycıoğlu, Ersin and Ali Yaşar Sarıbay (eds) (1986). Türk Siyasal Hayatının Gelişimi (Istanbul: Beta)

Kansu, Aykut (1997). The Revolution of 1908 in Turkey (Leiden: E. J. Brill)

Karaca, Ali (1993). Anadolu Islahatı ve Ahmet Şakir Paşa, 1838–1899 (Istanbul: Eren)

Karpat, Kemal H. (2001). The Politicization of Islam: Reconstructing Identity, State, Faith and Community in the Late Ottoman State (New York: Oxford University Press)

Karpat, Kemal H. (ed) (2000). Ottoman Past and Today's Turkey (Leiden: Brill)

Kasaba, Reşat (2006). 'Dreams of Empire, Dreams of Nations', in Empire to Nation –Historical Perspectives om the Making of the Modern World, ed Joseph W. Esherick, Hasan Kayalı, Eric Van Young (Lanham: Rowman&Littlefield), pp 198–225

Kasaba, Reşat (1994). 'A Time and a Place for the Non-State: Social Change in the Ottoman Empire during the 'Long Nineteenth Century', in State Power and Social Forces, ed Joel S. Migdal, Atul Kohli and Vivienne Shue (Cambridge: Cambridge University Press), pp 206–230

Kasaba, Reşat (1993). 'İzmir', Review 16, 4, pp 387–410

Kasaba, Reşat (1991). 'Migrant Labor in Western Anatolia, 1750–1850', in Landholding and Commercial Agriculture in the Middle East, ed Çağlar Keyder and Faruk Tabak (Albany: SUNY Press), pp 113–121

Kasaba, Reşat (1988). The Ottoman Empire and the World Economy –The Nineteenth Century (Albany: SUNY Press)

Kasaba, Reşat and Immanuel Wallerstein (1980). 'Incorporation into the World-Economy: Change in the Structure of the Ottoman Empire, 1750–1839 (' Binghamton: Fernand Braudel Center)

Katznelson, Ira (1985). 'Working-Class Formation and the State: Nineteenth Century England in American Perspective', in Bringing the State Back In, ed Peter Evans, Dietrich Rueschemeyer and Theda Skocpol (Cambridge: Cambridge University Press), pp 257–284

Kayalı, Hasan (2008). 'The Struggle for Independence', in The Cambridge History of Turkey vol 4, ed Reşat Kasaba (Cambridge: Cambridge University Press), pp 112–146

Kayalı, Hasan (1997). Arabs and Young Turks- Ottomanism, Arabism and Islamism in the Ottoman Empire, 1908–1918 (Berkeley: University of California Press)

Kayalı, Hasan (1995). 'Elections and the Electoral Process in the Ottoman Empire, 1876–1919', International Journal of Middle East Studies 27, pp 265–286

Keyder, Çağlar (1999). 'Peripheral Port-Cities and Politics on the Eve of the Great War', New Perspectives on Turkey 20 (Spring), pp 27–45

Keyder, Çağlar (1994). 'The Agrarian Background and the Origins of Turkish Bourgeoise', in Developmentalism and Beyond: Society and Politics in Egypt and Turkey, ed Ayşe Öncü, Çağlar Keyder and Saad Eddin Ibrahim (Cairo: The American University of Cairo Press), pp 44–74

Keyder, Çağlar and Faruk Tabak (eds) (1991). Landholding and Commercial Agriculture in the Middle East (Albany: SUNY Press)

Keyder, Çağlar (1991). 'Introduction: Large Scale Commercial Agriculture in the Ottoman Empire?', in Landholding and Commercial Agriculture in the Middle East, ed Çağlar Keyder and Faruk Tabak (Albany: SUNY Press), pp 1–16

Keyder, Çağlar (1988). 'Bureaucracy and Bourgeoisie: Reform and Revolution in the Age of Imperialism', Review 11, 2, pp 151–165

Keyder, Çağlar (1987). State and Class in Turkey: a Study in Capitalist Development (London: Verso)

Khalidi, Rashid (1997). 'The Formation of Palestinian Identity: the Critical Years, 1917–1923', in Rethinking Nationalism in the Arab Middle East, ed James Jankowski and Israel Gerschoni (New York: Columbia University Press, 1997), pp 171–190

Khalidi, Rashid (1991). 'Ottomanism and Arabism in Syria before 1914: A Reassessment', in The Origins of Arab Nationalism, ed Rashid Khalidi, Lisa Anderson, Muhammad Muslih, Reeva S. Simon (New York: Columbia University Press), pp 50–69

Khodarkovsky, Michael (2002). Russia's Steppe Frontier: the Making of a Colonial Empire, 1500–1800 (Bloomington: Indiana University Press)

Khoury, Dina Rizk (2008). 'Political Relations between City and State in the Middle East, 1700–1850', in The Urban Social History of the Middle East 1750–1950 ,ed Peter Sluglett (Syracuse: Syracuse University Press), pp 67–103

Khoury, Dina Rizk (1991). 'The Introduction of Commercial Agriculture in the Province of Mosul and its Effects on the Peasantry, 1750–1850,' in Landholding and Commercial Agriculture in the Middle East, ed Çağlar Keyder and Faruk Tabak (Albany: SUNY Press), pp 155–171

Khoury, Philip S. and Joseph Kostiner (eds) (1990) Tribes and State Formation in the Middle East (Berkeley: University of California Press)

Khoury, Philip S. (1987). Syria and the French Mandate: the Politics of Arab Nationalism, 1920–1945 (Princeton: Princeton University Press)

Khoury, Philip S. (1983). Urban Notables and Arab Nationalism: the Politics of Damascus, 1860–1920 (Cambridge: Cambridge University Press)

Khuri-Makdisi, Ilham (2003). 'Levantine Trajectories: the Formulation and Dissemination of Radical Ideals in and between Beirut, Cairo and Alexandria, 1860–1914', Unpublished Ph.D. Dissertation Harvard University

Kılıç, Mehmet Fırat (2006). 'Between Empires: the Movement of Sheikh Ubeydullah', The International Journal of Kurdish Studies 20, 1–2, pp 57–121

Kimeldorf, Howard (1988). Reds or Rackets: the Making of Radical and Conservative Unions on the Waterfront (Berkeley: University of California Press)

Kiser, Edgar (1999). 'Comparing Varieties of Agency Theory in Economics, Political Science and Sociology: an Illustration from State Policy Implementation', Sociological Theory 17, 2, pp 146–170

Klein, Janet (2002). 'Power in the Periphery: the Hamidiye Light Cavalry and the Struggle over Ottoman Kurdistan, 1890–1914', Unpublished Ph.D. Dissertation Princeton University

Köksal, Yonca (2002). 'Imperial Center and Local Groups: Tanzimatt Reforms in the Provinces of Edirne and Ankara', New Perspectives on Turkey (Fall), pp 107–138

Koliopoulos, John S. (1987). Brigands with a Cause-Brigandage and Irredentism in Modern Greece, 1821–1912 (Oxford: Clarendon Press)

Koloğlu, Orhan (2003). Osmanlı Meclislerinde Libya ve Libyalılar (Istanbul: Boyut Yayın Grubu)

Kostiner, Joseph (1993). The Making of Saudi Arabia, 1916–1936: from Chieftancy to Monarchical State (New York: Oxford University Press)

Kramer, Gudrun (2008). 'Moving Out of Place: Minorities in Middle Eastern Urban Societies, 1800–1914', in The Urban Social History of the Middle East, 1750–1950, ed Peter Sluglett (Syracuse: Syracuse University Press), pp 182–223

Krasner, Stephen D. (1999). Sovereignty-Organized Hypocrisy (Princeton: Princeton University Press)

Kühn, Thomas (2002). 'Ordering Urban Space in Ottoman Yemen, 1872–1914 ,'in The Empire in the City- Arab Provincial Capitals in the Late Ottoman Empire, ed Jens Hanssen, Thomas Philipp and Stefan Weber (Beirut: Orient Institute), pp 329–347

Kuran, Timur (2011). The Long Divergence- How Islamic Law Held Back the Middle East (Princeton: Princeton University Press)

Kurmuş, Orhan (1987). 'The Cotton Famine and its Effects on the Ottoman Empire', in The Ottoman Empire and the World-Economy, ed Huri İslamoğlu-İnan (Cambridge: Cambridge University Press), pp 160–169

Kurmuş, Orhan (1974). Emperyalizmin Türkiye'ye Girişi (Istanbul: Bilim Yayınları)

Kurşun, Zekeriya (1998). Necid ve Ahsa'da Osmanlı Hakimiyeti (Ankara: Türk Tarih Kurumu)

Kusher, David (1996). 'Ali Ekrem Bey, Governor of Jerusalem, 1906–1908,' International Journal of Middle East Studies 28, 3, pp 349–362

Lapidus, Ira M. (1989). 'Muslim Cities as Plural Societies: the Politics of Intermediary Bodies', in The Proceedings of International Conference on Urbanism in Islam vol. 1 (Tokyo: Daisan-Shokan), pp 133–163

Leeuwen, Richard van (1991). 'Monastic Estates and Agricultural Transformation in Mount Lebanon in the 18th Century', International Journal of Middle East Studies 23, 4, pp 601–617

Levi, Margaret (1997). Consent, Dissent and Patriotism (New York: Cambridge University Press)

Levi, Margaret (1988). Of Rule and Revenue (Berkeley: University of California Press)

LeVine, A. Mark (2004). 'Land, Law and the Planning of Empire: Jaffa and Tel Aviv during the Late Ottoman and Mandate Periods', in Constituting Modernity- Private Property in the East and West, ed Huri İslamoğlu (London: I.B.Tauris), pp 100–146.

Lewis, Bernard (2002). What Went Wrong?:Western Impact and Middle Eastern Response (New York: Oxford University Press)

Lewis, Bernard (1961). The Emergence of Modern Turkey (London: Oxford University Press)

Lewis, Geoffrey L. (1955). Turkey (New York: Praeger)

Lewis, Norman N. (1987). Nomads and Settlers in Syria and Jordan, 1800–1980 (Cambridge: Cambridge University Press)

Lewy, Guenter (2005). The Armenian Massacres in Ottoman Turkey: a Disputed Genocide (Salt Lake City: University of Utah Press)

Lieberman, Victor B. (2003–2009). Strange Parallels: Southeast Asia in Global Context, c. 800–1830 vols. 1–2 (Cambridge: Cambridge University Press)

Lieven, Dominic (2001). Empire- The Russian Empire and Its Rivals (New Haven: Yale University Press)

Lockman, Zachary (2004). Contending Visions of the Middle East–The History and Politics of Orientalism (Cambridge: Cambridge University Press)

Lockman, Zachary (1997). 'Arab Workers and Arab Nationalism in Palestine,' in Rethinking Nationalism in the Arab Middle East, ed James Jankowski and Israel Gershoni (New York: Columbia University Press), pp 249–272

Longrigg, Stephen Hemsley (1925/1968). Four Centuries of Modern Iraq (Oxford: Clarendon Press)

Macauley, Melissa (2009). 'A World Made Simple: Law and Property in the Ottoman and Qing Empires', in Shared Histories of Modernity-China, India and the Ottoman Empire, ed Huri İslamoğlu and Peter C. Perdue (New Delhi: Routlege), pp 273–298

Mahoney, James (2004). 'Comparative-Historical Methodology', Annual Review of Sociology 30, pp 81–101

Mahoney, James and Dietrich Rueschemeyer (eds) (2003). Comparative Historical Analysis in the Social Sciences (New York: Cambridge University Press)

Mahoney, James (2001). Legacies of Liberalism: Path Dependence and Political Regimes in Central America (Baltimore: Johns Hopkins University Press)

Makdisi, Ussama (2008). Artillery of Heaven: American Missionaries and the Failed Conversion of the Middle East (Ithaca: Cornell University Press)

Makdisi, Ussama (2004). 'Rethinking American Missionaries and NineteenthCentury Historiography of the Middle East', in From the Syrian Land to the States of Syria and Lebanon, ed Thomas Philipp and Christoph Schumann (Beirut: Orient Institute), pp 209–224

Makdisi, Ussama (2002a). 'Ottoman Orientalism', American Historical Review 107, 3, pp 768–796

Makdisi, Ussama (2002b). 'Rethinking Ottoman Imperialism: Modernity, Violence and the Cultural Logic of Ottoman Reform', in The Empire in the City-Arab Provincial Capitals in the Late Ottoman Empire, ed Jens Hanssen, Thomas Philipp and Stefan Weber (Beirut: Orient Institute), pp 29–48

Makdisi, Ussama (2000). The Culture of Sectarianism: Community, History and Violence in Nineteenth-century Ottoman Lebanon (Berkeley: University of California Press)

Malmisanij (2004). Diyarbekirli Cemalpaşazadeler ve Kürt Milliyetçiliği (Istanbul: Avesta)

Mandaville, Jon (1986). 'Memduh Pasha and Aziz Bey: Ottoman Experience in Yemen', in Contemporary Yemen, ed B. R. Pridham (London: Croom Helm), pp 20–33

Mann, Michael (2005). The Dark Side of Democracy (Cambridge: Cambridge University Press)

Mann, Michael (1986–1993). The Sources of Social Power vols. 1–2 (Cambridge: Cambridge University Press)

Ma'oz, Moshe (1968). Ottoman Reform in Syria and Palestine, 1840–1861: the Impact of the Tanzimat on Politics and Society (Oxford: Clarendon Press)

Mardin, Şerif (1997). 'The Ottoman Empire', in After Empire:Multi-Ethnic Societies and Nation-Building: the Soviet Union and Russian, Ottoman and

Habsburg Empires, ed Karen Barkey and Mark von Hagen (Boulder: Westview Press), pp 115–128

Mardin, Şerif (1974). 'Superwesternization in Urban Life in the Ottoman Empire in the Last Quarter of the 19th Century', in Turkey: Geographical and Social Perspectives, ed Peter Benedict and Erol Tümertekin (Leiden: Brill), pp 403–446

Mardin, Şerif (1973). 'Center-Periphery: a Key to Turkish Politics', Deadalus 102 ,pp 169–190

Mardin, Şerif (1962). The Genesis of Young Ottoman Thought: a Study in the Modernization of Turkish Political Ideas (Princeton: Princeton University Press)

Marufoğlu, Sinan (1998). Osmanlı Döneminde Kuzey Irak, 1831–1914 (Istanbul: Eren)

Masters, Bruce (2001). Christians and Jews in the Ottoman Arab World (Cambridge: Cambridge University Press)

Masters, Bruce (1999). 'Aleppo: the Ottoman Empire's Caravan City', in The Ottoman City between East and West, ed Edhem Eldem, Daniel Goffman and Bruce Masters (Cambridge: Cambridge University Press), pp 17–78

Masters, Bruce (1992). 'The Sultan's Entrepreneurs: the Avrupa Tuccaris and Hayriye Tuccaris in Syria', International Journal of Middle East Studies 24, 4 , pp 579–597

Masters, Bruce (1990). 'The 1850 Events in Aleppo: An Afterschock of Syria's Incorporation to the Capitalist World System', International Journal of the Middle East Studies 22, 1, pp 3–20

Masters, Bruce (1988). The Origins of Western Economic Dominance in the Middle East (New York: NYU Press)

Mazower, Mark (2005). Salonica, The City of Ghosts (New York: Alfred A. Knopf)

Mazower, Mark (1991). Greece and the Interwar Economic Crisis (Oxford: Clarendon Press)

McAdam, Doug, Sidney Tarrow and Charles Tilly (2001). Dynamics of Contention (Cambridge: Cambridge University Press)

McCarthy, Justin (1995). Death and Exile: The Ethnic Cleansing of Ottoman Muslims 1821–1922 (Princeton: The Darwin Press)

McMichael, Philip (2000). Development and Social Change Second Edition (Thousand Oaks: Pine Forge Press)

Mentzel, Peter (2006). Transportation Technology and Imperialism in the Ottoman Empire, 1800–1923 (Washington, D.C.: American Historical Association)

Metcalf, Thomas R. (2007). Imperial Connections: India in the Indian Ocean Arena, 1860–1920 (Berkeley: University of California Press)

Mills, C. Wright (1956). The Power Elite (New York: Oxford University Press)

MIT Electronic Journal of Middle East Studies (2003). 3 (Spring)

Mitchell, Timothy (1988). Colonising Egypt (Cambridge: Cambridge University Press)

Molho, Rena (1992). 'Le Renouveau . . .', in Salonique 1850–1918: La "ville des Juifs" et le réveil des Balkans, ed Gilles Veinstein (Paris:Autrement), pp 64–78

Motyl, Alexander C. (2001). Imperial Ends: the Decay,Collapse and Revival of Empires (New York: Columbia University Press)

Muhammed Kürd Ali (2006). Bir Osmanlı-Arap Gazetecinin Anıları (Istanbul: Klasik Yayınları)

Nalbandian, Louise (1963). The Armenian Revolutionary Movement (Berkeley: University of California Press)

Nee, Victor and Richard Swedberg (eds) (2005). The Economic Sociology of Capitalism (Princeton: Princeton University Press)

New Perspectives on Turkey (1992). 'The 1838 Convention and Its Impact,' Special Issue, 7 (Spring)

Nexon, Daniel H. and Thomas Wright (2007). 'What's at Stake in the American Empire Debate', American Political Science Review 101, 2, pp 253–271

North, Douglass C. (1990). Institutions, Institutional Change and Economic Performance (New York: Cambridge University Press)

Ocak, Ahmet Yaşar (2003). 'Islam in the Ottoman Empire: A Sociological Framework for a New Interpretation', International Journal of Turkish Studies 9, 1, pp 183–197

Ochsenwald, William (1984). Religion, Society and the State in Arabia: the Hijaz under Ottoman Control, 1840–1913 (Columbus: Ohio State University Press)

Ochsenwald, William (1980). The Hijaz Railroad (Charlottesville: University Press of Virginia)

Ökçün, Gündüz A. (1997). İktisat Tarihi Yazılan (Ankara: Sermaye Piyasası Kurulu)

Ökçün, Gündüz A. (1971). Osmanlı Sanayii -1913, 1915 Yılları Sanayi İstatistiki (Ankara: Sevinç Matbaası)

Olson, Mancur (1993). 'Dictatorship, Democracy and Development', The American Political Science Review 87, 3, pp 567–576

Olson, Robert (1989). The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion, 1880–1925 (Austin: University of Texas Press)

O'Rouke, Kevin H. (1997). 'The European Grain Invasion, 1870–1913', The Journal of Economic History 57, 4, pp 775–801

Ortaylı, İlber (1983). İmparatorluğun En Uzun Yüzyılı (Istanbul: Hil) Ostle, Robin (2002). 'Alexandria: A Mediterranean Cosmopolitan Center of Cultural Production', in Modernity and Culture – From the Mediterranean to the Indian Ocean, ed Leila Tarazi Fawaz and C.A. Bayly (New York: Columbia University Press), pp 314–329

Owen, Roger (ed) (2000). New Perspectives on Property and Land on the Middle East (Cambridge: Harvard University Press)

Owen, Roger (1987). 'The Silk-Reeling Industry of Mount Lebanon, 1840–1914 :a Study of the Possibilities and Limitations of Factory Production in the Periphery', in The Ottoman Empire and the World-Economy, ed Huri İslamoğlu-İnan (Cambridge: Cambridge University Press), pp 271–283

Owen, Roger (1981). The Middle East in the World Economy 1800–1914 (London: Methuen)

Özdemir, Bülent (2003). Ottoman Reforms and Social Life: Reflections from Salonica, 1830–1850 (Istanbul: ISIS Press)

Özmucur, Süleyman and Şevket Pamuk (2002). 'Real Wages and Standards of Living in the Ottoman Empire, 1489–1914', The Journal of Economic History 62, 2, pp 293–321

Özoğlu, Hakan (2004). Kurdish Notables and the Ottoman State: Evolving Identities, Competing Loyalties, and Shifting Boundaries (Albany: SUNY Press)

Padgett, John F. and Christopher K. Ansell (1993). 'Robust Action and the Rise of the Medici', The American Journal of Sociology 98, 6, pp 1259–1319

Pagden, Anthony (2008). Worlds at War- The 2,500 Year Struggle between East and West (New York: Random House)

Pagden, Anthony (2005). 'Fellow Citizens and Imperial Subjects: Conquest and Sovereignty in Europe's Overseas Empires', History & Theory 44, 4, pp 28–46

Palairet, Michael (1997). The Balkan Economies, c. 1800–1914 (New York: Cambridge University Press)

Pamuk, Şevket (2008). Osmanlı'dan Cumhuriyete Küreselleşme, İktisat Politikaları ve Büyüme Seçme Eserleri II (Istanbul: Türkiye İş Bankası Yayınları)

Pamuk, Şevket (2007). Osmanlı Ekonomisi ve Kurumları Seçme Eserleri I (Istanbul: Türkiye İş Bankası Kültür Yayınları)

Pamuk, Şevket (2006a). 'Estimating Economic Growth in the Middle East since 1820', The Journal of Economic History 66, 3, pp 809–828

Pamuk, Şevket (2006b). 'From Debasement to External Borrowing: Changing Forms of Deficit Finance in the Ottoman Empire, 1750–1914 ,'in

Monetary and Fiscal Policies in South-East Europe-Historical and Comparative Perspectives, ed Şevket Pamuk and Roumen Avramov (Sofia: Bulgarian National Bank), pp 7–22

Pamuk, Şevket (2005). 'The Ottoman Economy in World War I', in The Economics of World War I, ed Stephen Broadberry and Mark Harrison (Cambridge: Cambridge University Press), pp 112–36

Pamuk, Şevket (1992). 'Anatolia and Egypt during the Nineteenth Century: a Comparison of Foreign Trade and Foreign Invesment', New Perspectives on Turkey 7 (Spring), pp 37–55

Pamuk, Şevket (1987). The Ottoman Empire and European Capitalism, 1820–1913: Trade, Investment and Production (Cambridge: Cambridge University Press)

Pappé, Ilan (1997). 'From the "Politics of Notables" to the "Politics of Nationalism": The Husayni Family, 1840–1922', in Middle Eastern Politics and Ideas, ed Ilan Pappé and Moshe Ma'oz (London: I.B.Tauris), pp 163–207

Parvus Efendi (1977). Türkiye'nin Mali Tutsaklığı (Istanbul: May Yayınları)

Peters, B. Guy, Jon Pierre and Desmond S. King (2005). 'The Politics of Path Dependency: Political Conflict in Historical Institutionalism', The Journal of Politics 67, 4, pp 1275–1300

Philipp, Thomas (2002). 'Acre; the First Instance of Changing Times', in The Empire in the City—Arab Provincial Capitals in the Late Ottoman Empire, ed Jens Hanssen, Thomas Philipp and Stefan Weber (Beirut: Orient Institute), pp 77–92

Pierson, Paul (2000). 'Increasing Returns, Path-Dependence, and the Study of Politics', The American Political Science Review 94, 2, pp 251–267

Pomeranz, Kenneth (2000). The Great Divergence: Europe, China and the Making of the Modern World Economy (Princeton: Princeton University Press)

Provence, Michael (2005). The Great Syrian Revolt and the Rise of Arab Nationalism (Austin: University of Texas Press)

Quataert, Donald (2005). The Ottoman Empire, 1700–1922 Second Edition (Cambridge: Cambridge University Press)

Quataert, Donald (2002). 'The Industrial Working Class of Salonica, 1850–1912 ,'in Jews, Turks and Ottomans, ed Avigdor Levy (Syracuse: Syracuse University Press), pp 194–211

Quataert, Donald (1997). 'The Age of Reforms, 1812–1914', in An Economic and Social History of the Ottoman Empire vol. 2, ed Halil İnalcık and Donald Quataert (New York: Cambridge University Press), pp 761–943

Quataert, Donald and Erik Jan Zürcher (eds) (1995). Workers and the Working Class in the Ottoman Empire and the Turkish Republic,1839–1950 (London: I.B.Tauris)

Quataert, Donald (1995). 'The Workers of Salonica, 1850–1912', in Workers and the Working Class in the Ottoman Empire and the Turkish Republic,1839–1950 ,ed Donald Quataert and Erik Jan Zürcher (London, New York: I.B.Tauris), pp 59–74

Quataert, Donald (1994a). 'Ottoman Manufacturing in the Nineteenth Century', in Manufacturing in the Ottoman Empire and Turkey, 1500–1950, ed Donald Quataert (Albany: SUNY Press), pp 87–121

Quataert, Donald (1994b). 'Ottoman Workers and the State, 1826–1914', in Workers and Working Classes in the Middle East, ed Zachary Lockman (Albany: SUNY Press), pp 21–40.

Quataert, Donald (1993). Ottoman Manufacturing in the Age of the Industrial Revolution (Cambridge: Cambridge University Press).

Quataert, Donald (1991). 'Rural Unrest in the Ottoman Empire, 1830–1914', in Peasants and Politics in the Modern Middle East, ed Farhad Kazemi and John Waterbury (Miami: Florida International University Press), pp 38–49.

Quataert, Donald (1988). 'Ottoman Handicrafts and Industry in the Age of Imperialism', Review 11, 2, 169–178.

Quataert, Donald (1987). 'The Silk Industry of Bursa, 1880–1914', in The Ottoman Empire and the World-Economy, ed Huri İslamoğlu-İnan (Cambridge: Cambridge University Press), pp 284–308.

Quataert, Donald (1983). Social Disintegration and Popular Resistance in the Ottoman Empire, 1881–1908: Reactions to European Economic Penetration (New York: NYU Press).

Quataert, Donald (1977). 'Limited Revolution: the Impact of the Anatolian Railway on Turkish Transport and the Provisioning of Istanbul, 1890–1908 ,' Business History Review 51, 2, pp 139–160.

Rafeq, Abdul-Karim (2000). 'Ownership of Real Property by Foreigners in Syria 1869 to 1873', in New Perspectives on Property and Land in the Middle East, ed Roger Owen (Cambridge: Harvard University Press), pp 175–239.

Rafeq, Abdul-Karim (1988). 'New Light on the 1860 Riots in Ottoman Damascus', Die Welt Des Islams 28, 1–4, pp 412–430.

Rafeq, Abdul-Karim (1984). 'Land Tenure Problems and their Social Impact in Syria', in Land Tenure and Social Transformation in the Middle East, ed Tarif Khalidi (Beirut: American University of Beirut Press), pp 371–396.

Ragin, Charles C. (1987). The Comparative Method: Moving Beyond Qualitative and Quantitative Strategies (Berkeley: University of California Press).

Reilly, James (2002). A Small Town in Syria: Ottoman Hama in the Eighteenth and Nineteenth Centuries (Oxford, New York: P. Lang).

Reilly, James A. (1999). 'Past and Present in Local Histories of the Ottoman Period from Syria and Lebanon', Middle Eastern Studies 35, 1, pp 45–65.

Reilly, James A. (1993). 'From Workshops to Sweatshops- Damascus Textiles and the World-Economy in the Last Ottoman Century', Review 16, 2, pp 199–213.

Reilly, James A. (1992). 'Damascus Merchants and Trade in the Transition to Capitalism', Canadian Journal of History 27, 1, pp 1–27.

Reilly, James A. (1989). 'Status Groups and Propertyholding in the Damascus Hinterland', International Journal of Middle East Studies 21, 4, pp 517–539.

Reinkowski, Maurus (2003). 'Double Struggle, No Income: Ottoman Borderlands in Northern Albania', International Journal of Turkish Studies 9, 1 , pp 239–253.

Review (1993). 'Port-Cities of the Eastern Mediterranean, 1800–1914', Special Issue, 16, 4.

Riasanovsky, Nicholas V. (1963). A History of Russia (New York: Oxford University Press).

Riley, Dylan (2005). 'Civic Associations and Authoritarian Regimes in InterWar Europe: Italy and Spain in Comparative Perspective', American Sociological Review 70, 2, pp 288–310.

Robinson, Richard D. (1965). The First Turkish Republic (Cambridge: Harvard University Press).

Roded, Ruth (1986). 'Social Patterns among the Urban Elite of Syria during the Late Ottoman Period, 1876–1918', in Palestine in the Late Ottoman Period, ed David Kushner (Leiden: E.J. Brill), pp 146–171.

Rogan, Eugene L. (2004). 'The Political Significance of an Ottoman Education: Maktab 'Anbar Revisited', in From the Syrian Land to the States of Syria and Lebanon, ed Thomas Philipp and Christoph Schumann (Beirut: Orient Institute), pp 77–94.

Rogan, Eugene L. (1999). Frontiers of the State in Late Ottoman Empire: Transjordan 1850–1921 (Cambridge: Cambridge University Press).

Rogan, Eugene L. (1998). 'Instant Communication: The Impact of the Ottoman Telegraph in Ottoman Syria', in The Syrian Land: Processes of Integration and Fragmentation- Bilad al-Sham from the 18th to the 20th Century, ed Thomas Philipp and Birgit Schaebler (Stuttgart: Franz Steiner), pp 113–128.

Rogan, Eugene L. (1996). 'Aşiret Mektebi: Abdulhamid II's School for Tribes (1892–1907)', International Journal of Middle East Studies 28, 1, pp 83–107.

Rogan, Eugene L. (1994). 'Bringing the State Back: the Limits of Ottoman Rule in Transjordan, 1840–1910', in Village, Steppe and State: the Social Origins of Modern Jordan, ed Eugene L. Rogan and Tariq Tell (London: British Academic Press), pp 32–57.

Rogowski, Ronald (1989). Commerce and Coalitions: How Trade Affects Domestic Political Alignments (Princeton: Princeton University Press).

Rosenthal, Steven (1980). 'Foreigners and Municipal Reform in Istanbul 1855–1865, International Journal of Middle East Studies 11, pp 227–245.

Salibi, Kamal (1988). A House of Many Mansions- The History of Lebanon Reconsidered (London: I.B.Tauris).

Salt, Jeremy (1993). Imperialism, Evangelism and the Ottoman Armenians, 1878–1896 (London: Frank Cass).

Salzmann, Ariel (2004). Tocqueville in the Ottoman Empire: Rival Paths to the Modern State (Leiden: Brill).

Salzmann, Ariel (1999). 'Citizens in Search of a State: the Limits of Political Participation in the Ottoman Empire', in Extending Citizenship, Reconfiguring States, ed Michael Hanagan and Charles Tilly (Boulder: Rowman and Littlefield), pp 37–66.

Salzmann, Ariel (1993). 'An Ancien Régime Revisited: "Privatization" and Political Economy in Eighteenth Century Ottoman Empire', Politics&Society 21, pp 393–423.

Schaebler, Birgit (1998). 'State(s) Power and the Druzes: Integration and the Struggle for Social Control (1838–1949)', in The Syrian Land: Processes of Integration and Fragmentation: Bilad al-Sham from the 18th to the 20th Century, ed Thomas Philipp and Birgit Schaebler (Stuttgart: Steiner), pp 331–367.

Schilcher, Linda Schatkowski (1991). 'The Great Depression (1873–1896) and the Rise of Syrian Arab Nationalism', New Perspectives on Turkey, 5–6, pp 167–189.

Schilcher, Linda Schatkowski (1985). Families in Politics: Damascene Factions and Estates in the 18th and 19th Centuries (Stuttgart: Franz Steiner).

Schölch, Alexander (1984). 'The Decline of Local Power in Palestine after 1856 :the Case of Aqil Aga', Die Welt des Islams 23, 1–4, pp 458–475.

Schölch, Alexander (1981). 'The Economic Development of Palestine, 1856–1882 ,'Journal of Palestine Studies 10, 3, pp 35–58.

Seikaly, May (2002). 'Haifa at the Crossroads', in Modernity and Culture–From the Mediterranean to the Indian Ocean, ed Leila Tarazi Fawaz and C.A. Bayly (New York: Columbia University Press), pp 96–111.

Seikaly, Samir (1991). 'Shukri al-'Asali: a Case Study of a Political Activist,' in The Origins of Arab Nationalism, ed Rashid Khalidi, Lisa Anderson, Muhammad Muslih, Reeva S. Simon (New York: Columbia University Press), pp 73–96.

Sewell, William (2005). The Logics of History: Social Theory and Social Transformation (Chicago: University of Chicago Press).

Shahvar, Soli. (2003). 'Tribes and Telegraphs in Lower Iraq: the Muntafiq and the Baghdad- Basrah Telegraph Line of 1863–65', Middle Eastern Studies 39, 1, pp 89–116.

Shaw, Stanford J. (1978). 'The Ottoman System and Population, 1831–1914,' International Journal of Middle East Studies 9, 3, pp 325–338.

Shaw, Stanford J. and Ezel K. Shaw (1977). History of the Ottoman Empire and Modern Turkey vol. 2 (Cambridge: Cambridge University Press).

Shaw, Stanford J. (1975). 'The Nineteenth-Century Ottoman Tax Reforms and Revenue System', International Journal of Middle Studies 6, 4, pp 421–459.

Shaw, Stanford J. (1971). Between Old and New: the Ottoman Empire under Sultan Selim III, 1789–1807 (Cambridge: Harvard University Press).

Shields, Sarah (2000). Mosul before Iraq: Like Bees Making Five-Sided Cells (Albany: SUNY Press).

Shields, Sarah (1992). 'Mosul, the Free Trade Treaties, and the Lack of Impact on an Island Province', New Perspectives on Turkey 7, pp 113–123.

Shields, Sarah (1991). 'Regional Trade and 19th Century Mosul: Revising the Role of Europe in the Middle East Economy', International Journal of Middle East Studies 23, 1, pp 19–37.

Simon, Reeva S. (1991). 'The Education of an Iraqi Ottoman Army Officer,' in The Origins of Arab Nationalism, ed Rashid Khalidi, Lisa Anderson, Muhammad Muslih, Reeva S. Simon (New York: Columbia University Press), pp 151–166.

Sırma, İhsan Süreyya (1980). Osmanlı Devleti'nin Yıkılışında Yemen İsyanları (Istanbul: Zafer Matbaası).

Sluglett, Peter (2002). 'Aspects of Economy and Society in the Syrian Provinces: Aleppo in Transition, 1880–1925', in Modernity and Culture– From the Mediterranean to the Indian Ocean, ed L. T. Fawaz and C.A. Bayly (New York: Columbia University Press), pp 144–157.

Snyder, Jack (1991). Myths of Empire-Domestic Politics and International Ambition (Ithaca: Cornell University Press).

Sonyel, Salahi R. (2000). The Great War and the Tragedy of Anatolia: Turks and Armenians in the Maelstrom of Major Powers (Ankara: Turkish Historical Society).

Spence, Jonathan D. (1990). The Search for Modern China (New York: Norton).

Stark, David and Laszlo Bruszt (1998). Postsocialist Pathways: Transforming Politics and Property in East Central Europe (Cambridge: Cambridge University Press).

Stinchcombe, Arthur L. (1997). 'On the Virtues of Old Institutionalism,' Annual Review of Sociology 23, pp 1–18.

Stoianovich, Trainan (1960). 'The Conquering Balkan Orthodox Merchant,' The Journal of Economic History 20, 2, pp 234–313.

Stoianovich, Trainan (1953). 'Land Tenure and Related Sectors of the Balkan Economy', The Journal of Economic History 13, 4, pp 398–411.

Stoler, Ann Laura and Carole McGranahan (2007). 'Introduction: Refiguring Imperial Terrains', in Imperial Formations, ed Ann Laura Stoler, Carole McGranahan and Peter C. Perdue (Santa Fe: School for Advanced Research Press), pp 3–42.

Stoler, Ann Laura, Carole McGranahan and Peter C. Perdue (eds) (2007) Imperial Formations (Santa Fe: School for Advanced Research Press).

Subrahmanyam, Sanjay (2006). 'A Tale of Three Empires- Mughals, Ottomans and Habsburgs in a Comparative Context', Common Knowledge 12, 1, pp 66–92.

Sussnitzki, A. J. (1966). 'Zur Gliederung wirtschaftslicher Arbeit nach Nationalitaten in der Türkei', in The Economic History of the Middle East 1800–1914 ,ed Charles Issawi (Chicago and London: The University of Chicago Press), pp 114–125.

Tabak, Faruk (2008). The Waning of the Mediterranean, 1550–1870: a Geohistorical Approach (Baltimore: Johns Hopkins University Press).

Tabak, Faruk (1988). 'Local Merchants in the Peripheral Areas of the Empire: the Fertile Crescent during the Long Nineteenth Century', Review, 11, 2 ,pp 179–214.

Tekeli, İlhan and Selim İlkin (1989). Ege'deki Sivil Direnişten Kurtuluş Savaşına Geçerken Uşak Heyet-i Merkeziyesi ve İbrahim (Tahtakılıç) Bey (Ankara: Türk Tarih Kurumu Basımevi).

Tekeli, İlhan and Selim İlkin (1980). 'İttihat ve Terakki Hareketinin Oluşumunda Selanik'in Toplumsal Yapısının Belirleyiciliği', in Social and Economic History of Turkey, ed Halil İnalcık and Osman Okyar (Ankara: Meteksan), pp 351–82.

Temin, Peter (2005). 'A Hobbessian Approach to Political-Economic History,' Journal of Interdisciplinary History 35,4, pp 605–614.

Terzibaşıoğlu, Yücel (2001). 'Landlords, Refugees and Nomads: Struggles for Land around Late Nineteenth Century Ayvalık', New Perspectives on Turkey 24, pp 51–82.

Thelen, Kathleen (1999). 'Historical Institutionalism in Comparative Politics,' Annual Review of Political Science 2, pp 369–404.

Thompson, Elizabeth (1993). 'Ottoman Political Reform in the Provinces: the Damascus Advisory Council in 1844–45', International Journal of Middle East Studies 25, 3, pp 457–475.

Thornton, Patricia H. (1999). 'The Sociology of Entrepreneurship', Annual Review of Sociology 25, pp 19–46.

Tilly, Charles (2005). Trust and Rule (New York: Cambridge University Press).

Tilly, Charles (2001). 'Mechanisms in Political Processes', Annual Review of Political Science 4, pp 21–41.

Tilly, Charles (1997). 'How Empires End', in After Empire: Multiethnic Societies and Nation-Building: the Soviet Union, and Russian, Ottoman and Habsburg Empires, ed Karen Barkey & Mark von Hagen (Boulder: Westview Press), pp 1–11.

Tilly, Charles (1995). 'To Explain Political Processes', The American Journal of Sociology 100, 6, pp 1594–1610.

Tilly, Charles (1990). Coercion, Capital and European States, AD 990–1990 (Cambridge: Blackwell).

Tilly, Charles (1985). 'War-Making and State-Making as Organized Crime', in Bringing the State Back In, ed Peter B. Evans, Dietrich Rueschemeyer and Theda Skocpol (Cambridge: Cambridge University Press), pp 169–191.

Toledano, Ehud R. (1997). 'The Emergence of Ottoman-Local Elites (1700–1900): A Framework for Research', in Middle Eastern Politics and Ideas, ed Ilan Pappé and Moshe Ma'oz (London: I.B.Tauris), pp 145–162.

Toksöz, Meltem (2004). 'Ottoman Mersin: the Making of an Eastern Mediterranean Port-Town', New Perspectives on Turkey 31 (Fall), pp 71–89.

Toprak, Zafer (2007). 'From Plurality to Unity: Codification and Jurisprudence in the Late Ottoman Empire', in Ways to Modernity in Greece and TurkeyEncounters with Europe, 1850–1950, ed Anna Frangoudaki and Caglar Keyder (London: I.B.Tauris), pp 26–39.

Toprak, Zafer (1992). 'Modernization and Commercialization in the Tanzimat Period: 1838–1875', New Perspectives on Turkey 7, pp 57–70.

Toprak, Zafer (1982). Türkiye'de Milli İktisat, 1908–1918 (Ankara: Yurt Yayınları).

Turgay, A. Üner (1993). 'Trabzon', Review 16, 4, pp 435–465.

Turgut, Ferdan (2002). 'Policing the Poor in the Late Ottoman Empire,' Middle Eastern Studies 38, 2, pp 149–164.

Vatter, Sherry (2006). 'Journeymen Textile Weavers in Nineteenth-Century Damascus: a Collective Biography', in Struggle and Survival in the Modern Middle East, ed Edmund Burke III and David N. Yaghoubian Second Edition (Berkeley: University of California Press), pp 64–79.

Vatter, Sherry (1994). 'Militant Journeymen in Nineteenth-Century Damascus: Implications for the Middle Eastern Labor History Agenda', in Workers and Working Classes in the Middle East, ed Zachary Lockman (Albany: SUNY Press), pp 1–19.

Vries, P.H.H. (2002). 'Governing Growth: A Comparative Analysis of the Role of State in the Rise of the West', Journal of World History 13, 1, pp 67–138.

Watenpaugh, Keith David (2006). Being Modern in the Middle East (Princeton: Princeton University Press).

Watts, Duncan J. (2004). 'The "New" Science of Social Networks', Annual Review of Sociology 30, pp 243–270.

Weber, Stefan (2004). 'Reshaping Damascus: Social Change and Patterns of Architecture in Late Ottoman Times', in From the Syrian Land to the States of

Syria and Lebanon, ed Thomas Philipp and Christoph Schumann (Beirut: Orient Institute), pp 41–58.

Weber, Stefan (2002). 'Images of Imagined World', in The Empire in the CityArab Provincial Capitals in the Late Ottoman Empire, ed Jens Hanssen, Thomas Philipp and Stefan Weber (Beirut: Orient Institute), 145–171.

Weismann, Itzchak (2001). Taste of Modernity: Sufism, Salafiyya, and Arabism in late Ottoman Damascus (Leiden: Brill).

Williamson, Jeoffrey G. (2002). 'Land, Labor and Globalization in the Third World, 1870–1940', The Journal of Economic History 61, 1, pp 55–85.

Wilson, Mary C. (1987). King Abdullah, Britain and the Making of Jordan (Cambridge: Cambridge University Press).

Winter, Stefan. The Shiites of Lebanon under Ottoman Rule, 1516–1788 (Cambridge: Cambridge University Press, 2010).

Wong, R. Bin (2006). 'China's Agrarian Empire: a Different Kind of Empire, a Different Kind of Lesson', in Lessons of Empire- Imperial Histories and American Power, ed Craig Calhoun, Frederick Cooper and Kevin W. Moore (New York: The New Press), pp 189–200.

Wong, R. Bin (2001). 'Formal and Informal Mechanisms of Rule and Economic Development: the Qing Empire in Comparative Perspective,' Journal of Early Modern History 5, 4, pp 387–408.

Wong, Roy B. (1997). China Transformed and the Limits of European Experience (Ithaca: Cornell University Press).

Worringer, Renee (2004). '"Sick Man of Europe or Japan of the Near East:?" Constructing Ottoman Modernity in the Hamidan and Young Turk Eras', International Journal of Middle East Studies 36, 2, pp 207–230.

Yazbak, Mahmoud (1998). 'Nablus versus Haifa, 1870–1914: Administrative Developments and their Impact on Social Stratification', in The Syrian Land: Processes of Integration and Fragmentation: Bilad al-Sham from the 18th to the

20th Century, ed Thomas Philipp and Birgit Schaebler (Stuttgart: Steiner), pp 269–279.

Yazbak, Mahmoud (1998). Haifa in the Late Ottoman Period, 1864–1914 (Leiden: Brill).

Yazbak, Mahmoud (1997). 'Nabulsi Ulama in the Late Ottoman Period, 1864–1914 ,International Journal of Middle East Studies 29, 1, pp 71–91.

Yenişehirlioğlu, Filiz (2002). 'Mersin: the Formation of a Tanzimat City in Southern Turkey', in The Empire in the City- Arab Provincial Capitals in the Late Ottoman Empire, ed Jens Hanssen, Thomas Philipp and Stefan Weber (Beirut: Orient Institute), pp 253–274.

Yıldırım, Onur (2006). Diplomacy and Displacement: Reconsidering the TurcoGreek Exchange of Populations, 1922–1934 (New York: Routledge).

Yıldız, Hakkı Dursun (ed) (1992). 150. Yılında Tanzimat (Ankara: Türk Tarih Kurumu Basımevi).

Yolalıcı, Emin M. (1998). IX. Yüzyılda Canik (Samsun) Sancağının Sosyal ve Ekonomik Yapısı (Ankara: Türk Tarih Kurumu Basımevi).

Zachs, Fruma (2005). The Making of a Syrian Identity: Intellectuals and Merchants in Nineteenth Century Beirut (Leiden: Brill).

Zachs, Fruma (2004). 'Building a Cultural Identity: the Case of Khalil alKhuri', in From the Syrian Land to the States of Syria and Lebanon, ed Thomas Philipp and Christoph Schumann (Beirut: Orient Institute), pp 27–39.

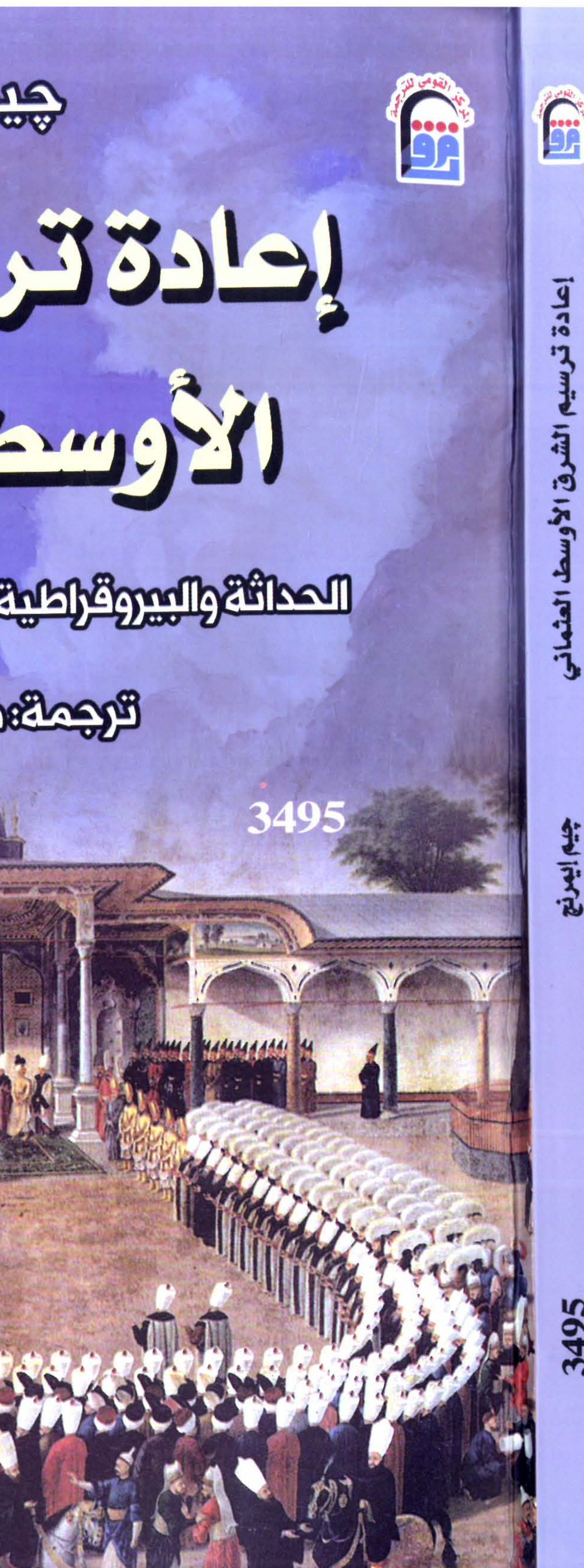
Zandi-Sayek, Sibel (2001). 'Orchestrating Difference, Performing Identity: Urban Space and Public Rituals in Nineteenth Century Izmir', in Hybrid Urbanism, ed Nezar AlSayyad (London: Praeger), pp 42–66.

Zürcher, Erik Jan (2004). Turkey: a Modern History Third Edition (London: I.B.Tauris).

Zürcher, Erik Jan (1999). 'The Ottoman Conscription System in Theory and Practice', in Arming the State- Military Conscription in the Middle East and Central Asia 1775–1925, ed Erik J. Zürcher (London, New York: I.B.Tauris), pp 9–94.



طبع بمطابع دار المعارف



إعادة ترسيم الشرق الأوسط العثماني

جيم إيمرنج

3495

لوحة الغلاف للفنان Konstantin Kapidagi

تصميم الغلاف: أحمد بلال

من المقاربات لتفسير الصورة النهائية
ر من القرن التاسع عشر وأوائل القرن
إما أنها أحادية السبب تفسِّر الانهيار
ر الرأسمالية أو أثر جهود المركزة
خ بنزوع فاعلٍ اجتماعي مُعين كان هو
ول جيم إيمرنج في دراسته العميقة
تقوم على فكرة الخطوط التاريخية،
الأدوار الجوهرية التي اضطلعت بها
الفاعلون المحليون معًا في وقتٍ واحد.
الاجتماعية والتاريخ العالمي والعثماني
ثماني في أواخر عهد الدولة، جديرًا

ى مهتم بتشكل الدول واستخدام العنف
ـد درّس إيمرنج في عديد من الجامعات

جم مصري، تخرج في كلية الاقتصاد
ت والدراسات والبحوث المترجمة، كما